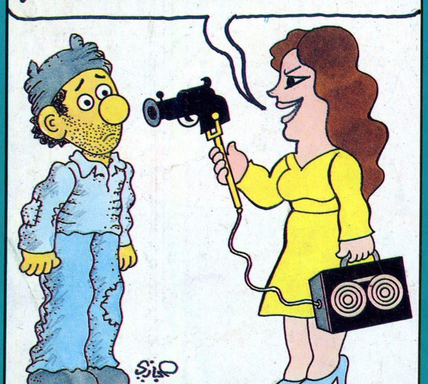


الجهاد .. الاسرائيلى

العدد الثالث و الخمسون / يوليو ١٩٩٤ م / ذو الحجة ١٤١٤ هـ / الثمن ١٥٠ قرشا مصريا



الحوار ..
و البدائل «المرة»

«حكيم».. دينا صور الفساد.. وفوضى سرية الحسابات

اليمن..
بين الحسم العسكرى والحل السياسى

من «السجون» الإسرائيلية إلى «سجن» غزة - أريحا

الشباب القبطى والمشاركة فى الحياة السياسية

أمريكا.. وتيارات «الإسلام السياسى»

في هذا العدد

لليسار در

هموم اليسار

هل من حقنا أن نحكي همومنا في أسرة تحرير اليسار للقراء، أم أن ذلك تزيد وإثقال عليهم؟

في الحقيقة نشعر أن هذا واجب وليس حق. فاليسار ليست ملكا لنا، أو حتى للحزب الذي يصدرها، ولكنها في النهاية ملك لكل من ينتمي لليسار ويرفع رايته، ولكل انسان يؤمن بالديمقراطية في مصر والوطن العربي، ولكل القراء الاعزاء الذين دعموا اليسار منذ صدورها وحتى اليوم.

في الشهر الماضي واجهنا مرة أخرى السؤال الصعب.. نكون أولا نكون؟ هل نستمر في الصدور ، أم نأخذ قرار التوقف. فالأزمة المالية تزداد صعوبة في ظل شح الاعلانات وارتفاع تكاليف الطباعة. وبعد مناقشات وجدنا أننا لانملك حق اصدار قرار التوقف. وبدأنا في البحث عن حلول ، ولو مؤقته.

كان أول قرار هو اغلاق مقر «اليسار» توفيرا للايجار، والانتقال الى غرفة تفضل الحزب مشكورا بتوفيرها لنا في مقره الرئيسي بوسط القاهرة. وكان القرار الثاني توفير العمالة في جهاز الصف، ليتركنا زميلان عزيزان ساهما في اليسار وأحباها وهما صلاح عابدين ونسرين سعيد.

ولاندرى حتى الآن هل ستكفي هذه الاجراءات للاستمرار طويلا أم لا. أن تبرعات القراء وأعضاء الحزب وأصدقائه- ونحن لاننشر عنها- لعبت وتلعب دورا هاما . ولكن تظل القضية المحورية هي الاعلان. ولن تتوقف جهودنا من أجل الحصول على الاعلانات . وسنكون سعداء لوساعدنا القراء على الوصول لحل لهذه المشكلة المزمنة.

وانشغالنا بهذه الأزمة الداخلية (وبالعزال) لم يمنع اليسار من ملاحقة الاحداث المصرية والعربية والدولية. وسيجد القراء على الصفحات القادمة تغطية لأهم الاحداث. واذا كان قد فاتنا بعضها ، فنرجو من القارئ أن يغفر لنا، على وعد أن تكون أعدادنا القادمة أفضل وأشمل.

اليسار

رئيس التحرير:
حسين عبد الرازق
المشرف الفنى:
محمود الهندى
المستشارون:
إبراهيم بدراوى
د.رفعت السعيد
صلاح عيسى
د. عبد العظيم أنيس
عبد الغفار شكر
عبد الغنى أبو العينين
محمود أمين العالم
شارك فى التأسيس:
د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطى يصدر عن التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى فى اليوم الأول من كل شهر

Al YASSAR 1 kARIM El DAW-LA St. TALAAT HARB SQ. CAIRO EGYPT

الاشتراكات (لمدة سنةواحدة)
مصر:
١٨ جنيها للأفراد و٤٥ جنيهاً للهيئات
الوطن العربى: ٥٠دولاراً امريكيا أو مايعادلها
ترسل القيمة بشيك مصرفى أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة.

الإدارة والتحرير: ١شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب- القاهرة
ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ ٥٧٥٩٢٨١
فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨ -
FAX;5786298

موقفنا

الحوار.. والبدائل «المره»

حسين عبد الرازق

لم تنجح لجنة الاعداد للحوار، رغم ماصاحبها من فرقعات ، فى تبديد الخمول السياسى المسيطر على الحياة المصرية. وانشغل الناس بأشياء أخرى تماما.. بدءا **بأزمة نقابة المحامين ،مرورا بحرب اليمن، وانتهاء بمباريات كأس العالم لكرة القدم.** وقد ساهمت الحكومة فى التعتيم على اللجنة ، سواء فى الصحافة الرسمية أو الاذاعة والتليفزيون بصورة واضحة.

ومن المفروض أن يكون مؤتمر الحوار على وشك بدء أعماله وأن لم يكن قد بدأ بالفعل قبل ظهور هذا العدد. ولاندرى هل سيكون مصيره مثل لجنة الاعداد ، أم سيكون حظه أفضل منها.

ولكى نحسن التعامل مع موضوع «الحوار الوطنى» وتقييمه بشكل صحيح، فلابد من تحديد واضح يستند الى الحقائق الثابتة- للنتائج المتوقعة من هذا الحوار.

أول هذه الحقائق أن الدعوة للحوار والتى جاءت فى خطابين متتاليين للرئيس فى أكتوبر ونوفمبر من العام الماضى مع بدء فترة حكمه الثالثة، لم تكن **قبولا بالحاح المعارضة على ضرورة التغيير فى السياسات والاشخاص، أو تسليما بوجود أزمة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية،** فقد رفض الرئيس وأركان حكمه هذا الطرح جملة وتفصيلا، ومازالوا يرفضون..

ولكن الدعوة انطلقت من حاجة الحكم لتجميع القوى السياسية والديمقراطية الرافضة للارهاب المتستر بالدين، والمتخوفة من خطر قفز التيارات الداعية للدولة الدينية للسلطة، ومن الأخطار المحيطة بالوحدة الوطنية. وفى نفس الوقت استجابة لنصيحة أمريكية بضرورة **تخفيف التوتر السياسى مع القوى المدنية فى المجتمع.**

فإذا أضيف الى ذلك أن الضربات الأمنية الموجعة التى وجهت لجماعات الارهاب المتستر بالدين ، أعطت للحكم تقديرا خاطئا بزوال خطر الارهاب والقضاء عليه، وبالتالى غياب السبب الرئيسى الضاغط لدعوة الحوار الوطنى، لأدركنا أن الحماس للحوار- من جانب الحكم- قد أصابه الفتور، وأن النتائج المتوقعة منه إزدادت تواضعا، خاصة وأنها لم تكن كبيرة، أصلا فى ظل عجز الحكم عن رؤية أبعاد الأزمة

ثانى هذه الحقائق أن أحزاب المعارضة الرئيسية لم تنجح- رغم بيانها المشترك- فى الاتفاق على تحرك منسق للحصول على نتائج محددة واضحة - ولو كانت محدودة- من هذا الحوار الذى قبلت من البداية الاشتراك فيه، **ولم تهتم بخلق تيار جماهيرى عام مساند لمطالب الحد الادنى التى وردت فى بيانها المشترك.**

فمثلا طالبت الاحزاب فى بيانها الصادر يوم ٣٠ نوفمبر ١٩٩٣ بأن **«تتاح للاحزاب والقوى السياسية كافة الفرص الحقيقية لعرض وجهات نظرها ومواقفها من خلال أجهزة الاعلام الرسمية (الاذاعة والتليفزيون).. ورفع القيود المفروضة على الاحزاب والقوى السياسية واقرار حقها فى عقد المؤتمرات السياسية الجماهيرية ، وطرح مواقفها على الرأى العام، بمجرد إخطار الجهة الادارية».** ولم تستجب الحكومة- أو الرئيس- لهذا المطلب المتواضع الذى يهدف الى توفير مناخ صحى لهذا الحوار السياسى ، بل العكس شددت قبضتها على حركة الاحزاب والقوى السياسة. ولم تحرك الاحزاب ساكنا لكسب الرأى العام لهذين المطلبين المتواضعين، ولو من خلال ماينشر ويكتب فى صحفها. لم تهتم الاحزاب بالاعلام الحقيقى عن مواقفها من قضايا الحوار وكشف مناورات الحزب الوطنى.

وفى نفس الوقت تباينت مواقف الاحزاب عمليا بمجرد التوقيع على

هذا البيان.

فهناك مجموعة من الاحزاب المحسوبة على المعارضة مثل احزاب العدالة ومصر العربى الاشتراكى، والخضر والاتحاد الديمقراطى والامة، تنتمى فى واقع الامر الى الحكم وتصب فى النهاية فى خانته بشكل أو آخر، ولايمكن حسابها فى خانة المعارضة.

بينما اختار حزب الوفد فى عقب أول جلسة للجنة الحوار، أن يفاجئ أحزاب المعارضة بموقفين. الاول اعلانه الانسحاب من الحوار. والثانى مطالبته بقصر الحوار على الاصلاح الدستورى والسياسى، رغم أن بيان الاحزاب والذى وقعه الوفد وشارك فى صياغته، إعتبر الاصلاح السياسى والديمقراطى قضية لها الاولوية ومدخلا لمناقشة قضايا أخرى فى الحوار مثل «الاجتهادات المختلفة حول الاصلاح الاقتصادى والاجتماعى والاجراءات الضرورية لرفع عبء الازمة عن كاهل محدودى الدخل..» أى أنه وافق على وجود قضايا أخرى الى جانب الاصلاح السياسى. كما وافق مع كافة أحزاب المعارضة، على أن قضية الاصلاح الدستورى- والتى يتمسك الجميع بأهميتها- تلى الاصلاح السياسى الديمقراطى وتكون نتيجة له، ومن ثم حذف من البيان الاشارة اليها.

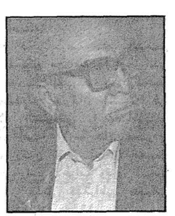
وبالطبع لم يكن موقف الوفد تصرفا عشوائيا غير مقصود. فمن المؤكد أن للوفد - كمالغيره من الاحزاب- حساباته الخاصة.

وكما يبدو فقيادة حزب الوفد تقدر أن الحكم يواجه أزمة طاحنة نتيجة لرفض الرأى العام له وضيقه بالفساد والغلاء وتدهور مستوى المعيشة وانتشار العنف، وأن «تيار الاسلام السياسى» فى ظل ممارساته والضربات الأمنية التى تعرض لها بشقيه الارهابى والسياسى لم يعد مرشحا كبديل محتمل، مما يفتح الباب أمام الوفد للتقدم كبديل خاصة وانتخابات ١٩٩٥ (مجلس الشعب) على الأبواب. ومن ثم فانسحابه من الحوار سيلقى ترحيبا من الرأى العام الساخط وسيعطى الوفد فرصة للتميز على المعارضة والظهور بمظهر الفارس.

ويضيف بعض المراقبين أن الوفد راقب باهتمام موقف الولايات المتحدة من حكم الرئيس مبارك، والقلق الذى تشعر به الادارة الأمريكية من تدنى أوضاع الحكم وتشير هذه المصادر الى الندوة التى عقدت فى ٢٨ مايو الماضى فى أمريكا وشارك فيها ٨ من المفكرين وأساتذة الجامعات والساسة المصريين لمناقشة «الاستقرار فى مصر» وتناولت عددا من القضايا فى مقدمتها «الفساد» و«موقف القوات المسلحة» و«جماعات الاسلام السياسى». وقد شجع الموقف الامريكى الوفد على اتخاذ هذا الموقف من الحوار.

أما الحزب العربى الديمقراطى الناصرى، فقد اتخذ قرار التجميد فى ضوء الخلافات الداخلية، وماظهر بوضوح فى مؤتمرة الأخيرة من معارضة الغالبية الكاسحة للمشاركة فى الحوار على أساس أن الكاسب منه هو الحكم الذى سيستغلة كمظلة لتمرير سياساته المعادية للشعب. فاستندت قيادة الحزب الناصري الى تجاهل الحزب الحاكم لنقاط الاتفاق مع أحزاب المعارضة حول تشكيل لجنة الاعداد ودورها، وكذلك فرض مقرر بذاته عليها معروف بعلاقاته الخاصة جدا باسرائيل منذأيام كامب ديفيد وحتى السوق الشرق أوسطية، ليبلغ أحزاب المعارضة قبل اجتماع لجنة الاعداد بقراره تجميد وجوده فى اللجنة.

واختلف موقف حزب العمل الذى كان أحرص الاحزاب على المشاركة، على ضوء أزمته الخاصة. فالحزب - كمايبدو- تجاوز فى صدامه مع السلطة الحد المسموح به والذى تتيحه له قدراته. وشعر بعد صدام السلطة مع الاخوان المسلمين أن الدور عليه، وقدرت قيادته بضرورة الانحناء للريح، وعدم الاندفاع الى موقف من الحوار قد يسهل ضربه. وإن كان هذا الموقف الآخر القائم على قدر من التهدئة مازال متأرجحا نتيجة لوجود معارضة له داخل حزب العمل، ومن حلفائهم «الاخوان المسلمون».



خالد محيى الدين

يبقى التجمع الذى اتخذ موقف الاستمرار فى اللجنة. فى البداية طالب بوقفة يتم فيها التشاور مع الحزب الوطنى والاحزاب الرئيسية المشاركة فى الحوار «العمل- الاحرار» يتم من خلالها السعى لتصحيح الاخطاء وبصفة خاصة عدم التوازن فى تشكيل اللجنة، وفرض مقرر عليها، وغياب موضوع الاصلاح السياسى والديمقراطى عنها. على اعتبار أن هذا التصحيح- اذا تم- يكون مدخلا لعودة الحزب الناصرى وحزب الوفد. وقد اعتذر ممثلو الحزب الوطنى عن الاستجابة لموضوع إعادة تشكيل لجنة الاعداد وتغيير المقرر، مع وعد بأن يكون هناك أسلوب مغاير بالنسبة للمؤتمر بحيث تشارك كل الاحزاب والقوى والنقابات فى اختيار المشاركين فى مؤتمر الحوار، وفى وضع جدول أعماله، وبأن لايكون هناك تصويت وأغلبية وأقلية، وأن يكون من حق الجميع الادلاء ببيانات وتصريحات، وأن يكون الاصلاح السياسى ضمن جدول أعمال المؤتمر.

وفى ضوء حسابات معينة لميزان القوى، وفهم لموقف بقية أحزاب المعارضة، ولمدى استعداد الحزب الناصرى للعودة الى الحوار قرر حزب التجمع الاستمرار فى لجنة الاعداد، والمساهمة فى تشكيل المؤتمر ووضع

جدول أعماله.

وقد حكم موقف حزب التجمع رؤيته للممكن من هذا الحوار. والذى حدده منذ البداية بتحقيق أى حجم من التقدم - ولوكان ضئيلا- فى الاصلاح السياسى والديمقراطى ، وتخفيف أعباء الأزمة على محدودى الدخل، يكون نقطة إنطلاق لعمل جماهيرى واسع لأحزاب وقوى اليسار يقدمها كبديل ديمقراطى حقيقى عشية انتخابات ١٩٩٥.

وتقول الحقيقتان السابقتان أن الحوار ماهو الا محطة من محطات كثيرة فى الصراع السياسى الدائر الآن فى مصر. ومن الخطأ اسقاط كل الآمال والاحلام عليه فى تحقيق التغيير، أو تركيز كل الجهود فيه. ومن الخطأ أيضا أهماله او الغياب عنه إلا اذا ظهر من الممارسة أنه يصب فى خانه تضر بمصالح الوطن والمواطنين وتقدم للحكم وسياساته مظلة يتسترتها.

المهم أن تحسن الاحزاب المعارضة (والشخصيات المعارضة والمستقلة) الاستفادة من هذه الساحة وطرح الحلول البديلة الحقيقية للأزمة وحشد الرأى العام ورائها حتى لايظل محصورا بين بديلين.. الحكم والقوى الظلامية.. وكلاهما مر.

حكاية الخلافات مع الصندوق

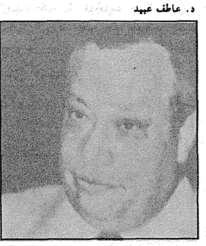
إنفردت صحف أحزاب المعارضة والصحف العربية التى تصدر فى الخارج والصحف الأجنبية بنشر تفاصيل الخلاف بين صندوق النقد الدولى والحكومة المصرية والذى أدى الى تأجيل دول نادى باريس إسقاط الشريحة الثالثة- والأخيرة- من الاعفاء الذى منحته هذه الدول لمصر عقب دورها فى حرب الخليج. وتقدر هذه الشريحة بحوالى ٤ مليار دولار، وكان مقررا إسقاطها فى أول يوليو ١٩٩٤، ولكن هذا الخلاف أدى الى تأجيل مبدئى حوالى ٦ أشهر حسب تقدير د. **يوسف بطرس غالى** ، أى الى نهاية العام . بالاضافة الى تأجيل حصول مصر على قروض ومساعدات مقررة سلفا بقيمة ٣ مليار دولار.

وطبقا لما نشر وأذيع سواء فى تصريحات **د. يوسف بطرس غالى** ود. عاطف عبيد (لوكالة أبناء رويتر) أو فى تقارير المراسلين الصحفيين الاجانب والمصريين. فالخلاف ينصب على عدم تنفيذ الحكومة المصرية لتعهداتها فى خطاب النوايا الأخير، وعدم استعدادها لتنفيذ بعض مطالب الصندوق فى المرحلة القادمة.

وتتركز الخلافات تحديدا فى عدد من القضايا الرئيسية.

* تباطؤ الحكومة- من وجهة نظر الصندوق -فى تنفيذ برنامجها للخصخصة المتفق عليه مع البنك الدولى.
* تأجيل الحكومة لاصدار قانون العلاقة بين المالك والمستأجر فى السكن رغم تعهدها بإصداره فى الدورة الحالية لمجلس الشعب والتى انتهت منذ أيام.
* ضعف اجراءات تحرير التجارة.
* عدم اتخاذ الاجراءات الضرورية لتشجيع الاستثمار فى مصر.
* مطالبة صندوق النقد الدولى بتخفيض قيمة الجنية المصرى بمايؤدى الى زيادة الصادرات لتصل الى ١٠ مليار دولار عام ١٩٩٩.
* المطالبة بتخفيض سعر الفائدة على الايداعات بالجنية المصرى الى ٥٪ بدلا من السعر الحالى والذى يتراوح بين ١٢٪ و١٤٪.

وترد الحكومة المصرية على ملاحظات الصندوق ومطالبه، مؤكدة - كما قال **د. عاطف عبيد**- أن الحكومة تجاوزت أهداف الخصخصة للفترة التى انتهت فى مارس ١٩٩٤، فباعت أصولا قيمتها ٥ر٣مليار جنية (٠٣ر١ مليار دولار)، وعرضت أصولا قيمتها ٢ر٦ مليار جنيه (٨٣ر١ مليار دولار) للبيع. وأن الحكومة تعتزم استجابه لطلب الصندوق بيع أصول قيمتها ٢ر٣ مليار جنيه لترفع اجمالى المبيعات الى ٧ر٦ مليار (٩٨ر١ مليار دولار).


د. عاطف عبيد

وتعترض الحكومة على المطالبة بخفض قيمة الجنية المصرى لزيادة الصادرات، مؤكدة أن الصادرات قد زادت بالفعل عام ١٩٩٣ بنسبة ١٦٪ عنها فى عام ١٩٩٢، وأن الخفض سيؤدى لارتفاع اسعار الواردات وتكلفة القروض. ويقول د. عاطف عبيد **«مصر لن تخفض عملتها أبدا، لن تدخل هذه التجربة المرة. أن خفض قيمة العملة عامل مدمر أكثر منه عامل بناء»**. وبالنسبة لتخفيض أسعار الفائدة بهذه النسبة الكبيرة فستؤدى **للاندفاع نحو شراء الدولار وتراجع أسعار الصرف مرة أخرى»**.

وبالطبع فمتابعة العلاقة بين المؤسسات المالية الدولية **(صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للانشاء والتعمير)** منذ قبلت الحكومة المصرية عام ١٩٨٧ الالتزام بروشتته لعلاج الاقتصاد والمصرى فى **ظل أزمة المديونية الطاحنة التى وصلت عشية حرب الخليج وبعد ثمان سنوات من حكم الرئيس مبارك الى ٦٣ مليار دولار.**

تؤكد أن الحكم لايملك الا الخضوع بشكل عام لمطالب الصندوق الذى يتوقف على تقريره الدورى قبول الدول الدائنة (دول نادى باريس) جدولة الديون أو اسقاط شرائح منها. وفى المراحل السابقة كان يتم حل الخلافات بالخضوع لشروط الصندوق بشكل عام، مع تعديلات طفيفة هنا وهناك تتعلق بالمواعيد أو النسب ولاتمس جوهر السياسة المطلوبة.

ولاأظن أن هناك جديدا يوحى بأن الحكم مستعد للعدول عن سياساته وخضوعة لتعليمات وشروط الصندوق. فبرنامج الحكومة الأخير، ورد رئيس الوزراء على استجواب **البدرى فرغلى** المتعلق بخطاب النوايا المقدم الى الصندوق، والاوضاع الاقتصادية الناتجة عن هذه السياسات.. كل هذا يؤكد أن أوامر الصندوق مجابة. وأن علينا- مالم نكن قادرين على فرض تداول حقيقى للسلطة ،أو الزام الحكم بتغيير سياساته لمصلحة الغالبية- أن ننتظر صيفا حارا يواجه فيه الناس مزيدا من الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والتدنى فى مستويات المعيشة. وارتفاع جديد فى الاسعار.. الخ. **فهذا هو ثمن التبعية الاقتصادية والسياسية والعسكرية لسادة البيت الأبيض.**

الحوار الوطنى.. إلى أين؟..

د. عبد العظيم أنيس

كانت قناعتى- ولازالت - أن الهدف الحقيقى لما يسمى بالحوار الوطنى هو تكوين **أوسع جبهة ممكنة مع النظام الحاكم** لاجتياز المرحلة الصعبة التى بدأت فى مصر- وسوف تستمر لسنوات- بسبب تطبيق نظام الخصخصة كاملا وباقى تعليمات صندوق النقد الدولى والبنك الدولى. ولقد عبرت عن هذه القناعة فى مقالات سابقة لى فى جريدة «الاهالى» وأشرت إلى أن **فكرة هذا الحوار قد سبق اقتراحها فعلا فى أحد تقارير المكاتب الاستشارية التى تكلفها هيئة المعونة الأمريكية فى واشنطن بعمل دراسات لحسابها الخاص عندما تواجه بمشكلة.**

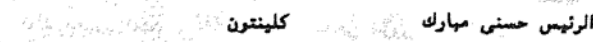
وفى عدد ١٤ يونيو سنة ١٩٩٤ من جريدة الشعب ملخص واف لدراسة جديدة أعدها الباحث الامريكى **ستيفن بليتيرى**- من معهد الدراسات الاستراتيجية فى واشنطن- بعنوان «الشريعة الاسلامية، العنف الدينى وتغيير النظام فى مصر: المعضلة التى تواجه الرئيس مبارك» تشير إلى نفس الاتجاه الذى سبق أن تحدثت عنه فى مقالات الاهالى. فالدراسة تقول بوضوح: إن مصاعب النظام فى مصر ناجمة عن الحالة الاقتصادية المتردية حيث يتم توزيع الثروة بصورة غير عادلة. ويلخص الكاتب جوهر المشكلة كما يلى: «**إن السؤال الملح هو كيف سيتصرف المصريون إزاء فقدان الوظائف وتفشى البطالة من جراء تطبيق شروط صندوق النقد الدولى؟ إن الاقتصاديين الأمريكيين والمصريين يرون أن هذا الطريق محفوف بالمخاطر. وفى نفس الوقت يدركون أنه لايوجد حل غير هذا لدولة مثل مصر تريد أن تكون جزءا من النظام الرأسمالى وعليها أن تكون منسجمة مع القوانين والضوابط التى تحكم هذا النظام».**

هذا هو إذن المأزق الحالى..

من الواضح إذن أن القول بأنه لاتوجد عناصر ضاغطة على النظام لعمل هذا الحوار ليس صحيحا، ومن الواضح أيضا أن هذا الحوار لايستهدف لاتعديل النظام السياسى فى مصر ولا إعادة النظر فى سياسة «التكيف الهيكلى» التى هى من وضع خبراء الصندوق والبنك الدولى والتى فرضت على مصر فرضا، والتى تنفذها حكومة **عاطف صدقى** بأمانة وإخلاص، حتى ولو اختلفت مع الصندوق بين الحين والآخر على سرعة التطبيق.

وكل سياسى جاد لابد أن يكون قد أدرك أن الوضع فى مصر ينذر بانفجارات عدة .

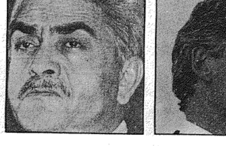
وأنا لا أشير هنا إلى إرهاب الجماعات الاسلامية المسلحة، فربما يصبح واضحا اليوم أن هذه الجماعات قد تلقت ضربات عنيفة من أجهزة الأمن فى الأسابيع الاخيرة بما أضعف شوكتها وحرمها غالبا من عنصر المبادرة، وإنما **أشير الى الانفجارات الجماهيرية التى تحدث تلقائيا كما كان الحال فى أحداث ١٨، ١٩ يناير أيام حكم السادات.** وهناك إشارات على أن الجماهير قد نفذ صبرها، وأنه لا أحد يضمن ما تخبئة الايام.. من ذلك مصادمات نقابة المحامين ومصادمات الورديان والقبارى فى الاسكندرية عندما ذهبت أجهزة الأمن للسيطرة على مسجد هناك،و مصادمات مدينة السنطة التى تحدثت عنها الصحف، وهناك تحركات جماهير العمال ضد مشروع قوانين العمل الجديدة وضد بيع شركات القطاع العام للأجانب والصهاينة. فالعمال يدركون أن هذه القوانين ضد مصالحهم وسوف تسمح بفصلهم من العمل دون أى رادع لصاحب العمل، وهم يدركون أن محاولات طمأنتهم بأنه لن يفصل عامل من عمله نتيجة الخصخصة إنما هى مؤقتة لا أكثر ولا أقل. وعندما تطبق قوانين العمل الجديدة فسوف يكون فى يد أصحاب الشركة المشتراه **فصل «العمالة الزائدة» والهبوط بالاجور والحرمان من كافة الامتيازات التى حصلوا عليها خلال المرحلة الناصرية.** ولقد أعترفت «الاهرام» فى عدد ١٥ يونيو سنة ١٩٩٤



الرئيس حسنى مبارك — كلينتون — الأمير زروال







بالقبض على أعداد من العمال ضبطت معهم حقيبة مملوءة بالمنشورات المعدة للتوزيع على العمال ضد نظام الحكم (شركات الغزل والنسيج والكوكاكولا... الخ) واعترف المتهمون بحيازتهم للمنشورات.

هل هناك خلاف بين القاهرة وواشنطن حول سياسة «الحوار الوطنى» إذن؟

إن فكرة «الحوار الوطنى» لامتصاص صدمة «المصاعب» المترتبة على إجراءات وقرارات الصندوق مطروحة فى واشنطن منذ زمن طويل، ولذا لايعقل أن يكون هناك خلاف بين القاهرة وواشنطن حول أصل الموضوع. وإنما الخلاف - إن وجد- يدور حول القوى السياسية التى تدعى لهذا الحوار. **فهناك دوائر فى واشنطن تعتقد أن مصير مصر سوف يكون مثل الجزائر إذا لم يستوعب النظام فى حواره قوى الاسلام السياسى «المعتدلة» وعلى وجه الخصوص الاخوان المسلمون.** والدراسة التى أشرنا إليها فى صدر هذا المقال تشير الى ذلك بوضوح. فالباحث **ستيفن بليتيرى** يقول صراحة:« وحتى كتابة هذا المقال فليس هناك مايشير الى أن الرئيس **مبارك** قد عمل على ضم حركة الاخوان الى ذلك الحوار. إن ذلك يعنى تعقيد الأزمة ، فإذا تم عزل حركة الاخوان المسلمين فإن ذلك من شأنه أن يكرس الانقسامات داخل الدولة بين الاسلاميين والعلمانيين. وباختصار سيحدث مانحاول تفادى حدوثه.. إن حركة الأخوان المسلمين هى حركة سياسية فعالة لايمكن استثناؤها أو إغفال دورها وعزلها. وإذا كانت الاصلاحات المقترحة من صندوق النقد الدولى ضرورية فإن على كل قطاعات الشعب المصرى أن تأخذها مأخذ الجد».

وفى مقال **لرياض نجيب الريس** فى جريدة النهار البيروتية وعنوانه **«مصر تحت الرصاص»** (١٩٩٤/٣/٢١) إشارة الى نفس هذه «المعانى، ووفقا لهذا المقال فإن الامريكيين لا يخفون قلقهم من المأزق العميق الذى يجد نظام مبارك نفسه فيه الآن. وهو ينقل نصا من جريدة **التيمس البريطانية** (عدد ١٩٩٤/٢/٢٠) جاء فيه: إن مسؤولا فى وزارة الخارجية الامريكيةتلم يتردد فى القول:« **ولكن ماالعمل إذا كان مبارك يرفض النصيحة. فنحن فى حاجة اليه من أجل عملية السلام. وإذا ذهب فليس هناك مرشح مفترض أو بديل يأخذ محله ولاضمانات أن حظه من النجاح سيكون أكبر».** أما النصيحة التى وردت الاشارة اليها فهى تتعلق باستقطاب حركة الاخوان المسلمين فى الحوار الوطنى.

ولقد اعترف الرئيس **كلينتون** - فى زيارته الاخيرة لفرنسا- فى حديثة مع جريدة **«الفيجارو»** أن واشنطن على اتصال ببعض جماعات الاسلام السياسى «المعتدلة» فى الجزائر وأنها تحبذ إشراكهم فى الحوار الوطنى هناك. لكن قادة الجيش الجزائرى منقسمون حول هذا الموضوع. فبينما مال **الأمين زروال** وعدد من زملائه إلى هذا وزار بعض القيادات الاسلامية فى السجن، عارض الباقون فى قيادة الجيش هذا الاتجاه. وعلى أى حال فالألوف من الاطباء والمهندسين والضباط والمدرسين الجزائريين من أنصار الفرانكوفون يهربون إلى خارج الجزائر، وإذا أضفنا الى هذا حقيقة أن معظم الأجانب العاملين فى حقول الإنتاج قد تركوا الجزائر نتيجة إرهاب وتهديدات الجماعات الاسلامية المسلحة، أدركنا إلى أى درك وصلت الجزائر نتيجة إرهاب وتهديدات الجماعات الاسلامية المسلحة وأدركنا إلى أى دولة وصلت الجزائر اليوم.

أما عن الشعب الجزائرى نفسه فليس هناك أبلغ مما جاء فى صحيفة **الواشنطن بوست** (الجاريان ويكلى عدد ١٢ يونيو ١٩٩٤) نقلا عن ضابط جزائرى كبير:« **إن الناس فى الجزائر لايريدون أن ينحازوا الى أى طرف. فالغالبية الساحقة من الشعب يرفضون النظام القائم ويريدون أن يروا وجوها جديدة . وفى نفس الوقت فالجزائريون يرفضون الجمهورية «الاسلامية» لأنهم مقتنعون أن المقاومة «الاسلامية» الحالية مدمرة وعاجزة عن إدارة البلاد.**

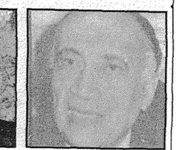
ألا يذكرنا هذا بأحوال الشعب المصرى رغم أختلاف الظروف!

الجامعة والقوانين الجديدة

ضرب د. **حسين كامل بهاء الدين** وزير التعليم ضربته الجديدة المفاجئة ضد الديمقراطية الجامعية من أجل إحكام قبضته وقبضة الأمن على الجامعات . وتصرف فى تدبير هذا ببعض الذكاء الذى يتمتع به دون شك. فقد اختار التوقيت بشكل جيد، والجامعات مشغولة فى الامتحانات وليس فى يد الاساتذة الكثير لعمل احتجاجات على هذه التعديلات، ودست التعديلات قبل انهاء الدورة البرلمانية وضمن مناقشات ميزانية الدولة. ومن الواضح أنه اتفق مع مقرر لجنة التعليم على أن تتقدم هى بالتعديل الخاص بتعيين عمداء الكليات بدلا من انتخابهم، حتى لايقال فى تاريخ الوزير أنه الاستاذ الجامعى الذى نكل بزملائه وحرمهم من الانتخاب. فليس هذا فحسب، وإنما اتجه فى التعديلات الجديدة إلى إرضاء الأساتذة المتفرغين بالغاء النص القديم على تجديد تعيينهم كل عامين بعد سن الخامسة الستين، وترك ذلك مفتوحا طول العمر أو الى أن يقرر الاستاذ بنفسه أن حالته الصحية لم تعد

حسين كامل بهاء الدين

خالد محيى الدين



فتحي سرور



تسمح له بالاستمرار.

ولقد حاول بهذا النص الجديد عزل الاساتذة المتفرغين عن السخط المتوقع من زملائهم على التعديلات الجديدة. والآن ماالذى دفع الوزير إلى التعجيل بهذه التعديلات وبهذه السرعة ؟

قد تتباين وجهات نظر الاساتذة فى هذا ، فهناك من يقول إن د. **حسين كامل بهاء الدين** صاحب نزعة استبدادية قديمة منذ المؤتمر القومى عام١٩٦٢ ، فهو صاحب الدعوة الى إلغاء النقابات المهنية ، ومنذ تعيينة أمينا عاما لمنظمة الشباب حيث ظهرت، هذه النزعات فى مواجهة الشباب.

لكن رأيى الخاص أن بعض الانتخابات التى جرت فى بعض الكليات مؤخرا، ومنها طب القاهرة، قد أثارت قلق المسئولين، وأن هناك إجراءات جديدة لابد من اتخاذها خلال الصيف استعدادا للعام الدراسى الجديد، ومن هنا يتضح أن تعديل القوانين لم تكن أمامه فرصة غير هذا الوقت «الخاطف» الذى استغل فى آخر لحظة قبل انتهاء الدورة والذى أدى الى تجاهل توسلات زعيم المعارضة الاستاذ **خالد محيى الدين** بتأجيل المناقشة بضعةأيام حتى تتاح الفرصة لاستطلاع رأى أساتذة الجامعات. ولو كان صحيحا مايدعيه الوزير وبطانته من أن غالبية الاساتذة يؤيدون التعديلات الجديدة لقبل التأجيل بضعة أيام. لكن الحقيقة غير هذا.

ومنذ أسبوعين شكل مجلس كلية الحقوق جامعة القاهرة لجنة من أساتذة القانون الدستورى والقانون المدنى لبحث التعديلات الجديدة وإبداء الرأى فيها. وقد نشرت صحيفة **الوفد** منذ أيام أيضا التقرير الذى وضعته اللجنة، وهو إدانة كاملة للتعديلات الجديدة وفضح لأهدافها فى إحكام قبضة الوزير والحكومة على الجامعات.

وفى رأى اللجنة أن التعديلات غير دستورية وتتناقض مع المادة ١٨ من الدستور التى تنص على استقلال الجامعات. ولقد كسبت الجامعات هذا النص وقوانينه ١٩٧٢ من طول كفاح وطول معاناة نتيجة فصل ٤٢ من الاساتذة من الجامعات عام ١٩٥٤ بقرار من مجلس قيادة الثورة لاسباب سياسية (كان كاتب هذه السطور واحدا منهم) وتدعمت هذه المعاناة بعد نقل ستين من الاساتذة إلى خارج الجامعات فى سبتمبر سنة ١٩٨١ فى مذبحة السادات الشهيرة.

وهاهى الجامعات تعود مرة أخرى الى إحكام السلطة التنفيذية قبضتها عليها.

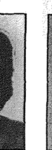
وحتى إذا تصورنا أن وزير التعليم العالى لن يسئ استخدام سلطاته الجديدة ،فما الضمان فى ألا يحدث ذلك مع الوزير الذى يأتى بعده؟ وكيف نضمن حرية البحث العلمى وحرية الفكر فى ظل هذه التعديلات التى تسمح للوزير أن يرسل إلى رئيس الجامعة (وهو أصلا معين من الحكومة) يطلب منه التحقيق مع فلان أو علان لأنه فعل كذا وكذا؟

إن الحقيقة هى أنه مهما صنع الوزير- سواء بتصريحات رؤساء الجامعات أو ببرقياتهم الى د. **فتحى سرور** المنشورة فى الصحف أو بمقالات أمثال د. **عبد العزيز حجازى**- فإن هذا لايغير من الحقيقة التى يعرفها كل من يعمل فى الجامعة... تلك هى أن الغالبية الساحقة من الاساتذة ساخطون على هذه التعديلات، وعلى الوزير نفسه بسبب هذه التعديلات.

وفى اعتقادى أن الوزير أذكى من أن يضحك عليه أحد من بطانته بغير هذه الحقيقة.



على عبد الله صالح



على سالم البيض

اليمن والمسئولية

المأساة التى يعيشها الشعب اليمنى اليوم فى شماله وجنوبه لاينبغى أن تمر دون تحديد المسئولية عنها. وفى اعتقادى الشخصى أن مسئولية قادة الحزب الاشتراكى لاتقل عن مسئولية قادة صنعاء. **فشكل هذه الوحدة «الاندماجية» أصلا لم تكن مفهومة ولامبررة**، وظنى أن قادة عدن قد أصابهم الذعر عند انهيار المعسكر الاشتراكى وضياع مساعداته الاقتصادية: وبالتالى تدهور الوضع الاقتصادى فى الجنوب، وهذا جعلهم يعتقدون أن الوحدة هى المخرج. المشكلة الاساسية هى شكل الوحدة. ... فنحن أمام مجتمعين- جنوبى وشمالى- مختلفين اقتصاديا واجتماعيا وقانونيا وفكريا، وفى مثل هذه الظروف فإن الوحدة الفيدرالية (أو الكونفدرالية) هى الاجابة الطبيعية التى تضمن التدرج فى توحيد الظروف والقوانين والعلاقات...الخ.

ولايمكن أن يدعى أحد من قادة عدن أنهم لم يكونوا يعرفون من هو **على عبد الله صالح** وأنهم اكتشفوا فقط من الوحدة أنه صدام حسين آخر. فلو كان هذا صحيحا- وأنا لا أصدقه- فإن هذا فى حد ذاته إدانة لفهم ووعى قادة الجنوب.

وفى الماضى وعلى طول تاريخ الحزب الاشتراكى أثبت قادة الجنوب أنهم ليسوا بريئين من النزعات الدموية ولامن التحزبات القبلية. وبعيدا عن الفكر والايديولوجية فربما كان هذا التغير الحقيقى للكثير مما حدث فى اليمن الجنوبى.

الأمر الثانى الذى أخطأ فيه قادة الجنوب هو إسراعهم بإعلان الانفصال. صحيح أن القيادة فى الشمال بدأت بالتحرش العسكرى، وصحيح أنه كان على قوات الجنوب أن تقاوم، لكن إعلان الانفصال قطع الطريق على حلول عربية يمكن أن تضع الشمال أمام مسئولياته وترضى الشعب اليمنى فى نفس الوقت.

أليس من المفارقات التى تثير السخرية اليوم أن نجد مشايخ الخليج وحكام السعودية هم الذين يدافعون عن الجنوب اليوم وعن قيادته وينذرون الشمال ويتوعدونه إذا لم يوقف القتال فورا ، وأن امريكا قد أرسلت مؤخرا إحدى حاملات طائراتها الى الخليج؟

مفهوم غريب للتنمية البشرية.. وسياسات أغرب وأعجب!

د. جلال أمين

منذ أسابيع قليلة أصدر **معهد التخطيط القومى** فى مصر، بالتعاون مع **برنامج الأمم المتحدة للإنماء**، مجلدا بعنوان «**تقرير التنمية البشرية فى مصر، ١٩٩٤**» وهو أول تقرير من نوعه يصدر عن مصر، تنفيذا لتقليد جديد بدأه برنامج الأمم المتحدة للانماء فى عدد محدود من البلاد النامية، يهدف الى جمع ونشر البيانات المتعلقة بما يسمى «بالتنمية البشرية» على نحو أكثر تفصيلا وشمولا مما تتضمنه التقارير التى تحمل نفس الاسم، وتصدرها نفس المنظمة، ولكن للعالم ككل، والتى بدأ صدورها منذ سنة ١٩٩٠.

والذى تقصده هذه المنظمة الدولية «بالتنمية البشرية»، معنى محدد، هو تلك الجوانب من التنمية التى تمس «الانسان» مسا مباشرا، أو التى تتخذ البشر، وليس السلع، مرتكزا لها، تهتم بسعادتهم وتنمية قدراتهم أكثر مما تهتم باثرائهم، وتنمية مافى حوزتهم. المقصود بهذا الاصطلاح إذن، وبالتقارير التى تحمل هذا الاسم، هو اعطاء اهتمام أكبر لبعض جوانب التنمية التى لاتحظى بالاهتمام الكافى عادة فيما ينشر ويكتب عن التنمية الاقتصادية.وهى الجوانب التى يمكن وصفها بشكل عام «بالانسانية» أو«البشرية»، وهى كما هو ظاهر، يتعلق بعضها على الأقل «**بالمعنويات**» أكثر مما يتعلق «**بالماديات**» ، ومن ثم فهى أصعب فى قياسها من الجوانب المادية للتنمية. ومن حق من يقبل على قراءة هذا التقرير أن يتوقع منه درجة أكبر من التنازل، (أكبر مما نصادفه عادة فى تقارير الهيئات الدولية) عن الالتزام الصارم بحزمةقوى السوق، ومما يسمى «بالتصحيح الهيكلى» وسحب يد الدولة من التدخل فى الاقتصاد، واعتراف أكبر بمزايا التدخل الحكومى فى الحياة الاقتصادية، على أساس كثرة مايشور من تعارضه بين حرية السوق وبين اعتبارات «التنمية البشرية».

ولكن قارئ هذا التقرير لابد أن يصاب بخيبة الأمل إذ سوف **يجد فيه نفس التحيزات المعهودة لفلسفة البنك الدولى وصندوق النقد فى اتجاه رفع يد الدولة عن التدخل ، وإطلاق حرية السوق، والترويج للخصخصة ، أى بيع القطاع العام للقطاع الخاص، ولمزايا «التوجه الخارجى» وتشجيع سياسة التركيز على التصدير بدلا من التوجه لاشباع حاجات السوق المحلى، وذم سياسة الحماية، والدفاع عن إطلاق حرية الاستيراد وعدم تقييد الاستثمارات الأجنبية.. الخ.**

هذا التحيز يظهر فى المفهوم الذى يتبناه التقرير لاصطلاح «التنمية البشرية»، كما يظهر فى المؤشرات التى يقترحها لقياس درجة التقدم فى تحقيق «التنمية البشرية، وفى موقفه من قضية توزيع الدخل، ومن دور الدولة فى تحقيق هذه التنمية.

مفهوم غريب للتنمية البشرية

أما من حيث المفهوم الذى يتبناه التقرير للتنمية البشرية، فهو بكل أسف لايكاد يخرج عن المفهوم المألوف للتنمية الاقتصادية، ومن ثم فهو لايقربنا قيد أنملة من الاعتبارات المعنوية الانسانية التى نرغب أصلا فى اعطاء مزيد من الاهتمام لها. فالتقرير يبدأ بتعريف التنمية البشرية بأنها «**عملية توسيع اختيارات الناس**»، ويرفض تعريفها بأنها اشباع الحاجات الأساسية، بل ينتقد بشدة هذا المفهوم الأخير لأنه، فى نظر التقرير، يميز دون داع، بين الحاجات الأساسية وغير الأساسية بينما **يفضل القرير، أن يضع كل الحاجات (أو الاهواء) الانسانية على قدم المساواة: أهواء الغنى وحاجات الفقير**، فكلها حاجات لها نفس الدرجة من الأهمية وتوسيع اختيارات الناس أقرب الى تحقيق هذه المساواة بين طلبات الأغنياء وطلبات الفقراء.

وقد قمت بمناقشة هذا الجانب (المتعلق بمفهوم التنمية البشرية) بالتفصيل فى مقال آخر (فى مجلة الهلال- عدد يونيو ١٩٩٤)، ومن ثم فسوف أقتصر هنا على النقائص الثلاث الأخرى فى التقرير والمتعلقة : بقياس التنمية البشرية وقضية توزيع الدخل، ودور الدولة فى التنمية.

قياس التنمية البشرية

يتبنى التقرير مقياسا للتنمية البشرية ، هو مقياس مركب من ثلاثة مؤشرات:

١- العمر المتوقع عند الميلاد.

٢- ومعدل القدرة على القراءة والكتابة عند البالغين.

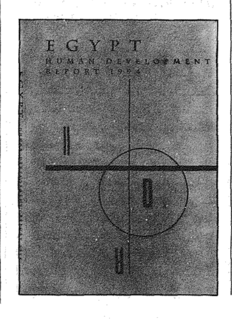
٣- ومتوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى.

ومن ثم فإن ترتيب الدول فى مدى نجاحها أو فشلها فى تحقيق «التنمية البشرية» أى فى إسعاد البشر وتلبية حاجاتهم الحقيقية، وتحقيق الحياة اللائقة بهم وتوفير الطمأنينة واحترام الذات، الى آخر هذه المعانى الجميلة والمستهدفة أصلا من التركيز على«الإنسان» بدلا من «السلع» والتى قد لاتحققها التنمية بالمعنى الشائع والمألوف، كل هذا يتوقف فى نظر التقرير على مدى النجاح والفشل فى هذه الأمور الثلاثة. ولا أخفى على القارئ شعورى بعدم الارتياح إذ وجدت هذه الأهداف العظيمة التى كنت أظن أن التنمية البشرية تستهدفها، قد اختصرت فى هذه المؤشرات الثلاثة.

فالمؤشر الثالث (متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى)، ليس على أى حال إلا المؤشر المعتاد للتنمية ، ومن ثم فوروده هنا لا يمثل أى تقدم عن الكتابات والمقارنات المألوفة المتعلقة بالتنمية الاقتصادية.

والمؤشر الأول (العمر المتوقع عند الميلاد) يعكس فى الحقيقة طول الحياة أكثر مما يعكس نوعية الحياة. فإن نتائج هذا المؤشر من ٦٠ عاما الى ٧٠ عاما مثلا، لايعنى بالضرورة أن حياة الانسان قد أصبحت أفضل، بل يعنى فقط أنها أصبحت أطول مما كانت، وهناك على أى حال من الحيوانات مايعيش أطول بكثير من الأدميين دون أن تكون لديها هيئات مهتمة بتطوير معنى التنمية . وقد يؤيد هذا أن العمر المتوقع عند الميلاد فى مصر زاد خلال الثلاثين عاما (١٩٦٠-١٩٩٠) بمقدار ١٤٫٤ سنة (من ٤٨٫٨ الى ٦٣٫٢) **ولكن مؤشرات كثيرة أخرى تدل على تدهور نوعية الحياة فى مصر سواء فيما يتعلق بمستوى السكن أو المواصلات أو نوعية التعليم أو درجة تلوث الهواء أو المياه.. الخ).**

صحيح أن زيادة العمر المتوقع عند الميلاد تعكس الى حدما أوضاع الصحة وحالة التغذية (كما يقول التقرير فى صفحة ٨) ولكن الأمر هنا يحتاج الى وقفه، فقد لايكون من الواجب أن نقبل هذا القول دون تحفظ. فتحسن الأوضاع الصحية له أشكال وصور متعددة ليست كلها على نفس المستوى من حيث احترام أدمية الإنسان وتخفيف آلامه. فتحقيق تخفيض كبير مثلا فى معدلات وفيات الأطفال الرضع قد يؤدى إلى زيادة كبيرة وعبر فترة قصيرة من الزمن فى العمر المتوقع عند الميلاد، **دون أن يقترن هذا بالضرورة بتحسن يذكر فى مدى توفر الدواء أو أسرة المستشفيات أو فيما يتلقاه المريض من عناية من الاطباء ومستوى التمريض، أو مدى مايشعربه المرء من اطمئنان على إمكانية حصوله على الرعاية الطبية**



إذا احتاج إليها. ومن الممكن القول أن هذه الأمور الأخيرة كلها أكثر صلة باحترام أدمية الانسان وتحسين نوعية الحياة من تخفيض معدل وفيات الأطفال الرضع مثلا، أو من مكافحة الأوبئة بالتطعيم الشامل الى غير ذلك من وسائل إطالة الحياة دون تحسين فى نوعها.

ويمكن أن نقول شيئا مماثلا عن مستوى التغذية فالحرمان من الغذاء له بدوره أشكال وألوان، بعضه فقط هو الذى يهدد الحياة، ومن ثم ينعكس فى انخفاض العمر المتوقع عند الميلاد، مثل سوء تغذية الأمهات وهن فى سن الارضاع، ولكن أكثر أنواع الحرمان من الغذاء لايصل إلى هذا الحد، بل يقتصر أثره على أن يصيب المرء بالبؤس طول عمره. فقد ينام الناس جوعى كل يوم، ومع ذلك يعيشون الى سن السبعين أو الثمانين، وقد يصلح للتعبير عن هذه الحالة، ، منظر معظم رجال الشرطة عندنا، المنتشرين فى شوارعنا أو الواقفين لحراسة السفارات والمؤسسات المختلفة ، حيث تظهر عليهم مظاهر الحرمان والجوع دون أن يصل هذا الحرمان بالضرورة الى درجة تخفيض العمر المتوقع، ومن ثم فلا يعبر عن حالتهم للأسف ، هذا المؤشر من مؤشرات«التنمية البشرية».

بقى المؤشر الخاص بمعدل القدرة على القراءة والكتابة لدى البالغين. وهو طبعا مقياس مهم لتقدم الإنسان وإن كان من الممكن أن يتساءل المرء عما إذا كان هذا المؤشر يتعلق بالانتاجية أكثر مما يتعلق بمختلف الاعتبارات الانسانية المستهدفة أصلا من جعل الانسان، وليس السلع، محور الاهتمام كالسعادة واحترام النفس والعلاقات الاجتماعية السوية ، والشعور بالطأنينة.. الخ

على أية حال فإنه يبدو لى، على ضوء هذه الملاحظات، أن هذه المؤشرات الثلاثة التى يتبناها التقرير، لاتكفى على الاطلاق للاحاطة بمختلف الأبعاد الانسانية لمفهوم التقدم البشرى، وانها ، إذا أردنا الصدق، تكاد تجعل التنمية البشرية مرادفا للتنمية بالمعنى التقليدى، أى زيادة نصيب الفرد من السلع والخدمات. وإذا بنا بعد جهد جهيد لم نتقدم كثيرا فى الحقيقة عن نقطة البداية التى كنا نريد تجاوزها. لازلنا فى إطار المفهوم المعتاد للتنمية بمعنى زيادة الانتاج، وليذهب الانسان الى الجحيم.

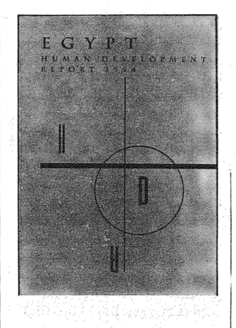
التنمية البشرية وتوزيع الدخل



لايمكن أن ينكر أحد أن توزيع الدخل هو أحد المؤشرات المهمة للرفاهية الاجتماعية ليس فقط لأن إشباع الحاجات الأساسية للفقراء يحقق رفاهية أكبر من اشباع الحاجات الكمالية للأثرياء، ولكن أيضا لأن **توزيع الدخل هو مؤشر جيد لدرجة الاحباط والتوتر الاجتماعى التى تنتج عن مقارنة الطبقات الدنيا لحالها بحال الطبقات العليا.** ولكن مفهوم التنمية البشرية الذى تبناه هذا التقرير، بمؤشراته الثلاثة التى ناقشناها فيما تقدم. متوسط الدخل، والعمر المتوقع عند الميلاد ومعدل القراءة والكتابة، هذا المفهوم يكاد يتجاهل توزيع الدخل تجاهلا تاما، **فمتوسط الدخل، هو كأى متوسط، لايخبرنا، الا عما يحصل عليه شخص خيالى قد لايوجد أبدا فى الواقع،** والعمر المتوقع عند الميلاد ومعدل القراءة والكتابة، وإن كان لهما بعض الصلة بتوزيع الدخل، فالصلة واهية للغاية، اذ قد يرتفع العمر المتوقع بشدة، أو يرتفع معدل القراءة والكتابة بشدة، دون تحسن يذكر فى توزيع الدخل بل مع تدهور شديد فيه.

فإذا نظرنا إلى ماكتبه التقرير عن موضوع توزيع الدخل ،فاننا نلاحظ أمرين:

الأول: - أن التقرير يحاول أن يعطى صورة مخففة للغاية لحالة توزيع الدخل فى مصر. فضلا عن أنه **لايصف أو يحلل بأية درجة من التفصيل مظاهر وأسباب ماحدث من تدهور فى توزيع الدخل خلال العشر سنوات الأخيرة**، على الرغم من أنه وثيق الصلة بموضوع التنمية البشرية) فإنه يحاول استخدام لهجة توحى بأن التدهور فى توزيع الدخل خلال الثمانينات كان هينا فهو مرة يصفه بأنه «تدهور طفيف» ومرة يقول «إن هناك عدالة نسبيه فى توزيع الدخل المتاح للتصرف فى كل من المناطق الريفية والحضرية، وأن نمط توزيع الدخل يتصف بدرجة عالية من الثبات ومرة يقول أن «توزيع الدخل فى مصر أكثر



عدالة منه فى البرازيل على سبيل المثال» (ص ٢٧) وهى مقارنة لاتدعو للفخر بل للسخرية إذ أننا جميعا نعلم أن البرازيل من أسوأ دول العالم فى نمط توزيع الدخل!

والامر الثانى: هو أن التقرير وهو يتعرض لتوزيع الدخل فى مصر يضع كل تأكيده على التنمية، بالمعنى التقليدى، باعتبارها الوسيلة الأساسية لتحسين توزيع الدخل . وهو موقف مرفوض وبعيد عن الصواب، بل ان هناك أجزاء أخرى فى التقرير مما لايتعلق بمصر، (كالفصل الخامس مثلا الذى يناقش «الخبرة الدولية فى التنمية الدولية») تتناقض مع هذا الموقف وتدحضه، اذ تبين منها **ضعف العلاقة بين معدلات التنمية ونمط توزيع الدخل.**

أقول إن هذا الموقف بعيد عن الصواب لإنك لاتجد لا فى التجارب التاريخية ولا المعاصرة ولا فى التحليل الاقتصادى أى سند للقول بأن هناك علاقة ضرورية بين ارتفاع معدل النمو وتحسن توزيع الدخل، وإنما العامل الحاسم، فيما يظهر من هذا ، هو نوع الفلسفة الاجتماعية التى تتبناها الدولة. والتجارب التى يقتطفها التقرير نفسه فى الفصل

الخامس، كتجارب **ماليزيا والصين وشيلى والبرازيل ونيجريا والباكستان،** يتضح منها كلها أن العامل الحاسم فى تحسن أو تدهور حال الفقراء ليس هو ارتفاع أو انخفاض معدل النمو بل مدى التزام الدولة بتحسين أحوالهم أو عدم التزامها بذلك ولكن التقرير، عندما يأتى الى الكلام عن مصر ،يقول شيئا مختلفا تماما، فيؤكد على أن فترات تحسين توزيع الدخل فى مصر هى فترات النمو السريع، وفترات تدهور توزيع الدخل هى فترات تباطؤ معدل النمو. فالفترة ٥٩- ١٩٦٤ كانت فترة حسنة الأداء فى الأمرين (النمو وتوزيع الدخل) ، وكذلك الفترة ٧٤- ١٩٨٠ ، بعكس الفترة ٦٥- ١٩٧٣، التى كانت سيئة الأداء فى الأمرين، وكذلك معظم الثمانينات. الدرس الذى يريد منا التقرير استخلاصه من هذا هو المهم التركيز على التنمية، بالمعنى التقليدى ، وسوف يتولى توزيع الدخل أمر نفسه بنفسه.

وهذه طريقة غريبة (وإن كانت شائعة) فى استخدام أى احصاءات **فالتقرير بذلك يتجاهل ماقامت به الدولة فى الستينات من تدخل واع ومتعمد لاصلاح توزيع الدخل، كما يتجاهل أن التحسن فى توزيع الدخل فى أواخر السبعينات كان بسبب ظاهرة طارئة هى الهجرة وليس بسبب ارتفاع معدل النمو.** بعبارة أخرى لم يكن التحسن فى توزيع الدخل فى الفترتين اللتين شهدتا هذا التحسن راجعا إلى ظاهرة النمو السريع بل الى أشياء أخرى قد تقترن بها النمو السريع وقد لايقترن بهذا. كذلك فإن تدهور توزيع الدخل فى الفترتين الآخرين(٦٥-١٩٧٣ ثم فى الثمانينات) اقترن، ليس فقط بتباطؤ معدل النمو بل أيضا بتراضى جهود الدولة فى التدخل لصالح الفقراء بل وتخفيض مختلف أنواع الدعم الممنوح لهم فى الثمانينات، والأرجح أن هذا هو السبب الأساسى وراء تدهور توزيع الدخل فى الثمانينات وليس تباطؤ معدل النمو.

وبنفس هذه الطريقة السقيمة فى استخدام الاحصاءات يمكن لأى شخص أن يقول أنه فى الفترة ٦٥-١٩٧٣ ، التى تدهور فيها توزيع الدخل، كانت مصر فى حالة حرب مع اسرائيل، بينما تحسن توزيع الدخل فى الفترة ٧٤-١٩٨٠ ، وهى فترة اتفاقات فض الاشتباك واتفاقية السلام مع اسرائيل ، ومن ثم فإن علينا ، إذا أردنا تحسين توزيع الدخل فى مصر، أن نستمر فى حالة السلام مع

إسرائيل.!

ويبلغ التقرير بهذا المنطق منتهاه حين يقول صراحة إنه «لم يعد هناك مجال فى مصر لجولة أخرى من إعادة توزيع الأصول الانتاجية على نحو ماحدث فى «الاصلاح الزراعى» فى الخمسينات (ص ١٦) ، دون أن يذكر سببا لذلك، ربما لأنه يفترض أن قارئ التقرير يتبنى نفس الفلسفة الاجتماعية التى يتبناها التقرير بسبب كثرة ترديدها من جانب الأمم المتحدة وتقاريرها المختلفة!

دور الدولة فى التنمية البشرية

لايقتصر التقرير على الترويج لفكرة التركيز على التنمية، بالمعنى التقليدى، بل يدعو دعوة صريحة **إلى سحب يد الدولة من التدخل لصالح الفقراء.** وهو الأمر الذى يبدو مدهشا بوجه خاص فى تقرير يحمل اسم «التنمية البشرية».

فقرب نهاية الفصل الأول يقول التقرير أن الأولوية فى الاستثمارات الحكومية يجب أن تعطى «لمشروعات البنية الاساسية (خاصة شبكة النقل والمواصلات والطاقة والمرافق العامة)، لتيسر فرص استثمارات القطاع الخاص. وربما يكون من الملائم - فى ضوء الظروف الحالية - أن توفر خدمات هذه المشروعات على أساس تحميل المستفيدمن تكاليف انتاجها أو على الأقل مشاركتهم فى هذه التكاليف (ص ١٥).

هذا إذن هو المبدأ العام. دور الدولة يقتصر على هذه الأمور، ولا ذكر لمسئوليتهم عن التعليم أو الصحة أو الاسكان.. الخ والتقرير حريص، فضلا عن ذلك، على تحميل المستفيدين من المشروعات الحكومية بتكاليف انتاجها أو على الأقل بجزء منها .

وهو مالايمكن أن نتصور أن تحدث معه أى «تنمية بشرية»!

وفى مكان آخر من نفس الفصل ، يطلق التقرير ، بكل جرأة، أوصافا سيئة للغاية على دولة الرفاهة (WELFARE STATE)، أى الدولة التى تعتبر من مسئولياتها توفير بعض الخدمات الأساسية لمواطنيها . فيقول التقرير إن «مفهوم دولة الرفاهية، كما حاولت تطبيقة كثرة من الدول النامية ، بالاضافة الى الدول الاشتراكية سابقا، يجعل الناس عالة على الدولة، معتمدين عليها فى تدبير كافة احتياجاتهم . وقد أثبتت تجارب الماضى القريب والبعيد أن دولة الرفاهية بهذا المفهوم لم تكن سوى إطار هلامى؛ يبرر انتهاك إنسانية الشعوب مقابل اضطلاع الدولة بالكاد باشباع حاجاتهم الأساسية. وتثبت هذه التجارب أيضا أن تحقيق هذا الهدف المتواضع تم على حساب خلق مشاكل اقتصادية واجتماعية خطيرة مازالت هذه الدول تعانى منها حتى الآن» (ص٧)

ونحن من جانبنا نتساءل **هل هذه هى حقا الدروس المستفادة من تجربة بريطانيا فى تجربة التأمين الصحى الشامل؟ أومن تجارب توفير الخدمات الأساسية، من علاج وصحة وفرص عمالة فى الدول الاشتراكية سابقا، والتى نشهد الآن فى بعضها عودة الأحزاب الاشتراكية الى الحكم بالانتخاب الحر؟ وهل صحيح أن واضعى التقرير متأكدون جدا من أن تجربة الستينات فى مصر فى تعميم كثير من الخدمات الاجتماعية الاساسية للناس كانت بدورها «انتهاكا لإنسانية الشعب المصرى» بالمقارنة بما حدث له فى السبعينات والثمانينات؟.**

هذا الموقف العام الناقم على دور الدولة فى التدخل لصالح الفقراء، الذى عبر عنه التقرير بصفة عامة فى الفصل الأول، يعود مرة أخرى بتحديد وتفصيل أكبر فى الفصلين الأخيرين. ففى الفصل الخامس، الذى يتعرض لتجارب الدول المختلفة فى مجال التعليم، نجد أن الدرس المستفاد من هذه التجارب فى نظر واضعى التقرير هو أنه ليس من الضرورى أن تزيد مصر إنفاقها على التعليم ، بل ولاحتى من الضرورى أن تعيد توزيعه لصالح التعليم الفنى. إن مايفهم من هذا الجزء من التقرير هو أن الغرض من التعليم ليس هو الارتقاء بانسانية الانسان، بل زيادة مهارة العامل، وزيادة مهارة العامل لاتتوقف على ماتنفقة الدولة على التعليم، ولاحتى على توزيع هذا الانفاق بين التعليم العام والفنى، بل تتوقف على أمرين:

الأول: اتباع استراتيجية التنمية ذات التوجه الخارجى، إذ أن هذا يزيد من كفاءة العامل.

والثانى: عدم فرض حد أدنى للأجور. ولماذا ياترى؟ **«لأن «وجود حد أدنى للأجور، أو جمود هيكلها، لايشجع المشروعات على توفير برامج تدريب مهنية ومهارية معينة كان من الممكن أن يتحمل العاملون تكاليفها من خلال الأجور المنخفضة»** (ص ٨٤، وانظر أيضا نفس المعنى فى ص ٩٣).

بل يذهب التقرير فى جرأته الى حد أن يقول إن:

«تحقيق العدالة الاجتماعية يؤدى إلى تثبيت همة العمال فى اكتساب المهارات»(ص ٨٤)

هذا كلام تجاوز فى جرأته أى كلام قاله الاقتصاديون الكلاسيك منذ أكثر من قرن ونصف، فى تبريرهم لعدم تدخل الدولة لصالح الفقراء. **فهل هذا تقرير للتنمية البشرية أم لتنمية السلع؟ للارتقاء بآدمية الانسان أم لزيادة أرباح القطاع الخاص؟**

فإذا انتقل التقرير، فى نفس الفصل، لمناقشة «الخبرة فى مجال الصحة» وجدنا أن الدرس المستفاد هنا أيضا هو **أن زيادة الانفاق الحكومى على الصحة ، مضر بالصحة»!**، أو بعبارة أدق، لايؤدى بالضرورة الى الارتقاء بالصحة. والدليل على ذلك أن الحكومة فى أندونيسيا لم تنفق كثيرا على المستشفيات ومع ذلك نجحت أندونسيا فى تخفيض معدل وفيات الأطفال بدرجة ملحوظة!! (ص ٨٥)

وهذا هو نفس الدرس المستفاد من تأمل نظم الضمان الاجتماعى فى الدول المختلفة، إذ وجد كاتبو التقرير أن **ماليزيا وكلومبيا «حققتا أداء جيدا فى التنمية البشرية بالرغم من تواضع مخصصات الضمان الاجتماعى »!** (ص ٨٦) (وهو ليس غريبا على أى حال مادامت التنمية البشرية تقاس فقط بالمؤشرات الثلاثة المتقدمة!)

وهكذا يختار التقرير من الدول مايشاء ، ومن النسب والأرقام مايشاء ، ويتجاهل منها مايشاء ، لتأكيد نتيجة مقررة سلفا، وهى أن كل تدخل حكومى مضر، وكل ماتفعله قوى السوق مفيد للجميع: فقراء وأغنياء!

الخلاصة أن هذا التقرير ليس فى الحقيقة تقريرا عن التنمية البشرية فى مصر، وإنما هو مجرد تقرير جديد يضاف الى عشرات التقارير المماثلة التى تروج لما يسمى «بالتصحيح الهيكلى» وهو التعبير الجديد المهذب عن «الانفتاح الاقتصادى». ليس فى التقرير جديد إذن اللهم الا أنه للأسف يفعل ذلك وهو يتظاهر بأنه يدافع عن قضية الفقراء.



خليك إيزى .. ما البلد مليانة وزرا عواطلية زى حالاتك ..
إشمعنى ما بيجيلهومش حالات إكتئاب زى اللى بتجيلك دى .. !
دكتور
نفسانى
شهادة
تخرج
يعنى إيه اللجنة ما بتمثلش كل القوى السياسية فى مصر .. ما أهه ممثلين
لأمريكا و إسرائيل وجمعية الصداقة العربية الإسرائيلية
!!
لجنة الحوار الوطنى
عاطف صدقى
يوسف والى
مصطفى خليل
فى لجنة الحوار
الوطنى



الحكومة تمنح شقق وفرص عمل للتائبين
واحنا كمان .. عايزين دقن ولبس أبيض.. زى الجدع اللى هناك ده ..!!
ملابس تنكرية
توبة ♫ توبة إن كنت أربى دقن توبة ♫ بس إديني الشقة وتبقى دى آخر توبة.. ♫ وبعدها توبة ♫
وزارة الداخلية
عقد شقة
عمرو سليم
أسفين جداً .. ماعندناش أدوية للفقرا .. شوفوا ف المحل اللى جمبينا ..!
صيدلية الشفاء
حانوتى الأمانة
ما دايم إلا وجه الله
كل من عليها فان
عمرو سليم

مصر

فى مؤتمر الحوار

الحزب الوطنى يتحايل على مطالب المعارضة

أمينة النقاش

بعد ٤٨ ساعة فقط من الإعلان عن تشكيلها (٢٩ مايو) ، توقفت أعمال لجنة الإعداد والتحضير لمؤتمر الحوار الوطنى العام فى مصر، بسبب الخلاف بين الحزب الوطنى الحاكم، وبين أحزاب المعارضة الرئيسية، حول رئاسة اللجنة وتركيبها، والمهام المنوطة بها.

فأعلن **حزب الوفد** انسحابه منها، وأعلن **الحزب الناصرى** تجميد عضويته بها، وطالبت الأحزاب الرئيسية الثلاثة الباقية وهى **التجمع والعمل والأحرار**، بتجميد اجتماعات اللجنة، لاتاحة الفرصة لمشاورات جانبيه، بين الأحزاب حول موضوعات الخلاف، وحضرت الثلاثة الاجتماع الثانى للجنة (١٢ يونيو) وماتلاه من اجتماعات.

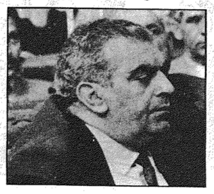
وكانت أحزاب المعارضة المصرية قد فوجئت بدعوة رؤسائها لحضور الاجتماع الافتتاحى، للجنة الاعداد للحوار الوطنى، للاستماع إلى خطاب يلقيه الرئيس **«حسنى مبارك»** ، فى افتتاح أعمالها، قبل ساعات من القاء الخطاب، دون أن تعرف طبيعة تشكيل اللجنة، الذى لم يعلن الا بعد انتهاء الرئيس من القاء خطابه!

سببان للاحتجاج

أثار تشكيل اللجنة ، بمجرد الاعلان عنه، احتجاج أحزاب المعارضة، التى اعترضت عليه من ناحيتين ،**الأولى** أنه جاء خروجا عن الاتفاق الذى تم بينها، وبين الحزب الوطنى الحاكم فى مشاورات سابقة، بأن تعرض عليها الأسماء المقترحة لتشكيل اللجنة، ويتم الاتفاق حولها قبل إعلانها. **والثانية**، أن تشكيل اللجنة الذى ضم ثلاثة ممثلين للحزب الوطنى الحاكم وعشرة من رؤساء الأحزاب المشاركة فى الحوار و٢٧ عضوا يمثلون الشخصيات العامة والنقابات المهنية والعمالية ورؤساء الجامعات، يعكس أغلبية ساحقة للحزب الوطنى. فمن بين أعضاء اللجنة الأربعين ، يوجد ٢٦ عضوا، ينتمون للحزب الوطنى بنسبة حوالى ٩٠٪ من عضوية اللجنة، فضلا عن أنها ضمت فى عضويتها، أسماء، لاهم لها سوى، سب المعارضة ، والتعريض بقياداتها ، والتشكيك فى ولائها لصالح الحزب الحاكم.

وكان الرئيس **«مبارك»** قد أصدر قرارا بتعيين **«د. مصطفى خليل»** ، نائب رئيس الحزب الوطنى الحاكم للشئون الخارجية ، ورئيس الوزراء الأسبق ، مقررا للجنة، وهو ما اعترضت عليه الأحزاب أيضا، لانتمائه للحزب الحاكم من ناحية، ولأنها لم تستشر فى أختياره لهذا الموقع من ناحية أخرى، وأضاف الحزب الناصرى إلى هذه الاعتراضات رفضه للتعاون معه، بسبب موقفه المنحاز لاسرائيل، ودفاعه العلنى الدائم عنها ، وتبريره لسياساتها ، ودوره فى تنشيط العلاقات بينها وبين مصر.

كمال الشاذلى



وتجاهل **«د. مصطفى خليل»** اعتراضات الأحزاب الأخرى على تشكيل اللجنة وعلى رئاسته لها ، وأدلى بتصريحات تلو الأخرى، تؤكد مواصلة اللجنة لاجتماعاتها فى موعدها المحدد .

وأما **«كمال الشاذلى»** الأمين العام المساعد للحزب الوطنى لشئون التنظيم، وأحد ممثليه الثلاثة فى لجنة الإعداد للحوار فقد ساق فى الاجتماع الأول لها ، ردودا على الأعتراضات على تشكيلها ، تجمع بين السذاجة والتعالى وافتقاد المنطق.فقال: إن الحزب الوطنى يشارك فى لجنة الإعداد للحوار كحزب حاكم ، وصاحب الأغلبية، وأن **«د. مصطفى خليل»** سيدير اللجنة كمقرر «بمنأى عن ردائه الحزبى» لأن بها من يمثلون الحزب الوطنى، كما أنه ليس عيبا أن تكون الأغلبية فى اللجنة للحزب الوطنى، لأنه نشيط استطاع أن يجذب اليه العديد من الشخصيات العامة!!

شكوك المعارضة

وأشعل **«د. مصطفى خليل»** الخلاف بينه وبين الأحزاب الأخرى، حين صرح فى أعقاب الاجتماع الأول للجنة، بأن القرارات ستؤخذ بالتصويت ، وبالأغلبية، مما أكد شكوك المعارضة، فى أن الحزب الوطنى، بحكم أغلبيته فى عضوية اللجنة، سوف يتخذ ما يريد من قرارات. وكان **«خالد محيى الدين»** رئيس حزب التجمع ، قد اعترض فى الجلسة الأولى للجنة الحوار، على إقرار مبدأ التصويت فى لجنة تشكلت بالتعيين.

واحتواء للضجة التى أثارها تصريحه ، أعلن **«د. مصطفى خليل»** أن لجنة الاعداد للحوار، ليست جهة اتخاذ قرار، لكنها لجنة لتجميع الأراء، وأنها سوف ترفع تقريرا بوجهات النظر المختلفة فى القضايا المطروحة أمامها.

وكان الخطاب، الذى ألقاه الرئيس **«مبارك»** فى الجلسة الافتتاحية للجنة الأعداد للحوار، والذى لم تسبقه مشاورات

بينه وبين رؤساء الأحزاب ، لاقبل إلقائه ولابعده، مثارا للاندهاش الشديد من أحزاب المعارضة، لتناقضه، مع النتائج التى انتهت إليها مشاوراتهم سابقا مع الحزب الوطنى، حول مهمة اللجنة. **فالخطاب وضع أولويات لعمل اللجنة التحضيرية للحوار الوطنى، ولبرنامجها وللأسس التى سيسير عليها الحوار، دون الأخذ فى الأعتبار موافقة الأطراف المدعوة للمشاركة فيه، أو اعتراضها عليها**. فالركائز الثلاث الأساسية للحوار الوطنى هى وفقا لخطاب الرئيس: الأدراك السليم للتحديات التى تواجه مصر، والوعى الدقيق بالظروف التى تحكم علاقاتها الأقليمية والخارجية، والتحديد الواضح لأولويات العمل الوطنى فى المرحلة المقبلة. والمسئوليات الثلاث للجنة التحضيرية للحوار هى: تحديد القوى الوطنية المشروعة التى تعمل تحت مظلة الدستور والقانون وأختيار القضايا والموضوعات التى يدور حولها الحوار، ووضع الشكل التنظيمى للمؤتمر العام وقواعد مداولاته واتخاذ التوصيات

أهداف مسبقة

كما حدد **الرئيس مبارك** ثلاث غايات أساسية لمؤتمر الحوار الوطنى، وهى الحفاظ على أمن الوطن والتوازن بين الطموحات والقدرات، والمشاركة الواسعة فى حل المشكلات. وست أولويات للعمل الوطنى هى بناء اقتصاد قوى مزدهر، واستخدام أمثل للشباب، وضبط العلاقة بين السكان والموارد، ومشروع قومى يكون مثلثه الثقافة والعلم والتعليم ورعاية صحية للانسان المصرى وتحديث الإدارة وتطويرها. كما حدد خمسة أسس للمسار العام للحوار هى التركيز على قضايا الوطن الأساسية، والترفع عن المصالح الحزبية، والانطلاق من رؤية علمية وواقعية لترجمة الأولويات وحساب امكانات الوطن وقدراته حسابا دقيقا، وعدم المغامرة بأمن الوطن واستقراره ، كما أشار الى أن معايير المشاركة فى الحوار تنحصر فى الالتزام بالضوابط السياسية واحترام المبادئ الدستورية والولاء للوطن والمسئولية العامة.

وهكذافإن خطاب الرئيس لم يترك لا للجنة التحضيرية للاعداد للحوار ولاللمؤتمر الحوار ذاته فرصة للاجتهاد فى أى شئ، وضيق أمام المؤتمر تحديد، نطاق الاختيارات المطروحة أمامه. وأغرقه فى تفاصيل، لاهم لها سوى الحيلولة دون أن تكون الأولوية فى هذا الحوار للاصلاح السياسى والديمقراطى.

واعتبرت بعض أحزاب المعارضة ، كثيرا من النقاط الواردة فى خطاب الرئيس سلبية، لاتعكس رغبة حقيقية فى الحوار، كما تضع إطارات تحول بين الحوار وبين مناقشة القضايا التى تعتقد أحزاب المعارضة ، بضرورة تقدمها على غيرها.

فقد صادر الرئيس مبارك منذ البداية على المطلب الرئيسى لمعظم أحزاب المعارضة، بأن يكون الاصلاح السياسى والديمقراطى هو النقطة الأولى فى جدول أعمال المؤتمر ، حين دعا الى أن يدور الحوار فى إطار الدستور القائم. **كما بدت اشارة الرئيس مبارك الى أن الحوار، لايعكس مأزقا يقع فيه النظام الحاكم، أو رغبة فى مصالحة وطنية، أو احتياجا لجبهة ، أو لحكومة إئتلافية، تعاليا على أحزاب المعارضة، وتعبيرا عن الاستغناء عنها، وإنكارا للأزمة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الشاملة التى تمر بها البلاد، التى كانت بطبيعة الحال، فى مقدمة الأسباب ، التى دفعت الرئيس مبارك، أثناء الحملة الانتخابية، لفترة رئاسته الثالثة، قبل عشرة أشهر ، للدعوة لإجراء هذا الحوار!**

تباين فى المواقف

تباينت ردود فعل أحزاب المعارضة الرئيسية الخمسة للدور المرسوم مسبقا للحوار الوطنى، وفور انتهاء الجلسة الافتتاحية سارع **حزب الوفد** بنشر ورقة كان قد اعدها حول موقفه من الحوار، جاء نشرها بمثابة رد واضح على خطاب الرئيس مبارك، وعكست مدى التباين بين وجهة نظره، ووجهة نظر الحزب الحاكم فى الحوار. واعلن **الحزب الناصرى** تجميد عضويته فى لجنة الاعداد للحوار لحين حدوث تغييرات ملموسة تستجيب لمطالب المعارضة

وفى الجلسة الأولى للجنة الاعداد للحوار ، ألقى **خالد محيى الدين** رئيس التجمع **وفؤاد سراج الدين رئيس** حزب الوفد كلمتين أمامها، سجلا فيهما اعتراضهما على تشكيل اللجنة وعلى اختيار مقررها، وعلى برنامج عملها ورفضهما لإجراء تصويت على أعمالها. وقال **فؤاد سراج الدين** أن اللجنة لجنة حكومية لاقومية، وأن الأمر يبدو وكأن الحزب الوطنى يحاور الحزب الوطنى، واعترض على برنامج عمل اللجنة الذى حدده خطاب الرئيس ، لأنه يفتقد لمطلب الأصلاح السياسى والدستورى، الذى يرى أن يكون على رأس جدول أعمالها.

وبرغم تأكيدات مقرر اللجنة، وممثلى الحزب الوطنى، بأنه لايوجد حظر مسبق على إدراج أى موضوع من الموضوعات فى جدول أعمال المؤتمر، وتراجع **«د. مصطفى خليل»** عن تصريحاته بأن القرارات ستؤخذ بالتصويت، فقد أعلن **«فؤاد سراج الدين»** انسحاب حزب الوفد من لجنة الاعداد للحوار، ووصف الحوار الوطنى بأنه تمثيلية المقصود منها الهاء الرأى العام، منتقدا ورقة العمل، التى تقدم بها الحزب الوطنى الحاكم للحوار،

وبينما أكتفى حزب **«العمل»** بالاعتراض على تجاهل تمثيل «التيار الاسلامى» فى اللجنة، كان «الوفد» هو الحزب الوحيد، الذى سجل اعتراضه، على عدم وجود ممثلين للاخوان المسلمين وللشيوعيين فى اللجنة. كما انفردت صحيفته بنشر بيان **«للحزب الشيوعى المصرى»** يعترض فيه على تشكيل اللجنة ، وعلى استبعاده منها ، ويدعو أحزاب المعارضة، الى رفض استمرار مشاركتها فى الحوار، مالم يتم تعديل شروطه، ويدعوها للحوار فيما بينها.

مافات مات

بعد انسحاب الوفد، عقدت الأحزاب الرئيسية الثلاثة الأخرى، وهى **التجمع والعمل والأحرار، اجتماعا مشتركا**، ناقشت فيه فكرة الانسحاب، وفضلت أن تقوم أولا بمشاورات ثنائية وجماعية ، بين كل الأحزاب ، لمحاولة إقناع الحزب الوطنى، بإدخال تعديل جوهرى على رئاسة اللجنة ، بحيث تكون لشخصية مستقلة عن الأحزاب ، ومقبولة منها جميعا، أو تكون الرئاسة بالتداول ، على أن يتم إعادة تشكيل اللجنة ، بضم شخصيات قومية مستقلة اليها ، أو الأكتفاء بممثلى الاحزاب ، وطالبت بمشاورات تؤدى الى التوصل لحل للنقاط المختلف عليها وشاركت الاحزاب الثلاثة فى الاجتماع الثانى للجنة وماتلاه من اجتماعات، بعد التقاء قادتها بيوسف والى الأمين العام و«بصفوت الشريف» الأمين العام المساعد للحزب الوطنى، وتأكيداته لهم بأن ماتم قد فات ، وإن اقتراحاتهم سواء فى موضوعات الحوار أو فى التشكيل ،سوف تؤخذ بعين الأعتبار عند تشكيل المؤتمر نفسه.

وكان حزب «التجمع» قد اتخذ من

الشكل الذي يجرى به الحوار، والقائم على أساس منصة ، وقاعة، دليلا إضافيا لنظرة الحزب الوطني للحوار، ورغبته في عدم الاحتفاظ بالتكافؤ، حتى من حيث شكل الجلسة، وهى من المطالب التى استجاب لها «صفوت الشريف» فأصبحت الاجتماعات التالية، تعقد على شكل مائدة بيضاوية، لكن ذلك لم يمتد الى المطالب الموضوعية، فظل التغيير في إطار الشكل، يفتقد الى التكافؤ مابين، أطراف الحوار!

تلقى الحزب الوطني الحاكم، احتجاجات الأحزاب الأخرى، بصبر غير معهود ، وبتهذيب لافت للانتباه كشف عن رغبته في عدم دفعها هي الأخرى للانسحاب من الحوار ، وعن أمله فى أن يعدل الوفد والحزب الناصرى عن مقاطعتهما.

وتقوم وجهة نظر الحزب الوطني، على أن الدعوة لاقتصار الحوار على الأحزاب ، والقضايا السياسية وحدها، تتناقض ، مع حقيقة أن هذه الأحزاب ، لاتعبر في مجموعها عن الرأى العام، وأن هناك مؤسسات نشطة في المجتمع المصرى، ومتخصصة من الواجب ، ومن المفيد أن تشترك معها في الحوار- كالنقابات والجامعات- وهى تمثل في اللجنة بروسائها المنتخبين، الذين يخلعون ارديتهم الحزبية، ليرتدوا أرديتهم النقابية ، حين يمارسون عملهم في اللجنة أو مؤتمر الحوار، وأن من الخطأ اعتبارهم، يمثلون الحزب الوطني، لأن تمثيل الحزب قاصر على ثلاثة أعضاء فقط هم د. يوسف والى وصفوت الشريف وكمال الشاذلى!!

تداول السلطة

تباينت وجهات نظر أحزاب المعارضة في الأوراق التى أعدتها لمؤتمر الحوار سواء بينها وبين رؤية الحزب الوطني ، أو بينها وبين بعضها، كما كشفت هذه الأوراق عن مشتركات أخرى بينها.

اتفقت الأحزاب الأربعة **التجمع والوفد والعمل والأحرار على تعديل قانون** مباشرة الحقوق السياسية بما يضمن نزاهة الانتخابات، **وانفرد حزب التجمع بالمطالبة بإقرار حق الاضراب السلمي**، واعترض حزب الوفد على حصر الإصلاح السياسى في قضية نزاهة الانتخابات، وانفرد بالمطالبة بقصر الحوار على قضية الاصلاح السياسى والدستورى، وحصر المشاركة في الحوار على ممثلى القوى السياسية. وبينما يرى التجمع أن تعديل الدستور محصلة للإصلاح السياسى والديمقراطي وليس بداية اتفقت أحزاب **الوفد والعمل والاحرار على المطالبة** بتعديله لتنقيته من النصوص التى وصفوها بانها **شمولية وديكتاتورية واشتراكية**

وبينما تتفق الأحزاب الثلاثة بشكل أو بأخر مع سياسات اقتصاديات السوق التى تنتهجها الحكومة، **فقد انفرد التجمع بتسجيل اعتراضه على سياسات التكيف الهيكلى ودعا مؤتمر الحوار لمناقشة نتائجها السلبية على محدودى الدخل وحماية الزراعة والصناعة الوطنية والقطاع العام من آثارها**

واتفق حزب العمل والأحرار على المطالبة بتطبيق الشريعة، واتفق الاثنان مع الوفد على الدعوة لالغاء حالة الطوارئ واحترام حقوق الإنسان **وانفرد حزب الأحرار** بالمطالبة بالغاء قانون المدعى الاشتراكى وبإنشاء لجنتين لحقوق الانسان في مجلس الشعب والشورى، **وطالب حزب التجمع بضرورة علنية مناقشات الحوار بأن يكون الرأى العام طرفا به.**

وانفرد حزب الوفد بالدعوة لاعادة الحق لمجلس الشعب، فى تعديل الميزانية، دون حاجة لموافقة الحكومة ،وتأكيد المسئولية الوزارية أمام ممثلى الشعب، والحد من سلطات رئيس الجمهورية، وحظر توليه رئاسة الأحزاب أثناء فترة رئاسته، وإصلاح نظام الانتخاب بحيث يسمح بتداول حقيقى للسلطة ، على أن يتم هذا التعديل، بعد فترة انتقالية لمدة عامين، تطلق خلالها حرية تشكيل الأحزاب، وتلغى القيد على حركتها، ويسمح لها بالدعوة لبرامجها عبر اجهزة الاعلام القومية ، وتنتخب فيما بينها جمعية تأسيسية، تضع الدستور الجديد، وتصوغ ميثاقا وطنيا، يشمل كافة المبادئ، التى تمنع أية قوة سياسية من استغلال الديمقراطية للقضاء عليها ثم تجرى انتخابات برلمانية جديدة طبقا للتعديلات الدستورية.

وأنفرد حزب الأحرار بالدعوة لانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه، من بين أكثر من مرشح، وانتخاب المحافظين، وأختيار الوزراء من بين الفائزين في المجلس النيابى!

وكان البيان، الذى أصدره الحزب الناصرى ، معلنا به تجميد عضويته في لجنة الاعداد للحوار، قد ساق مبررات تشكك في مدى استمرار الحوار، الذى يتم وفقا لرأيه في ظل قوانين استثنائية، وفى ظل التراجع عن المكتسبات الديمقراطية المتمثلة في الغاء انتخابات العمد والمشايخ وعمداء الكليات، وفى ظل التراجع عن المكتسبات الاجتماعية التى حصل عليها الفقراء وانتشار الفساد بشكل غير مسبوق ، وهى مبررات تبدو وكأنها حيثيات لمقاطعة مؤتمر الحوار أيضا.

مطلب انتخابى

وطبقا للبيانات المعلنة، فقد جاءت مقترحات الحزب الوطني، التى تقدم بها لمؤتمر الحوار، وتصوره لجدول أعماله لتعكس تباينا كبيرا بين وجهة نظره وبين وجهة نظر أحزاب المعارضة، أو فى أحسن الأحوال تتحايل عليها. ففى مواجهة مطلب الوفد والمتسق بإجراء تعديل دستورى شامل، ومطلب التجمع بتعديل عدد من القوانين المكملة للدستور، باعتبارها قوانين مقيدة للحريات، وتسهل التدخل الادراى في الانتخابات ، فقد اقتصرت اقتراحات الحزب الوطني وفقا لما أعلنه ، كمال الشاذلى على **تنقية جداول الانتخابات، وزيادة الفترة التى يفتح فيها باب القيد بها من شهر الى أربعة أشهر، بدلا من اطلاقها طوال العام، وإدخال بعض التعديلات على سلطات المدعى الاشتراكى ، التى تطالب الأحزاب الأخرى بالغائها**، مما يؤكد أنه لايوافق من حيث المبدأ على تعديل الدستور، و النظر في السلطات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية، أو منح مجلس الشعب حق مراقبة الميزانية او سحب الثقة من الحكومة، ثم إغراق الحوار في قضايا زيادة السكان وتنظيم الاسرة، وهى قضايا لايمكن مواجهتها، كما تتباين وجهات نظر الأحزاب الرئيسية في معالجتها، للتحايل على المطلب الرئيسى للمعارضة بأن تكون الأولوية للحوار هى لقضية الإصلاح السياسى والديمقراطى.

ومعنى هذا ببساطة ، أن الحزب الوطني مستعد، لأن يسمع ، وأن يعطى وعودا طويلة المدى ،يصعب الزامه بتنفيذها، أو مؤاخذته على عدم الوفاء بها. وهو يتصرف بمنطق، أن الدعوة للحوار الوطني قد أثيرت قبل عام لأسباب انتخابية، أرادت بها الحكومة المصرية، أن تؤكد للادارة الأمريكية، أن مزاعمها بأن الحكم في مصر غير مستقر ليست صحيحة. وأن هذه الدعوة لاتزال صالحة لنفس الأسباب، إذا ما أخذ بعين الاعتبار أن جناحا في الادارة الأمريكية، يجرى حوارا مع بعض تيارات الإسلام السياسى التى يصفها بالاعتدال، ويرى فيها بدائل للأنظمة القائمة في المنطقة العربية!

الخصخصة التمام.. أو الموت الزؤام!!

د. سمير حنا صادق

الاخ الفاضل الاستاذ/ خالد محى الدين
رئيس حزب التجمع الوحدوى التقدمى الوطنى

تحية واحتراما،
اتشرف بعرض الآتى على سيادتكم:
فبعد تفكير طويل وعميق، ومضت فى رأسى فكرة تعالج ما اعانية من صداع مستمر.

تعلمون سيادتكم السبب الرئيسى فى هذا الصداع: فإن السادة المتحكمين فى شئون الاقتصاد والاعلام فى بلدنا يوجعون ادمغتنا يوميا بحديث مستمر عن **«الاقتصاد الحر»** و**«آليات السوق»** و**«الخصخصة»** وعن مضار **«التخطيط»** الذى هو من صفات الانظمة الشمولية.. الخ ويستند منطق هذا الحديث دائما على أن أموال القطاع العام «سايبة» لا صاحب لها، أما أموال الشركات الخاصة فلها صاحب يهتم بها ويواليها. وكأنما الخواجة فورد، والسيد روتشيلد، واللورد روكفلر يتركون يخوتهم فى الريفييرا كل صباح ليمروا على مصانعهم ومحلاتهم للاشراف على نقودهم. وانتم ولاشك تعلمون مافى هذا المنطق من مغالطة: ففى الصين الاشتراكية وفى نمور اسيا الرأسمالية لاتعالج مشاكل التنمية بمثل هذه الخفة.

وأما وقد تعبنا من مباراة شد الحبل هذه، والتى تبدأ دائما بتأكيد عدم المساس، ثم التردد والتفكير، ثم استصدار الفتاوى الدينية، ثم التكفير، ثم البيع، أما وقد انهكت انفاسنا هذه المباراة الخاسرة غير المتكافئة، التى يمثل فيها الطرف الآخر قوى لاحول لنا بها ولاقوة، من دول عظمى،الى بنك دولى، إلى صندوق النقد، إلى حكومة، إلى بعض احزاب المعارضة، إلى كتاب ومؤلفين ومنظرين، أما وهذه المباراة فى شد الحبل تنتهى دائما بانكفائنا على وجوهنا وسط شماتة الآخرين وضحكهم وسخريتهم، عقابا لنا على انشغالنا بشئون بلدنا ومستقبل فقرائنا، أما وهذا كله.. فإنى اقترح الآتى: **اقترح ببساطة أن نترك الحبل فجأة فيقع الآخرون على مؤخرتهم** وتنكشف عوراتهم ونضحك نحن... مرة من نفسنا.

تسألنى كما سأل الملك بيدبا الفيلسوف «وكيف كان ذلك؟» أقول لك: **اقترح أن يصدر حزب التجمع بيانا يطالب فيه بتمام الخصخصة:**

أولا- ببيع قنوات التلفزيون والاذاعة والصحف القومية، وهى فى اغلبها من الصناعات الخاسرة المكلفة، وسيحقق هذا البيع الاهداف التالية:

١- التخلص من الضغط النفسى والقرف اليومى من تفاهات «اعزائى كل افراد الأسرة فى كل مكان وكل زمان»... ومن دجل المتحدثين عن «٧٠٠ امرأة صباحا ومثلها مساء».. وعن «العلاج من الحسد بالاستحمام فى ماء اغتسال الحاسد»... ونصب اللقاءات «عن طب العطارين والعلاقين».. ومن مقالات المحررين عن «**أمجد أيام حريتنا وديموقراطيتنا**».. عن اللقاءات التاريخية والخطاب التاريخى والقرارات التاريخية.. الخ.

ب- من المؤكد أن عائد البيع سيحقق ربحا سوف يكفى لسداد ديوننا- عفى الله عمن تسبب فيها- والتخلص من تحكم الهيئات الدولية فى اقتصادنا وزرعنا وبيعنا وشرائنا.

ثانيا- (وانا ارجو اولا من القانونيين فى حزب التجمع دراسة شرعية ودستورية وقانونية هذا الاقتراح قبل التقدم به): **أنه لما كان المال السايب يعلم السرقة، ولما كان هناك من يزعم بأن «البلد مالهاش صاحب» فإن المنطق الطبيعى يتطلب أن يصبح لمصر صاحب يملكها ويديرها لحسابة الخاص.** لهذا اقترح أن يطالب التجمع «بخصخصة» الدولة. فإن الدولة التى لاتستطيع أن تدير شركة كوكا كولا بكفاءة، لن تستطيع أن تدير مصر.

ويمكن تصور انظمة مختلفة لهذه العملية تناقش تفاصيلها (بعد اتضاح حكم الدستور) مع البنك الدولى وصندوق النقد والدكتور **يوسف غالى والدكتور يوسف والى.**

بهذا نريح بالنا ونخلص ذمتنا، ونوضح للجميع فساد منطق الخصخصة الجزئية.
وتفضلوا سيادتكم بقبول وافرالاحترام...



د. يوسف بطرس غالى

د. يوسف والى

«حكيم» ديناصور الفساد..
وفوضى سرية الحسابات
المليونير «الكاوتشوكي»
خطط وهرب بشبهات تواطؤ بنكية

محمود الحضرى

مازال مسلسل الفساد يتوالى ويكشف عن مخالبه التى امتدت فى كل اتجاه داخل المؤسسات الحكومية والمصرفية، ويزيح النقاب مع كل واقعة فساد لتظهر مدى حجم الثنائى «ديناصور الفساد.. والحكم» ومع بداية الشهر الماضى شهدنا العملية «الدراماتيكية» لتهريب مليونير الكاوتشوك **«جورج إسحق حكيم»** لأمواله ، أو بالأحرى لأموال البنوك إلى سويسرا ثم هروبه بعدها، أو بالأدق تهريبة للخارج لشخصة ولحمه الذى تجاوز ١٠٢ كليوجرام.

وتكشفت حقائق بل مصائب جديدة إن الفساد نخر عظام الجهاز المصرفى، بعد فصول من النخر الطويل لذات الجهاز من جانب شركات توظيف الأموال. ولكن فضيحة «حكيم» أظهرت تواطؤ متعمدا وإهمالا عن قصد فى منح «المليونير الكاوتشوكى» قروض وائتمانات فاسدة بطرق مريبة. وبضمانات أن لم تكن وهميه فهى ضمانات «مضروبة»، أو كما يقول رجال الأعمال ضمانات «تحت الكرسى» مع كلمة شرف إذا ماتيسر الأمر.. بل الفصل الأكثر غرابة فى «دراما» «حكيم» أن نحو ٨ بنوك بين عامة وخاصة واستثمار وأعمال ساندت وساعدت وسهلت ومنحت «حكيم» أموالا وائتمانات وهى تعلم أنه شخص غير جاد ، وغير ملتزم بالسداد ومتوقف عن سداد الأقساط لمدة ٦ أشهر قبل حصوله على آخر قرضين.

صمت بنكى

ومن حقائق الفساد فى قضية المليونير الهارب أن ثلاثة بنوك هى **المصرى البريطانى، والمصرى الخليجى، والدقهلية العجارى** صمتت على نصب المليونير ورفضت عن عمد إبلاغ الجهات المختصة بشأن تأخره وعدم التزامه بسداد الأقساط المتأخرة لديه للبنوك ، وكتابته **أكثر من ٣٠ شيكا بقيمة اجمالية ٥ ملايين جنيه، واتضح أنه مدين وليس دائنا للبنك.**

كما أخفت البنوك عن البنك المركزى معلومات هامه من نشاط واقتراض المليونير منها . ولم تخطر تلك البنوك إدارة الرقابة بموقف المليونير بعد تأخره فى سداد مستحقات البنوك، وكانت حجتها فى ذلك أنه عميل **«درجة أولى»** ، وعلى حد تعبير مدير الرقابة بالبنك المركزى أن البنوك اعتبرته عميل **«لقطة»** كما لعبت البنوك بمسألة سرية الحسابات لاستخدامها فى اخفاء المعلومات.

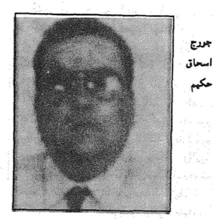
ضمانات غير مستحبه

وتتوالى مفاجآت **المليونير الهارب بما لايقل عن ٥٠ مليون جنيه** فالبنوك .. وعن عمد أو بدون عمد- منحته قروضا بضمانات غير مستحبه وهى ضمانات الكمبيالات المحررة عن أخرين، سواء باتفاق معهم أو بدون اتفاق، أو بالتزوير دون تدقيق من البنك للمقرض «المقدم للقرض» . ويقول هنا اللواء **«محمد وجدى»** مدير ادارة الأموال العامه أن البنوك لم تقم بالاجراءات والتحريات الكفيلة والكافية لحماية أموالها وأموال المودعين بها عند إقراض المليونير الهارب **«جورج حكيم »** واكتفت بمبدأ الثقة فيما يقدمه المليونير من ضمانات ، واعتبارها صحيحة لاتقبل الشك...

وكانت الفاجعة الأكبر بعد ذلك عندماطالب **البنك المصرى الخليجى** أحد الموقعين على كمبيالة ويدعى **«مصطفى عبد السلام»** بمبلغ ٧ ملايين و٧٠٠ ألف جنيه، **اتضح أن توقيعه على الكمبيالة مزور، والقائم بالتزوير جورج حكيم نفسه. وفى سرية تامة ثم استدعاء المليونير ، رجل الأعمال مصطفى عبد السلام والمستشار القانونى للبنك ورئيسه وسجل حكيم بخط يده اعترافا بتزويره لتوقيع رجل الأعمال مصطفى عبد السلام.** وتعهد بسداد القرض الذى أصبح «عاريا » أى لايوجد ضمان حقيقى ومناسب له.

وبالرغم من ثبوت الواقعة وبالاعتراف وبالوثائق وقبل هروب المليونير بعشرة أيام، لم يتحرك البنك ولزم الصمت متجاهلا كل الاعراف القانونية ورفض الابلاغ لجهات الاختصاص لمجرد حماية حقوقه، ولم يكشف البنك عن تلك الحقائق الا بعد الهروب الكبير لجورج حكيم ومعه المال.

وتأتى مفاجأة جديدة تكشف عن ملفات المليونير الذكى، حيث ابتكر أسلوبا جديدا فى الاقتراض ليكتسب ثقة البنوك تدريجيا ويؤكد لهم صدق نواياه ومدى قدراته المالية: ويقوم الاسلوب المبتكر على أساس الاقتراض لمدة معينة لمبالغ صغيرة نسبية لاتتجاوز المليون جنيه ثم يقوم بعد ذلك بالسداد فى التوقيتات المناسبة وبنظام الاقتراض قصير الأجل. ثم يودع مبلغا لدى البنك ويسحب



جورج اسحاق حكيم



المستشار رجاء العربى

منه.. ثم تأتى الضربة الكبرى ليقترض مبلغا ضخما .. ويكرر نفس اللعبة مع أكثر من بنك مثلما فعل مع بنك الدقهلية التجارى والبنك المصرى الخليجى وبنك القاهرة- الا أن الاخير نجح فى الحصول على حقوقه بالحجز على بضائع باسم المليونير بمايوازى قيمة القرض.

تكرار.. تكرار

ولم تتوقف ابتكارات وخدع المليونير عند هذا الحد بل امتدت لطرق أخرى، يأتى من بينها تكرار الضمانات، واستخدام أصوله وعقاراته فى الاقتراض من عدة بنوك ، وفى أوقات متقاربة والقضية التى تفجرها تلك الوسيلة هى **تجاهل البنوك لحقوق بعضها بل اخفاء معلومات عن جهاز الرقابة بالبنك المركزى.** مما يؤدى الى أضرار بالغة على بعض البنوك. و من ملف التحقيقات الذى أشرف عليه **اللواء منصور العيسوى** مدير أمن القاهرة - بمشاركة ٣٠ ضابطا وشرطيا تحت قيادة العميد **سامى الطنيداوى** مدير مباحث الأموال، يتضح أن البنوك شريك أصيل عن عمد أو بدون فى هذه العملية برمتها، واستخدام مبدأسرية الحسابات فى غير موضعه، الأمر الذى يشير لإهدار مايقرب من ٥٠٪ من حقوق البنوك ورجال الأعمال، كما أن البنك المركزى وعلى وجه السرعة أصدر تعليمات لمعالجة هذا الخلل بالزام البنوك بإخطاره بأى قروض والضمانات المقدمة لها لحماية أى بنك أخر.

شركاء وإن لم يعلموا

عند سماع مباحث الأموال لأقوال رجال الأعمال **عادل كشك، وشهاب الدين حسن، وطاهر العيوطى وعطاالله غالى، ومصطفى عبد السلام** وآخرين تكشفت خيوط وحقائق جديدة فى قضية المليونير الكاوتشكوكى الهارب، وهى أنه كان يدير ويزاول نشاطا شبه مصرفى وقريب من نظام توظيف الاموال لصالح عدد محدود من أصدقائه.. وذلك عن طريق الحصول على أموالهم بشيكات أو كمبيالات ويردها اليهم بعد فترة مع نسبة أرباح .. وحاول بعضهم أن ينفى ذلك ولكن عند مواجهتهم بمعلومات عن حجم التعاملات المسجلة لدى جورج كشفوا عن تلك الحقيقة. وذكر بعضهم أنهم كانوا يقرضون المليونير الهارب بنسبة قريبة من فوائد لودائع بالبنوك وعلى فترات قصيرة.

والغريب هنا أن عددا من رجال الأعمال أدلوا بمعلومات عن آخرين لهم حقوق عند المليونير الهارب . وعند مواجهتهم بذلك نفوا أية حقوق لهم خشية المساءلة القانونية أو مايسمونه بتشويه السمعة داخل السوق.

وهنا يؤكد تقرير ادارة الأموال أن جانبا كبيرا من المسئولية يقع على بعض رجال الأعمال المتعاملين مع المليونير وسيكون عليهم عبء أية خسائر ويتحملوا جانبا من الخسائر اذا لم تكف الأصول أو اذا لم يتم استرداد للأموال المهربه.

سؤال أو تساؤل

ومنذ قرار التحفظ على أموال المليونير الهارب وأسرته وقبله بعدة أسابيع مازال هناك تساؤل تتولى الأجهزة المختلفة البحث عن أجابة له، وهو كيف استطاع المليونير تهريب أمواله للخارج «أو أموال الغير».

الدلائل تشير الى وجود شبهة تورط من جاب بعض البنوك التى أعطته ائتمانات وأذون استيراد من الخارج. وهناك شبه أخرى حول بعض الشركات التى أعطته هذا الحق. والذى نجح فى استغلاله جيدا وتمت عملية خروج الأموال ثم توقفت اجراءات الاستيراد. بل اتضح أن بعض العمليات لم يكن لها وجود فى الأساس.

- مفاجآت الهروب الكبير وضمانات على الورق وتوظيف لأموال رجال الأعمال

- اكتشف أحد البنوك تزوير "جورج حكيم" ولزم الصمت

- تجاهل متعمد من البنوك للبنك المركزى وأجهزته الرقابية

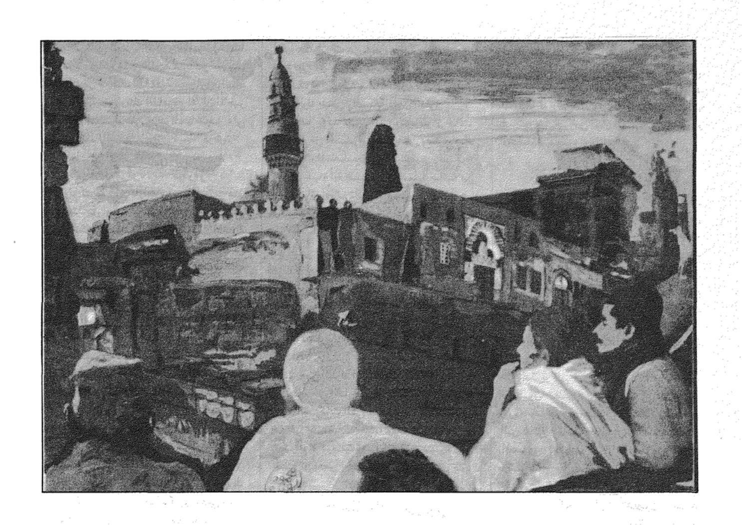
والسؤال الثانى الذى مازال مثار بحث هل كان خروج أو هروب المليونير حكيم من البلاد مخططا له وتم بعلم وتواطؤ وبترتيب ساانده فيه أشخاص أم أن الهروب تم بمفرده وبتخطيط محدود وعائلى؟

القوائم الحزينة

وحتى كتابة هذا التقرير لم يكن قد صدر أى قرار لجهات «الانتربول» البوليس الدولى بخصوص المليونير الهارب وكما يقول العميد **سراج الدين الروبى** مدير ادارة الانتربول المصرى أن الجهاز جاهز لاتخاذ الاجراءات فور صدور التعليمات ، مشيرا الى أن قرار وضع جورج حكيم فى قوائم الترقب والوصول من اختصاص الأجهزة الامنية المحلية.

وتشير البلاغات التى وصلت مكتوبة للنائب العام والتى بلغت ١٥بلاغا حتى إعداد هذا التقرير الى أن قوائم الحزانى من أصحاب الحقوق تضم **بنك الدقهلية التجارى ٦ر٥ مليون جنيه والبنك المصرى البريطانى نصف مليون جنيه والبنك المصرى الخليجى ٧ر٧ مليون جنيه وشركة هانكوك للإطارات مليون جنيه. وشركة البركة «محمد عبد الرحمن بركه» ٨ر١ مليون جنيه. وشركة النيل للتسويق» إحدى شركات بنك النيل» مليون جنيه. ولكل من بنك القاهرة ومصر وأمريكا اكسبريس ومصر اكسلسيور حقوق ٣ ملايين جنيه وتم تسويتها.**

ومصطفى أحمد عبد السلام ١٫٢٥ مليون جنيه وابراهيم كامل ٧٫٧٦ مليون جنية ونصحى السيد مليونى جنيه وصبرى ابراهيم أبو العنين ٣٥٠ ألف دولار وعطا الله غالى ٧٩٥ ألف جنية وشهاب الدين حسن ابراهيم ٥٥٠ ألف جنية، وعزمى رزق ساويرس ١٦ ألف دولار و٢٥٣ ألف جنيه، وعادل ابراهيم محمد ٣٠٠ ألف جنية وأيمن عبد الفتاح شبحه ٦٥ ألف جنيه.. والشركة العامة للانشاءات ٥٥٠ الف جنية، وشركة بايلمون للاطارات مليونى جنيه. وعادل كشك ٣٠٠ ألف جنية والمهندس صبرى وابراهيم أبو العمايم ٣٥ ألف دولار وطاهر العيوطى ٧١٧ ألف جنيه. وشركة كلورابد ٦٠٠ ألف جنيه علاوة على مستحقات ١ر٢ مليون جنيه لشركات ناروبن والكعل والهندسة والنيل للتجارة وآخرين.



ديون الفلاحين
بين الحلول المسكنة، والأزمة الحقيقية

عريان نصيف

لم تحظ مشكلة داخلية بأن تحتل موقعا شبه يومى فى كافة الصحف «القومية» - على مدى الأربعة شهور الماضية- قدر موضوع ديون المزارعين لبنك التنمية والائتمان الزراعى.

«د. خضر يعقد اجتماعا موسعا لتسوية ديون الفلاحين».

«د. والى يطمئن الفلاحين على جدولة ديونهم».

«د. صدقى يبحث مشكلة ديون الفلاحين».

«كمال الشاذلى يطالب بانقاذ الفلاحين».

«مجلس الشعب يناقش مديونيات المزارعين»

«الرئيس مبارك يتابع شخصيا مشكلة ديون الفلاحين».

ولابدلنا أن نحتفى بهذا الاهتمام البالغ بقضية تهم قطاعا رئيسيا من الشعب.. ولكن - وبعد أن صدرت القرارات وهدأت الضجة- ماحقيقة الموضوع؟ ماحجم هذه الديون؟ ومن الذى اقترضها؟ وكيف تم التعامل معها؟ والأهم من ذلك.. هل انتهت- بالقرارات الأخيرة- مشكلة تمويل الزراعة فى ظل نظام الائتمان الحالى؟

* حجم ديون المزارعين لبنك التنمية والائتمان:

٢٠٧ مليون جنية متعثرة السداد (وقد حدد البنك مفهوم التعثر بمضى أكثر من ثلاث سنوات دون أى سداد من المقترض)

٤٨٢ مليون جنية ممكنة السداد (وقد رفع البنك بشأنها قضايا على المقترضين).

* القرارات الحكومية لحل المشكلة:

١- تقسيط الديون الزراعية على مدى ثلاث سنوات، والاستثمارية على مدى يتراوح بين ٥-١٠سنوات، مع ايقاف الاجراءات القانونية ضد المقترضين.

٢- تجميد الفوائد على الديون المتعثرة.

* وفى هذه الحدود، فإن هناك عدة ملاحظات:

- أغلب هذه القروض حصل عليها كبار الملاك، أما صغار الزراع فيتم تحصيل قروضهم سنويا خصما من مستحقاتهم من التسويق الإداري لمحاصيلهم.

- النسبة الأكبر من هذه الديون، لم يتم اقراضها لإنتاج محاصيل زراعية ولكن تحت دعوى أنها لصالح مشاريع استثمارية. وليس خافيا أن غالبية هذه المشروعات كانت وهمية وكانت هذه القروض مجرد خدمة لأصحاب النفوذ.

- عدم استفادة أكثر المدينين من قرار تجميد الفوائد ، اذ لن يستفيدوا من «ميزة» التعثر فى السداد!، حيث كثيرا ما كانت تتم التسوية بشكل وهمى وهو سداد الدين للفوائد فقط ثم يجدد له الدين!.

- وفقا لمعايير العدالة الاجتماعية والانتاجية، فمن الخطأ تعميم هذه التسوية للديون، ويجب اسقاطها عن كل فلاح لايحوز أكثر من خمسة أفدنة على أن يكون قد حصل على القروض لإنتاج محاصيل تقليدية.

القضية الحقيقية

التساؤل الهام المثار ليس من الفلاحين فحسب ، بل ومن كل مهتم بالزراعة المصرية ودورها بالنسبة للاقتصاد القومى، هو : «ماذا بعد هذه القرارات، وهل تم حل مشكلة الائتمان الزراعى فى مصر»؟

والاجابة على هذا التساؤل الهام والمؤرق ، تتطلب تحديد ثلاث مراحل لنظام الائتمان الزراعى فى مصر منذ الخمسينات وحتى الآن.

أ- الائتمان الزراعى والتعاونى:

فى ظل توجهات ثورة يوليو- فى الخمسينيات والستينيات- تم اجراء تعديلات هامة فى نظام الائتمان الزراعى، دعما للانتاج الزراعى وتيسيراعلى الفلاحين، تتمثل أهمهافيما يلى:

* أصبحت القروض الزراعية بضمان المحصول وليس بضمان الأرض، مما يسر ليس للمستأجر فحسب بل الكثيرين من صغار الملاك الحصول على القروض اللازمة لإنتاجهم الزراعى.

* لم يعد التعامل مسموحا به بين الأفراد والبنك مباشرة، بل من خلال الجمعيات التعاونية الزراعية، مما دعم الحركة التعاونية ومكنها بالتالى من تقديم خدماتها النوعية- بمستلزمات الانتاج المدعومة- والمالية- بالقروض- للفلاحين على أوسع نطاق.

* كانت فوائد القروض محدودة لم تتجاوز ٦٪، وأصبحت بعد عام ١٩٦١ فوائد رمزية.

ب- بنوك القرى

بموجب القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ، الخاص بانشاء بنوك القرى كبديل- فعلى- للحركة التعاونية، انتكست سياسة الائتمان الزراعى ، كما يلى:

* عادت القروض مرة أخرى- فيما عدا قروض زراعة القطن والأرز- بضمان الأرض وليس بضمان المحصول.

* أصبحت الكمية الأكبر من القروض لصالح المشروعات الاستثمارية- حقيقية كانت أووهمية- وليس لصالح زراعة المحاصيل.

* ارتفعت قيمة الفوائد الى نسبة عالية، يتوالى ارتفاعها.

جـ - الائتمان.. وسياسة تحرير الزراعة:

وفقا لنص تقرير صادر عام١٩٩٢ من مكتب رئيس مجلس ادارة البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى ، وتحت عنوان«**استراتيجية البنك خلال التسعينيات**»، يحدد البنك مستهدفاته- على ضوء السياسة العامة للدولة وخاصة فى المجال الزراعى- فيمايلى:

*إلغاء الدعم عن مستلزمات الانتاج ورفع أسعارها.

* تحرير سعر الفائدة على القروض بمختلف آجالها.

* تخلى بنوك التنمية والائتمان «الزراعى! عن التعامل فى مستلزمات الانتاج- وكافة أنشطة الاستثمار الزراعى- وتركها للقطاع الخاص.

وكانت النتيجة...

.. على الفلاحين والزراعة:

١- انهيار حركة التعاون الزراعى، وتحول الجمعيات التعاونية الى مبان خاوية.

٢- ارتفاع أسعار مستلزمات الانتاج بصورة رهيبة ومتصاعدة وصلت فى السنوات الأربع الاخيرة الى نسبة تتراوح بين ٤٠٠٪ و٨٠٠٪.

٣- وصلت فوائد القروض الى أكثر من ٢٠٪.

.. على بنك التنمية الائتمان:

١- فقد نسبة ٤٨٪ من ايراداته نتيجة تخليه عن التعامل فى مستلزمات الانتاج.

٢- وصلت مديونياته من القروض الأجنبية الى مايقرب من نصف مليار جنية.

٣- لم يستطع- لاعادة توازنه- سوى اتخاذ ثلاثة اجراءات:

* المزيد من استجداء القروض الأجنبية، وآخر اتفاق فى هذا الشأن مع البنك الدولى للحصول على قرض بمبلغ ١٢١ مليون جنية.

* تصفية العاملين به عن طريق مايسمى بالمعاش المبكر، واحباط من يتبقى منهم بشعار «تخفيض سقف الحوافز».

* اللجوء- كما يقولون عن التاجر المفلس- الى «دفاتره القديمة»!، ورفع الدعاوى على المزارعين المقترضين منه. .. ولنعد قراءة الموضوع من بدايته!.

**

إن الخطر الأكبر- وفقا لهذه الأوضاع- ليس فقط هوما يواجه البنك ولاحتى مايواجه الفلاحين، ولكنه، وبلا أدنى مبالغة- مايواجه مصر كلها من فقدان الانتاج الزراعى لمصدر واضح- قادر وراغب- لتمويله.

ويتزايدشعورنا بهذا الخطر ويتداعياته على الاقتصاد القومى والأمن الوطنى، بادراكنا للوضع الخاص للقطاع الزراعى فى مصر. حيث يعمل به أكثر من ٣٠٪ من القوى العاملة ويساهم بأكثر من ٢٠٪ من الناتج الاجمالى، ويقدم حوالى ٢٥٪ من قيمة الصادرات القومية، ويشكل- بالاضافة الى انتاجه الغذائى - حوالى ٦٠٪ من إجمالى الدخل الصناعى من خلال الصناعات القائمة على الزراعة.

ومن هنا ، فنحن- وان كنا لانهون من شأن مشكلة ديون المزارعين لبنك التنمية والائتمان وماالتخذ بخصوصها من اجراءات- نرى أنها مشكلة جزئية تم حلها بحلول مؤقتة، وأنها أحدى المظاهر والنتائج التى ترتبت على تدهور سياسة الائتمان الزراعى وفقا لما يسمى بسياسة تحرير الزراعة.

أما الأزمة الحقيقة فهى قضية«تمويل الانتاج الزراعى»، ولانرى لها حلا حقيقيا وجادا إلا من خلال قيام البنك التعاونى، المحددة مهنة فى خدمة الفلاحين والانتاج الزراعى، عن طريق تمويل الحركة التعاونية بما يمكنها من تلبية احتياجات المزارعين ، سواء بالقروض المالية اللازمة للزراعة بفوائد محدودة،أو بمستلزمات الانتاج المدعومة الأسعار، أو بالخدمة الآلية البسيطة التكاليف، وبكل مايدعم قدرتهم على الاستمرار فى عملية الانتاج الزراعى بالرغم من كل ما يحيط بها من مصاعب ومعوقات.

والأمر -بهذه الرؤية- قبل أن يكون قضية فلاحية ، فهو قضية وطنية بالدرجة الأولى.



عبير: لا أستمع إلى الرئيس
أخاف من الثعابين فى الحمام
أحب أكل السلطة لأن فيها بصل

هذا الحوار ليس هدفه «العرمية» على أي حوار آخر، أو افتعال تخريجات اجتماعية أو ثقافية والتحميل عليها. والسبب الاساسى لاجرائه، هو بصراحة، أن كلام عبير.. حضورها.. اسئلتها..تطلعاتها الاخلاقية و الاجتماعية، حاجة مايتشبعش منها، **بينما أغلب ما فى البلد، أصبح باهتا: الكلام والصمت، السلام و التنمية، الحوار والقرار، الجوائز والانجازات وأخيرا وزارة التعمير!.**

وعبير عباس (١٠ سنوات) مولودة فى أم النخلة بملوى (المنيا) ، وتقيم مع امها واخواتها فى حجرة تحت سلم بشارع الشهيد حمدى جودة بدار السلام (القاهرة). تخدم فى البيوت. **تخاف من الثعابين التى تتوهم دائما انها تملأ دورة المياه، رغم انها تقرأ كل مرة ال ٣ فتحات اللى حافظاهم.** لاتحمل اسما للدلع وان كانت تحب أن ترى الناس يدلعون ابناءهم ، لاتقعد، حتى حين كانت فى السابعة، مع الرجالة لوحدهم..**بلا معجزة حولت انعكاس قهر التربية والتخديم على الاحبال الصوتية، الى فعل متحضر حقيقى، بحيث لاتتحدث الا بصوت خفيض حلو الرنة.. مرتب الايقاع.** تحلم دائمابان شعرها أصبح طويلا (استدارت وارتنى انه وصل بس الى منتصف الرقبة) وانها تذهب الى الجناين مع الاولاد وتلعب وتنط. وتتمنى احيانا ان تكون العمارات مثل كم الجلبية يمكن قلبها ليكون اللى تحت فوق. تحمل رؤية طبقية متسامحة اذ ترى أن الغنى

مصباح قطب

هو الله وان اللى معاه فلوس بيشتغل وفيه ناس فى قلوبهم رحمة، لكنها فسرت كلمة الهليبة بـ اللهاليب زى الغناى. تتمسك بالبيت رغم العناء ولاتغادره الا ساعة نزح الترنش، وتخايلها دائما صورة الفتاة التى خطفها المقدر والمكتوب الى شوارع الهرم ومحمد على فتفزع . تقول ان اباها كان حنينا وانها اخذت عنه سنتيه البارزتين.. تكره الايس كريم وتحب الشمعدان (الشمعدان). لاتأكل التخاديع (الطبيخ) وان رأت ان احلى اكلة هى السلطة لأن فيها بصل. كما انها اكلت الكباب مرة عند واحدة. قالت أن أكبر مبلغ امسكت به ٢٨-٢٩-١٠ وعشرين آه ثلاثين جنية فى رمضان، لأنها اشتغلت نهاراو بعد الافطار. تريد ان تعمل تحويطة لعينيها العسليتين لأن الناس حسدت عنين اخوها. لما تعيا... مش ممكن لازم متسبش العيا.. بتصحا علطول، بصرها بكر لدرجة انها كل ماتشوف حاجة وتغمض تلاقيها فى عينها برضه. ولعبير نظرات ثاقبة الى السلطة والاحزاب (نطقتها الاحزان) فتقول : **حسنى مبارك.. مخدش بالى.. بيجى فى التليفزيون والناس بتحييه. وبيخطب فى عيد العمال وصوته تخين وبتوع السيراميك بيحبوه. انا صراحة لما بيجى فى التليفزيون لا اسمعه. بيبقى التليفزيون شغال وهو بيتكلم وكل مايقابل عامل يقول هه... عال عال انت بتشتغل هنا!.** بس التليفزيون بتاعنا ابيض واسود لكن فيه تليفزيون برضه ابيض واسود ببكره كده بيجيب٤و٥. وترفض عبير أن توجه رسالة الى الرئيس وتقول «ياالهوى دايد بحنى» . وتؤكد أن الريس هو اللى بيزرع الزرع ويرفع السكر والرز والخضار.. والغلابة اما تيجى تشترى لازم يكون فيه رحمة.

ثم هب سؤالها القديم: **هى نهللى مسيحية ولامسلمة ياعمو مصباح؟** فطلبت منهاأن تؤجل السؤال قليلا. وقالت عبير انها لاتعرف اذا كانت مرات الريس والكتب والعيال بصحيح فى التليفزيون ولا لأ.. وتقول مابرضه فيه تمثيل فى افلام حزين اما اشوفه باعيط زى الخطايا ويقوله انت مش ابنى. لم تسمع عبير **كلمة الدستور من قبل، وسمعت فقط ان الواحدة تكون برستيج تقف كويس وتلبس فستان شيك وتكون رقيقة. فى التليفزيون مثلا واحدة بنت حارة واحد اتجوزها وجاب أخته تقول لها كونى برستيج وتوديها كوافير مخصوص. وأيضا لم تسمع عبير عن الديمقراطية وتقول انها بتيجى برضه فى التليفزيون وتؤكد أن عاطف صدقى وزير الاعلام هو والراجل ابنه المصمص اللى جنبه** ده.. لازم افتكره اللى بنضارات كده وبييجى

مع الريس علطول فى التليفزيون فى الاعلان الجديد.. وزير الاعلانات نفسه . وتسمى عبير مجلس الشورى مجلس الشهرة، وتقول انها بتشوف امينة رزق فى مجلس الشعب و الريس بيخطب وفيه حد من ورا بيملا كوباية الميه اللى قدامه لما تخلص . اما رئيس مجلس الشعب فهو حسنى مبارك برضه وتؤكد ان عاطف صدقى وزير الداخلية.

س: هل صعب عليك لما انضرب؟

ج- هوه انضرب.. يالهوى.. **مزعلتش أصله «زلحة» (أصلع) وتخين بس شفت شيماء.. ده اناعيطت على أبوها عياط.** ويكن ابويا الشهرده يتم سنة ميت. كان بيصعب على لما يروح عمارة وكنت اروح معاه. لكن دلوقت لما تم ١٣-١٢ سنة، لازم أقعد فى البيت.. الشغلانة شريفة آه بس لازم اقعد .. او اشتغل فى مصنع. وياريت خطيبى برضه يكون فى شغلانه نضيفة... ميكانيكى مثلا.. ومش معقول موظف.. الا اذا انا كنت حلوة. وكل ماتعرفة عن الحزب الوطنى انه الحسب ..فيه الناس اللى بتحسب . والرأسمالية الناس اللى بتورث والمدعى الاشتراكى الناس اللى بيشتركوا مع بعض فى ارض أو عمارة بس محدش يخم التانى او العمدة يحب واحدة وهية متحبوش والفقر يجبها ..ساعات فى التليفزيون يحكم عليها يأخد شعرها..طيب لو عنده واحدة متحبش؟ ده مفترى.

ثم قالت: هو كل واحدا اسمه جرجس يبقى مسيحى؟

- قلت إشمعنى؟

قالت أصل مار جرجس مليانة كنايس.. حاطين تماثيل ستنا مريم وسيدنا المسيح **لما باشوفها جسمى بيعلبش .. هو اللى يلمسها يبقى مسيحى؟.. عموما فاكر ياعم مصباح لما قلت لى وأنا بانضف المكتبة ان المسلم زى المسيحى. بس هيه ستنا مريم مسيحية؟** اية يعنى فيه ناس متنكبين (ك=ق) وبيسموا مريم وكل حاجة عادى. انا لما حد يطلبنى لشغل اسأله صاحب البيت مسيحى أن قال اه ارجع. اصل الستات الكبار بتوعهم مبيحطوش اشارب على شعرهم. وهنا قالت عبير انها تريد ان تشترى استشوار لكن ليس معها ثمنة. وان الست باخلاقها وشعرها. **وسألتنى ليه المسيحيين اختاروا المال والجمال؟ واحنا اخترنا الدين؟**

قلت لها : هم ايضا لهم دين؟

قالت: بتاع الانجيل بس كتابهم كبير أكبر من المصحف وقامت الى مكتبتى واشارت الى ماتحسب انه الانجيل ..اذ كل كتاب كبير مزركش عندها هو الانجيل.. لتؤكد كلامها. وقالت عبير انها تحب نيللى حتى ولو مسيحية . **وأن المسيحى لو عمل حلو حيروح الجنة ولوعمل وحش ربنا اعلم بقى. ثم بكت** وهى تتذكر شريط غناء يقول: سامحنى يابا ان كنت غلطت. دا انت اللى ياماقسيت وتعبت. وجبت ليه ولاخواتى ولاجتش مرة فى يوم قصرت. وتتذكر عبير انها دعت ربنا يشفى ابوها من التعب.. الفشل الكلوى والقلب وورم الرجل والقصر العينى ، يابزيحه؟؟ وحين مات جت لها التباعة اللى اسمها الغيبوبة (وببراءة مدهشة سألت انت تعرفها ؟!) وعبير لاتعرف هل كان أبوها (٦٥ سنة) قد تزوج قبل امها (٣٠ سنة) أم لا، ثم فى الحديث قالت أن لها اختا فى البلد عندها خمس عيال.. وانها أى عبير لاتحب حيات كوز الدرة قرب طرف القلحة.. وعادت لتسأل: المسيحيين ريحتهم وحشة؟ ثم قالت مفيش فرق لاده زايد عن ده ولاده زايد عن ده.. يمكن همه بيحطوا الصليب لكن ده علامة خشب. وبيروحوا يشموا حاجة قبل العيد بيوم.. يوم الحد. **وسألتنى عبير: صحيح انت صحفى ياعم مصباح؟**

قلت آه

قالت اصلى الصحفى شايل الكاميرا.. أنا لماشفت كتب فى المكتبة افتكرت انك بتألف مسرحيات وقالت عبير انها حافظة فى المصحف ٣ فتحات قل هو الله احد. وقل أعوذ. والفاتحة. **وسألت : هل ينفع اجيب تحجيبة واصلى بيهم؟** وحكت عن الناس اللى بيرجعوا يقولوا لستاتهم دى كانت رحلة حلوة (عن الحج) وقالت انها نفسها تروح وقفة عرفات.. لان مرات خالها قبل ماتتجوز خالها (!) راحت السعودية وكانوا بيفطروا عسل ابيض وعسل اسود وحاجات حلوة والناس كلهم هناك لابسين زى المتنكبين (المتنقبين)، ثم اكدت عبير انها لسه صغيرة على الحج وانها تحب البنطلونات الاسترتش ونفسها فى حلق.. ولما حوشت ١٠٠ جنية فى جمعية امها خدتهم وقالت الفلوس طفشت بعد ٢٧ جنية للايجار ، وبعدين النور. وقالت عبير أن نفسها تروح المعادى.. **عماير وفيلات.. وناس تلاقيها مبعروحش الحج. وتمنت شقة على النيل زى سمير صبرى ويسرا وتحية كاريوكا فى فيلم ليلة امبارح مجنيش نوم!!.**

ثم قالت أنها بتشتغل برضة عند ناس عسل هنا جنب أبو أشرف. وفيه ست لما تنسى مقاس اخويا تدينى فلوس اشترى له أنا بنطلون فى العيد. وامسكت عبير بكوب زبادى فارغ وقلبته وقالت قعرة قدوشه.. كمان شويه يبيعوا الفول بقعر الكوباية. ثم أكدت انها شافت اجانب على المحطة... مبتحبهمش.

س: علشان مسيحين؟

ج : لأ.. علشان بيلبسوا قصير فى الافلام ..أنا محبش القصير ولا أحمر الشفايف .. احب الكريم بس .. ولو رحت فرح وحاطة أحمر شفايف امسحه.. وان كان صاحب الفرح جايب رقاصة وبتشرب سجاير اترعب منها..جسمى بيكش كده . **وتقول عن الفساد انه اللى بيفسدوا الناس زى الـ..الـ.... الرقاصة وبيقولوا شارع محمد على والهرم مليان. ياسلام فيه بيوت وزلزال المقطم** حلوة..مصر أم الدنيا وانا بحب وردة فى نار الغيرة وعبد الحليم ومحبش عمر دياب..ثم قالت عبير:

- **سعد زغلول كان رئيس قبل عبد الناصر**

-البطالة.. معرفهاش.

- العدل.. خلينى افكر علشان باسمعها فى التليفزيون فى خطبة عيد العمال.. ولما واحد يطلع براءة بس لو عاملها صح حياخد جزاء ثانى (أى لو كان قد ارتكب الجرم فعلا).

- **حرية.. دى الراحة.. الواحد يبقى عايز الراحة.**

- **الظلم : يعنى حرام عليكم..**

- المعارضة: واحد بيعارض مع التانى بيجوا فى التليفزيون واحد بيتكلم ونشوف واحد وشه فى الأرض وواحد وشه لعاطف صدقى.. والعمدة يقول مثلا ازاى ياباشا تكسب.. ويقتل التانى بس مفيش انتخابات.

- امريكا فيها حرب واسرائيل بتاع المسيحيين والصليب الاحمر. واليهود فى امريكا كلهم عنيهم خضراء وشعرهم طويل واصفر.. ليه؟

- العشوائيات: انا ما اكلش كثير المغرب علشان ماأروحش الحمام. فلما قلت لها انها المناطق اللى زى دار السلام.. قالت (عمشاويات وضحكت . ثم ختمت : أنا لما بروح السوق بتوه. تصدق..

إعادة كتابة التاريخ الإسلامى ضرورة.. لماذا؟

خليل عبد الكريم

ما من مرة قرأت إسمه فى أحد كتب التراث إلا وكان متبوعا باللعن والطرد من رحمة الله، ذلكم هو:

عبد الرحمان بن ملجم المرادى.

والحق أن جرمه شنيع فقد اغتال الإمام على بن أبى طالب كرم الله وجهه، وتُعلل كتب التاريخ العربى الاسلامى فعلته النكراء بأنه كان من الخوارج وأنه خطب خارجية مثله قتل أبوها وعدد من خاصة أهلها فى معركة - النهروان التى نشبت بين على وبين الحرورية (الاسم الأول للخوارج) وأنها كانت من أجمل نساء عصرها (حُلوة مُلاحة واسمها الرباب وأسم أمها قطام وأنها أو أمها طلبت مهرا غاليا وهو رأس علىّ!!!

هذا كل ماكنت أعرفه عن ابن ملجم حتى وقت قريب، ولكن فى الآونة وأنا مقدم على محاولة (حفرية معرفية) عن دخول الاسلام مصر ومدى تقبل المصريين له وتخليهم عن ديانتهم التى كانوا يعتنقونها، والمسارات والتعرجات التى قطعها الاسلام حتى غدا دين غالبية المصريين كان من البديهى أن يأتى على رأس ركائز تلك الحفرية التنقيب عن طريقة وصول القرآن لمصر، فاذا بى أفاجأ فى كتاب (القرآن وعلومه فى مصر- تأليف د/ عبد الله خورشيد البرى- ١٩٧٠م- دار المعارف بالقاهرة) أن عبد الرحمان بن ملجم كان فى جيش فتح مصر وأنه وعدد لايتجاوز أصابع اليد الواحدة من التابعين ومثل عددهم من الصحابة كانوا من القراء أى حفظة القرآن- فى حين أن الجند فى جيش الفتح كانوا بضعة ألوف- وأنه كان من العباد النساك أصحاب الجباه السود (من أثر السجود) وأن الخليفة -عمربن الخطاب- بعد ذلك- كلفه رسميا إقراء المصريين القرآن بل وأمر له بدار قريبة من المسجد الجامع ليسهل له مهتمه.

(القارئ) كان منزلة علمية سامية آنذاك فما بالكم ب شيخ القراء أو رئيسهم ؟ وعبقرية عمر لايختلف عليها إثنان وقد شهد له الرسول عليه الصلاة والسلام فى الحديث الذى يقول فيه: (لم أر عبقريا يفرى فريك ياعمر) وفى المعجم الوسيط فلان يفرى الفرى: إذا أجاد عمله وأتى فيه بالعجيب : وعلى ذلك فان اقدام الخليفة الثانى على تعيين ابن ملجم شيخا للقرأة فى مصر لم يأت اعتباطا، إنما بعد أن توثق عندة أن عبد الرحمان بن ملجم جمع القرآن جمعا جيدا بعد أن قرأه على يد الصحابى المعروف معاذ بن جبل- رضى الله عنه- الذى كان له مصحف خاص به قبل توحيد المصاحف بمعرفة عثمان بن عفان- رضى الله عنه- وهو أى معاذ صاحب الحديث المشهور الذى يتخذه المنادون بالاجتهاد والقياس سندا لهم والذى أجاب فيه معاذ على سؤال للرسول عليه السلام عندما بعثه لليمن، وقبيلة مراد التى ينتسب اليها عبد الرحمان إحدى قبائل اليمن المعروفة.

***

إذن، فما الذى حوّل ابن ملجم من عابد ناسك ذى جبهة سوداء من أثر السجود وأنبغ تلاميذ معاذ فى حفظ القرآن وقراءته وشيخ للقراء فى بلد جديد كمصر تحرص الخلافة على (أسلمته)، الى قاتل لخليفة المسلمين أول من آمن من الذكور وابن عم النبى وزوج ابنته؟

إن السبب الذى أوردناه آنفا والذى يعلل به المورخون القدامى ذلك التحول الغريب، سبب مجانى ساقوه لراحة نفوس المؤمنين سواء من أهل السنة والجماعة أو من أهل العصمة والعدالة (نعنى بهم الشيعة- هكذا يسمون أنفسهم) ، وذلك أنه فى الليلة المحتومة التى اغتيل فيها الامام على، حاول خارجيان آخران قتل معاوية (فى دمشق) وعمرو بن العاص (فى مصر) ولكنهما أخفقا (فشلا) لأسباب لامجال لذكرها، والثلاثة المستهدفون من المؤامرة (على / معاوية/ عمرو) من قريش وكل واحد منهم كان يتولى حكم شطر وسيع من الامبراطورية الإسلامية الثمرة الناضجة الشهية للفتوحات التى تمت بسيوف العديد من القبائل، فلما قضى الأمر لم تنل من الغنائم الا الفتات واستأثرت قريش بنصيب الأسد من كل شئ:

الخلافة العظمى والولايات والعمالات والأموال والدور والضياع والجوارى من كل لون (توفى على بن أبى طالب عن أربعة عشر سرّية ولما وصلت الخلافة الى المتوكل العباس بلغ عددهن الى أربعة آلاف!!)... فكان من الطبيعى أن يخرج (=يثور) أبناء القبائل التى همشت وحرمت من حقوقها رغم أنها هى التى قامت بكل العبء ، وأن يخططوا لاغتيال رموز حكامهم الأكابر من القرشيين.

هذا مثل نقدمه دليلا على صدق الدعوة التى ننادى بها وهى ضرورة إعادة كتابة التاريخ العربى الإسلامى كتابة علمية موسوعية تتناول بالدرس والتمحيص كافة- العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية، والقبلية والعرقية والبيئية والمعرفية والثقافية.





مقاتلون من الجنوب

بين الحسم العسكري.. والحل السياسي

حسين عبد الرازق

بعد مناقشات حادة وتقييم دقيق للموقف اتخذ المكتب السياسى للحزب الاشتراكى اليمنى قراره بتفويض الأمين العام للحزب اعلان قيام **«جمهورية اليمن الديمقراطية»** فى المحافظات الجنوبية والشرقية الست التى كانت تشكل قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠ **«جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»**. وكلف عضو المكتب السياسى **«أنيس حسن يحيى»** صياغة القرار وتبليغه **لعلى سالم البيض** فى حضرموت ليعلنه من هناك. وقام **«أنيس»** بكتابة القرار وعرضه على أعضاء المكتب السياسى فى عدن، ثم أرسله بالفاكس الى **«البيض»** فى حضرموت، ليعلن فى ساعة متأخرة من مساء ٢١ مايو ١٩٩٤- قبل ساعات من العيد الرابع لاعلان الوحدة اليمنية- قيام **«جمهورية اليمن الديمقراطية»** وعاصمتها **«عدن»**.

وقد وجد البعض فى هذا القرار مجرد اقرار بالأمر الواقع، وخطوة لابد منها مهما كانت مرارتها.. بينما اعتبره آخرون خيانة لفكرة الوحدة العربية، وخروجا على الشرعية يستحق مرتكبوه العقاب.. ولكن الجميع اتفق على وجود مقدمات وأسباب دفعت المكتب السياسى للحزب الاشتراكى للعودة «للتشطير»- وجود شطرين فى اليمن شمالى وجنوبى- بصرف النظر عن كونهم ساعين وراغبين فى ذلك، أو مجبرين عليه.

من هذه الأسباب والوقائع، أن **«على عبد الله صالح»** رئيس مجلس الرئاسة فى اليمن الموحد، والحاكم الفرد عمليا- رغم الدستور والاحزاب- المستند الى سلطة تحالف الجيش والقبيلة وجهاز الأمن والى نواب الحرس الجمهورى(٤٠٠٠٠) والتى تعد أقوى فرق الجيش اليمنى قد أعلن الحرب عمليا يوم ٢٧ أبريل فى خطاب له بصنعاء، أعقبه مباشرة الاعتداء على اللواء الثالث المدرع الجنوبى فى معسكر عمران وتصفيته على يد اللواء الاول مدرع (شمالى) وشريكه فى نفس المعسكر و كان يقوده **«على محسن الاحمر»** الآخ غير الشقيق للرئيس **«على عبد الله صالح الأحمر»**. ثم توالت الاعتداءات على الألوية الجنوبية الموجودة فى الشمال، والتى كانت موضوعة منذ الوحدة فى مواقع محاصرة عمليا بقوات أكبر منها عددا وعدة من القوات الشمالية الخاضعة لقيادة الرئيس **على عبد الله صالح** مباشرة. وبانتهاء عمليات التصفية الدموية لأهم وأقوى ألوية الجيش الجنوبى، إنطلقت القوات الشمالية الموجودة فى المحافظات الجنوبية، خاصة **لواء العمالقة** فى زنجبار بمحافظة أبين لقطع خطوط الاتصال بين المحافظات الجنوبية وتقدمت الوية الجيش الخاضعة لسلطة **على عبد الله صالح** على جبهة تمتد بطول الحدود السابقة بين شمال اليمن وجنوبه فى عملية غزو واضحة للمحافظات الجنوبية. وقد استمرت هذه العلميات العسكرية القتالية والتى اتخذت

صورة غزو شامل للجنوب ثلاثة أسابيع قبل أن يتخذ **الحزب الاشتراكى قراره** بقيام جمهورية اليمن الديمقراطية مرة أخرى.

وقد لعب الوضع العسكرى دورا هاما فى هذا القرار. فقد نجحت قوات الرئيس اليمنى الشمالى **«على عبد الله صالح»** فى التقدم بصورة سريعة لتستولى على ثلاث محافظات رئيسية **«شبوه- أبين- لحج»** ساعدها على ذلك أنها أستعدت - فى غفلة من القيادات الجنوبية- ومنذ وقت طويل لهذه الحرب الشاملة، واستفادت من عنصر المفاجأة والمباغتة، بالاضافة لتفوقها العددى وحشدها لآلاف من العناصر القبلية المسلحة، وانحياز بعض التجمعات فى شبوه وأبين لعلى عبد الله صالح نتيجة لصراعات قديمة مع **الحزب الاشتراكى**، وانضمام بعض القيادات الجنوبية العسكرية بوحداتهم لها، وأصبح إعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية ضرورة من وجهة نظر قيادات الجنوب لازالة اللبس الناتج عن وجود دولة واحدة، وخلق دافع مفهوم للتصدى للغزو، ولطلب معونة عربية محتملة.

ودعم من هذا الاختيار رفض **على عبد الله صالح** وجماعته لأى حلول سياسية **والاصرار على الحسم العسكرى**. ففى مقابل دعوة الاشتراكى لوقف إطلاق النار وتكوين **حكومة إنقاذ وطنى**، والوساطات العربية والدولية الرامية لوقف إطلاق النار والعودة إلى الحوار على أساس **«وثيقة العهد والاتفاق»**، أصدر **على عبد الله صالح** قرارا باعتقال ١٦ من قيادات الدولة والحزب الاشتراكى وتقديمهم للمحاكمة. من بينهم **«على سالم البيض- حيدر أبو بكر العطاس- صالح بن حسينون- د. ياسين سعيد نعمان- هيثم قاسم طاهر- صالح عبيد احمد- قاسم يحيى- صالح منصور السيلى- مثنى عسكر»** وطالبهم بتسليم أنفسهم لأقرب قسم شرطة- أو مغادرتهم البلاد- متعهدا بضمان محاكمتهم بتهمة الخيانة الوطنية محاكمة عادلة. واتهم **على سالم البيض بأنه «معتوه ومريض بإنفصام الشخصية»** ومن معه بأنهم **«شرذمة لايمثلون الا أنفسهم»**. فقال الشيخ **عبد الله حسين الاحمر** رئيس مجلس النواب أن وقت الحوار قد انتهى وأن **«قوات الشرعية حسمت الموقف العسكرى لمصلحتها أيا كانت المسافة التى تفصلها عن عدن.**

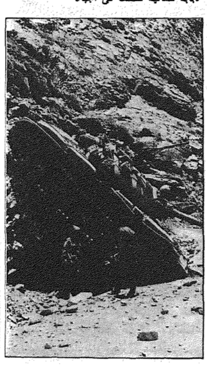
وفى ظل هذه الظروف كان الجنوب فى حاجة إلى هجوم سياسى ودبلوماسى يوازن به الوضع العسكرى المتعذر خاصة على الأرض، واعتماده بصورة أساسية على الطيران والبحرية فى القيام بأغلب المهام القتالية.

انتصار سياسى

وبلاشك فقد نجح الحزب الاشتراكى فى كسب المعركة السياسية عربيا ودوليا، والى حد ما داخليا.

وتشير تصريحات المسئولين المصريين وتحركاتهم الى تأييد - أو تفهم على الاقل- لموقف الحزب الاشتراكى وحلفائه، والقيادات الجنوبية عامة التى اتخذت قرار إنهاء أوضاع الوحدة التى بدأت عام ١٩٩٠ والعودة الى الاوضاع السابقة.

فالرئيس **حسنى مبارك** يقول فى تصريحات صحفية... «نصحت من البداية بالفصل بين القوات الشمالية والجنوبية (مطلب الحزب الاشتراكى طوال الأزمة) ولكن رئيس اليمن قال أنه لاحوار مع هؤلاء الأشخاص.. وليس هناك من سبيل آخر سوى وقف النار وفصل القوات وبدء الحوار بين الاطراف...**واستخدام القوة ليس نوعا من الوحدة ولكنه نوع من الاحتلال**، لأن الوحدة تحتاج الى رغبة الطرفين.. ومن



دبابه شمالية سقطت فى الجبال

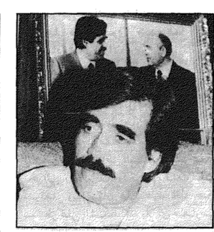
المؤسف أن الرئيس اليمنى **على عبد الله صالح** مازال مصرا على استمرار القتال.. ومصر **لاتتفق مع القيادة فى صنعاء فى اعتبارها نائب الرئيس البيض متمردا...**». ويؤكد هذا الموقف فى مرحلة تالية **«ناجى الغطريفى»** المتحدث بإسم الخارجية المصرية قائلا... «وقف إطلاق النار وتثبيته يحظى بالأولوية على أى قضية أخرى مهما كانت أهميتها..لافائدة من وحدة بين ركام وخراب ولاتحقق شيئا للطرفين..»

وأتخذت المملكة السعودية- الدولة ذات النفوذ الهائل فى اليمن وبين قبائل الشمال- ودول الخليج موقفا أكثر قوة ضد سياسات **على عبد الله صالح**. وقدمت مع مصر مشروع القرار الذى صدر من مجلس الأمن (قرار رقم ٩٢٤) فى مواجهة رفض ومقاومة من صنعاء التى اعتبرت تدخل مجلس الأمن، ثم الصيغة التى صدر بها القرار، تدويلا للصراع ومقدمة للاعتراف بدولة جنوب اليمن. وعقب صدور القرار تلكؤ صنعاء فى اعلان قبولها له أصدر مجلس وزراء خارجية دول الخليج الست (مع تحفظ قطر) قرارا أكثر قوة ومساندة لموقف عدن التى قبلت قرار مجلس الأمن بمجرد صدوره. ومع استمرار صنعاء فى الرفض العملى للقرار- عقب اعلانها قبول قرار مجلس الأمن- ومواصلة هجومها على عدن وحضر موت، أعلن وزير الخارجية الكويتى **«الشيخ صباح الاحمد» أن دول مجلس التعاون الخليجى قد تتشاور مع دول عربية أخرى فى امكان الاعتراف بجمهورية اليمن الديمقراطى وإثارة الموضوع فى مجلس الأمن، اذ لم يتوقف القتال.**

وتشير تقارير سياسية وصحفية أن **«الاخضر الابراهيمى»** مبعوث الأمين العام للمنظمة أصبح مقتنعا بعد لقاءاته مع قادة الطرفين ودول الجوار وبعض قادة الدولة العربية القريبة من الاحداث مثل مصر والاردن، أن **حكومة صنعاء هى المسئول الاساسى عن اندلاع القتال واستمراره وتعذر الوصول لصيغة لوقف إطلاق النار.**

وحدة الحزب

وعلى أرض المعركة ،ذاتها هناك أيضا عوامل قوة لايمكن تجاهلها. فرغم ضعف الموقف العسكرى لقوات جمهورية اليمن الديمقراطية، فالصمود البطولى لعدن وحضر



علي سالم البيض

موت علامة هامة لايمكن انكارها، خاصة في ضوء محاولات صنعاء لاسقاط «عدن» قبل اجتماع مجلس الأمن واصداره لقراره (٩٢٤) ودفعها لوحدات من الحرس الجمهوري في المعركة. ومما يلفت النظر أن **الدفاع عن عدن لاتتولاه فحسب القوات المسلحة، ولكن الميليشيات المسلحة التي تنتمي في أغلبها للحزب الاشتراكي ويقدر عددها بحوالي ٣٠ ألف.**

ومع سقوط محافظات **لحج وشبوه وأبين**، بدأت **«عدن»** في تنظيم المقاومة الشعبية في المناطق المحتلة... وتشير بعض الأنباء الى نجاحها في تحرير مناطق محدودة في شبوه، وتوجيه ضربات مؤثرة في لحج وقتلها **«للعقيد الركن عبد الله حيدر السمحاني»** قائد لواء حمزة في الضالع. واحتمالات تصاعد المقاومة وتطورها أمر وارد بقوة.

وعلى عكس ماروجته الأنباء. فقد حافظ الحزب الاشتراكي اليمني على وحدته، رغم إختلاف الاجتهادات والمواقف، خاصة بالنسبة لقرار فك الارتباط مع صنعاء. فبعد أن نشرت صنعاء، أن **جار الله عمر ويحيى الشامي ود. ياسين سعيد نعمان ومحمد سعيد عبد الله (محسن)** يتخذون موقفا معارضا لعلي سالم البيض (وجماعة حضر موت) مشيرة الى أنهم من الشمال، وبعد أن قال **د. عبد الكريم الارياني** وزير التخطيط وواحد من أخطر مستشاري **علي عبد الله صالح**، أن قيادات «وحدوية معتدلة في الحزب الاشتراكي اليمني منها السيد **سالم صالح محمد ود. ياسين نعمان ومحمد**



عبد الرحمن الجفري

سلمان (وزير الاسكان) على اتصال مع طرف ثالث يتوسط في الأزمة ممثلا في العميد **مجاهد أبو شوارب** نائب رئيس الوزراء اليمني والدكتور **عبد الملك الخلاقي** الأمين العام للحزب الناصري الوحدوي»... إذ بهؤلاء جميعا يكذبون هذه الأنباء. **فجار الله عمر** نفى من عدن وجود انقسامات في الحزب الاشتراكي، وقال إن «آخر اتصال بيني وبين الرئيس **علي عبد الله صالح** والدكتور عبد الكريم الارياني كان عشية انفجار الوضع العسكري» (٤ مايو). وقد سافرت بعد ذلك الى حضرموت حيث يوجد علي سالم البيض. **وسالم صالح** الأمين العام المساعد والذي كان في لندن كان على رأس الوفد اليمني الجنوبي في القاهرة- قادما من لندن- للتباحث مع وفد الشمال والأخضر الابراهيمي. **ود. ياسين سعيد نعمان** أكد أن ماتذيعه صنعاء هو **«جزء من اشاعات ودعاية سياسية. فالانقسامات في صفوف الاشتراكي ليس لها أي أساس من الصحة. أن الحزب ذهب الى الوحدة موحدا، وبقى خلالها موحدا على رغم كل الاحداث والمحاولات التي بذلت لشقه والايحاء بأن هناك معتدلين ومتشددين، أو وحدويين وانفصاليين، أو القول تارة بأنه ملكي، أو يضم تحالفات مع الولايات المتحدة، وتارة أخرى بأنه لايزال شيوعيا (أي الحزب)..»**

ويضيف **حيدر أبو بكر العطاس»** ..«قضية الخلافات داخل قيادة الاشتراكي اسطوانة مشروخة. لأن صنعاء عملت منذ الوحدة على شق الحزب الاشتراكي. وبذلت كل الجهود، ووضعت الاموال الكثيرة، وتآمرت على كثير من الأشخاص، لكنها لم تستطع أن تحقق هدفها وهو شق وحدة الحزب الاشتراكي اليمني، الذي هو موحد اليوم أكثر من أي وقت مضى».

وقد نجح الحزب الاشتراكي في توسيع جبهته في الجنوب واقامة تحالف مع قوى تقليدية لها جذور تاريخية في بعض المناطق واتخذت موقف الرفض والمعارضة للحزب الاشتراكي طوال ربع قرن أو يزيد، مثل **«رابطة أبناء اليمن»** بزعامة **«عبد الرحمن الجفري** الذي اختار المنفى الاختياري في السعودية لمدة ٢٠ عاما، ويتولى أمانة الرابطة **محسن بن فريد العولقي** ذو النفوذ القبلي في شبوه، ومثل **«عبد القوى مكاوي»** رئيس **حزب التجمع اليمني الوطني، وعبد الله الأصنج.**

وقد تكون مجلس الرئاسة في عدن من ٥ شخصيات من بينهم **عبد الرحمن الجفري وعبد القوى مكاوي.** كما ضمت الحكومة الجديدة برئاسة **حيدر أبو بكر العطاس** ٣ وزراء من رابطة أبناء اليمن و٧ وزراء مستقلين ووزير ناصري (اعتذر كما قبل بعد ذلك). كما شارك في الوزارة عناصر من أنصار الرئيس السابق **علي ناصر محمد، مثل** محمد علي أحمد الذي تولى وزارة الداخلية ومحمد **سليمان ناصر** الذي تولى وزارة الزراعة.

قتلاهم في النار..!!

في المقابل فمازال **علي عبد الله صالح** وحكمه يمتلك عوامل قوة لايمكن التقليل من شأنها. أولها بالطبع الاجتياح العسكري لثلاث محافظات. وانضمام وحدات وألوية جنوبية للقوات الشمالية عند بدء الغزو، واعلان عناصر جنوبية تنتمي للحزب الاشتراكي معارضتها لقرار الحزب اعلان قيام جمهورية اليمن الديمقراطية.

فطبقا لما أذاعته صنعاء فقد أعلن ١٦ نائبا من كتلة الحزب الاشتراكي ادانتهم لقرار «الانفصال». الذي اتخذته قيادة الحزب ودعوا «للتصدي بحزم لكل من يسعى الى تفريق وحدة الشعب والأرض اليمنية، وكان على رأس هؤلاء **علي صالح عباد (مقبل)** عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي والموجود بصنعاء. كما أعلن **«عبد الباري طاهر»** نقيب الصحفيين اليمنيين وعضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي، أن الدولة المعلنة في الجنوب ليست من الحزب في شئ..

إن اعلان هذه الدولة كان فى حقيقته إنقلابا صامتا على الحزب. لأن معظم البارزين من قادته، اختفوا أو أبعدوا ولم نعد نسمع الا صوت **عبد الرحمن الجفرى**، ومن ثم يبدو لى أن الحزب الاشتراكى أصبح مثل الطبل ملطوما من الجهتين، «كما يقول المثل». وقال «**راشد محمد ثابت**» عضو اللجنة المركزية للحزب الاشتراكى ووزير الوحدة فى حكومة الجنوب قبل الوحدة.. «**أن البيض خرق وحدة الحزب وتصرف بشكل انفرادى مع بعض القوى المعارضة** التى انقسمت هى الاخرى على نفسها».

وتتكرر اشارات عديدة فى صفوف المعارضين لعلى سالم البيض فى الحزب الاشتراكى، لموضوع **تحالفه مع الجفرى (رابطة أبناء اليمن)** فى محاولة واضحة لاتهام الحزب الاشتراكى بالتحالف مع السعودية والخضوع لها ولأهدافها فى المنطقة، باعتبار العلاقات الوثيقة التاريخية بين الرابطة وحكام السعودية. رغم أن دور السعودية فى الشمال وعلاقات الحكم السعودى بمشايخ قبائل الشمال وبصفة خاصة «حاشد» واعتمادها مساعدات دائمة ومرتبات ثابته لامثال الشيخ **عبد الله حسين الأحمر** شيخ قبائل حاشد ورئيس مجلس النواب اليمنى، ولقيادات «**الاخوان المسلمون**» من أمثال «**الانسى والزندانى**» ووجود وثائق منشورة حول علاقات مالية سابقة مع على عبد الله صالح عشية استيلائه على الحكم...الا **أن هذا التحالف المفاجئ مع الجفرى والقوى الجنوبية اللصيقة بالسعودية بالاضافة للعلاقات السياسة الجديدة بين قادة الحزب الاشتراكى وحكام السعودية والخليج، ومايتردد عن دعم سعودى عسكرى للجنوب**، وفى



الرئيس على عبد الله صالح

قول آخر دعم عسكرى من دولة عربية غير خليجية عبر السعودية، ودور السعودية فى إقناع شركة أمريكية عاملة فى حقل البترول فى الجنوب بدفع عائدات اليمن لدى هذه الشركة الى الحزب الاشتراكى.. كل هذا يصب فى اتجاه يخدم حكومة **على عبد الله صالح**.

ومن عوامل القوة الآخرى لجماعة **على عبد الله صالح**، فشل رهان قيادات الاشتراكى على رفض القوى الوطنية التى تقف مع شعار الحزب الاشتراكى «**دولة النظام والقانون**»، وترفض التحالف الاسرى القبلى العسكرى الحاكم فى صنعاء، والذى يواصل التفرقة بين سكان شمال اليمن بحيث لايتمتع الجميع بحقوق المواطنة الكاملة، خاصة سكان تعز والبيضاء (المناطق الجنوبية فى شمال اليمن، حيث يحتكر أبناء المنطقة الزيدية المناصب الاساسية فى الدولة والجيش والجهاز الادارى استمرارا لحكم الإمامة المتوكلية).. رفضها للحرب التى أعلنها **على عبد الله صالح** على الجنوب. **لقد توقع الحزب الاشتراكى انتفاضات جماهيرية تقودها هذه القوى ضد هذا الحكم والفساد المالى والادارى** وفى ذاكرتهم مظاهرات تعز فى ٩ و١٠ ديسمبر ١٩٩٢ والتى امتدت الى عديد من المدن الاخرى- وموقف من بعض قبائل بكيل التى تشكو من سيطرة حاشد- وسنحان بالذات- على كل شئ فى اليمن، ومقاومة من أعضاء الحزب الاشتراكى فى مناطق الشمال ويقدر عددهم بحوالى ١٥٠ ألف. ولكن لم يحدث ماكان متوقعا. وبدا وكأن **على عبد الله صالح** يسيطر على الشمال كله بلا أى معارضة. خاصة بعد أن أعلنت الاحزاب التى وقفت فى البداية مع الحزب الاشتراكى مثل «**التجمع اليمنى الوحدوى**» و«**حزب الحق**» و«**التنظيم الوحدوى الناصرى**» ضد قرار الحزب الاشتراكى باعتباره موقفا إنفصاليا.

يبقى عامل أخير، وهو موقف **حزب تجمع الاصلاح (تحالف قبيلة حاشد** والاخوان المسلمون» وتنظيم «**الجهاد الاسلامى**» وهو من التنظيمات الارهابية التى تعادى الحزب الاشتراكى عداء صليبيا. وقد استغل هذا التحالف الدينى والقبيلة لدعم موقف على عبد الله صالح بل ودفعه الى مزيد من التشدد. فأصدر «**عبد الوهاب الديلمى**» عضو الهيئة العليا لحزب الاصلاح فتوى تقول بعدم جواز وقف اطلاق النار، وتبيح قتل الرجال والاطفال والشيوخ والنساء فى الجنوب. وقال **الشيخ عبد الله حسين الاحمر..«هذه الحرب مقدسة. وشهداؤنا الى الجنة وقتلاهم الى النار، لأن المرتد عن وحدة وطنه وأمته مثل المرتد عن دينه وعقيدته**» ووزع الحزب فتوى من أسماهم «**علماء الامة**» **تبيح للقوات**



أنيس حسن يحيى

الشيخ عبد الله الأحمر

جار الله عمر



د. عبد الكريم الارياني



الشمالية قتل النساء والاطفال والشيوخ و«الاستيلاء على غنائمهم في دار الحرب والكفر».

كما قام تنظيم الجهاد الاسلامي بدور **«الطابور الخامس»** داخل المحافظات الجنوبية، خاصة في عدن حيث مارسوا القتل العشوائي والتخريب داخل المدينة المحاصرة بصورة أثارت الذعر بين سكان عدن (٧٠٠٠٠) والنازحين اليها (٥٠٠٠٠)، واشتبكت معهم ميليشيات الحزب الاشتراكي المدافعة عن المدينة في المعلا والشيخ عثمان وكريتر.

كونفدرالية.. أوفدرالية

في ظل هذه الصورة المعقدة واستمرار القتال والتخريب لثروات الشعب اليمني ونزيف الدم، يبقى سؤال هام هل هناك حل؟!

من الواضح أن القوى المسيطرة في الشمال بقيادة **علي عبد الله صالح** لا تريد إلا الحسم العسكري وفرض سيطرتها على «دولة الوحدة» بالقوة المسلحة، مستفيدة من تفوقها العسكري ومن الالتباس الناتج عن الشرعية الدستورية التي تقدم لها غطاء مقبولا لدى كثيرين ومن وقوف قوى عربية وطنية معها، اما دفاعا عن فكرة الوحدة بشكل مطلق، او لتصور دور رئيسي في السعودية يكمن وراء موقف الحزب الاشتراكي والدعم العراقي- الاردني- السوداني.

ويزداد تشدد صنعاء نتيجة لوجود قوى مستفيدة من هذه الحرب تضم ٣ أجنحة

***المجموعة العسكرية - من أقارب الرئيس علي عبد الله صالح وأبناء قبيلته (سنحان)-** والذين صب الاشتراكي هجومه عليهم منذ انطلقت الازمة السياسية في أغسطس الماضي، وكشف دورهم في الفساد السياسي والاداري والمالي، الثروات الهائلة التي يتمتعون بها نهبا وسرقة ومن التهريب (خاصة الخمور) الى السعودية عبر اليمن. ويشعر هؤلاء إن أي حل سياسي سيكون على حسابهم بالضرورة.

***العناصر الجنوبية من أنصار رئيس اليمن الجنوبي السابق «علي ناصر محمد»** والذين تركوا الجنوب بعد أحداث ١٣ يناير ١٩٨٦ وفروا الى صنعاء واستخدمهم علي عبد الله صالح في الضغط على الجنوب قبل الوحدة. ومع الوحدة فقدوا دورهم وأهميتهم. وجاءت الازمة وحملة علي



د. ياسين سعيد نعمان

عبد الله صالح على الحزب الاشتراكي والجنوب لتدفع بهم الى الصدارة سياسيا وعسكريا، ويخشون أن يفقدوا مناصبهم الرفيعة وامتيازاتهم ودورهم - مرة أخرى- في حالة الوصول الى أي تسوية أو حل إيا كان. من هؤلاء **«عبد القادرباحمال» الذي أصبح نائبا لرئيس الوزراء، وأحمد مساعد حسين وزير النقل وقائد الجبهة الشرقية، والعميد الركن عبد ربه هادي ناصر وزير الدفاع الحالي، وفيصل بن شملان وزير النفط الجديد ، والعقيد احمد علي محسن محافظ شبوه، والعقيد الركن عبد الله علي عليوه قائد المحور القتالي الاوسط، والعقيد عبد الله منصور قائد اللواء الثالث..**

* **المجموعة الثالثة هي حزب تجمع الاصلاح بقيادة الشيخ عبد الله حسين الاحمر** الذي يقود هذه الكتلة ويشكل حزبه والميليشيات القبلية التابعة له، والقوى الارهابية المتسترة بالدين (الجهاد والاخوان) القطب الأهم في كتلة التشدد.

ويرى بعض المراقبين أن صنعاء تشهد في الوقت الحاضر توازنا جديدا **يمنع علي عبد الله صالح** من ممارسة نفوذه المنفرد بالسلطة، فالشركاء الجدد يطالبون بحصة أكبر.

على الضفة الاخرى فالاشتراكي يواصل الصمود وتعميق التحالفات الجديدة داخليا وعربيا ودوليا في محاولة لوجود اقليمي ودولي يساعدة على هزيمة العدوان العسكري. وفي نفس الوقت **يبدي استعدادا لحوار سياسي على أسس جديدة في اتجاه الوحدة، قد تعني في النهاية ، تعديل قرار قيام «جمهورية اليمن الديمقراطية» أو الغائه، على أساس قيام كونفدرالية كخطوة أولية نحو اعادة بناء وحدة حقيقية في اليمن على أسس جديدة تماما، تتطور بعد ذلك بالتدريج الى وحدة فدرالية.** بالطبع فهذا كله متوقف على نجاح الجهود لاجبار صنعاء على وقف اطلاق النار في الوقت المناسب.

ولاشك أن العامل الاقليمي والخارجي سيلعب دورا هاما في تحديد امكانية الوصول الى حل من عدمه. فالحضور السعودي والأمريكي طاغ في كل الميادين.

فالولايات المتحدة تحاول توجيه الاحداث لتحقيق أهداف محددة ، ترمي في النهاية الى الوصول الى أوضاع مستقرة ، ووجود دولة قوية تقوم على النظام والقانون في اليمن تضمن استثماراتها البترولية في اليمن والمنطقة السعودية والخليج) وحمايه خطوط البترول إلى الاسواق الدولية، وذلك من خلال:

١- تحطيم الآلة العسكرية اليمنية المتضخمة.

٢- تصفية أي تيارات سياسية خطرة، سواء كانت أصولية اسلامية طبقا للمصطلح الأمريكي أو يسارية.

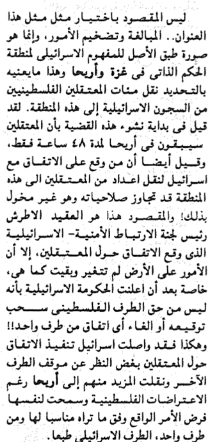
٣- إضعاف القبائل واخضاعها للدولة.

من هنا يبدو مفهوما اصرار الولايات المتحدة على «معارضة فرض الوحدة بالقوة، ومعارضتها بنفس القدر اعلان الانفصال وسط الحرب» ومشاركتها «جيران اليمن قلقها الخاص من النتائج العسكرية لاستمرار القتال على استقرار شبه الجزيرة العربية»

ولاتختلف أهداف السعودية التي أصبح لها لاول مرة نفوذا «قويا في اليمن الجنوبي وأحزابه، مثلما لها في الشمال، عن الاهداف الامريكية، الا أن السعودية ترى في وجود دولتين في اليمن أكثر تحقيقا لهذه الاهداف، ولنفوذها، ومدخلا ضروريا لفرض ترسيم الحدود بما يضمن توسع حدود السعودية الى مناطق البترول، أو فرض نفوذها عليها بصورة قطعية.

ويبقى أن نقطة البداية هو فرض وقف القتال على حكومة صنعاء ، والانطلاق من الامر الواقع بحثا عن حل سياسي يضمن مصالح شعب اليمن ووحدته.

من السجون الاسرائيلية إلي سجن غزة وأريحا


ياسر عرفات

رسالة القدس

حنا عميرة

ليس المقصود باختيار مثل مثل هذا العنوان.. المبالغة وتضخيم الأمور، وإنما هو صورة طبق الأصل للمفهوم الاسرائيلى لمنطقة الحكم الذاتى فى **غزة وأريحا** وهذا مايعنيه بالتحديد نقل مئات المعتقلين الفلسطينيين من السجون الاسرائيلية إلى هذه المنطقة. لقد قيل فى بداية نشوء هذه القضية بأن المعتقلين سيبقون فى أريحا لمدة ٤٨ ساعة فقط، وقيل أيضا أن من وقع على الاتفاق مع اسرائيل لنقل اعداد من المعتقلين الى هذه المنطقة قد تجاوز صلاحياته وهو غير مخول بذلك! والمقصود هذا هو العقيد الاطرش رئيس لجنة الارتباط الأمنية- الاسرائيلية الذى وقع الاتفاق حول المعتقلين، إلا أن الأمور على الأرض لم تتغير وبقيت كما هي، خاصة بعد أن اعلنت الحكومة الاسرائيلية بأنه ليس من حق الطرف الفلسطينى سحب توقيعه أو الغاء أى اتفاق من طرف واحد!! وهكذا فقد واصلت اسرائيل تنفيذ الاتفاق حول المعتقلين بغض النظر عن موقف الطرف الآخر ونقلت المزيد منهم إلى **أريحا** رغم الاعتراضات الفلسطينية وسمحت لنفسها فرض الأمر الواقع وفق ما تراه مناسبا لها ومن طرف واحد، الطرف الاسرائيلى طبعا.

وموضوع التعامل مع قضية المعتقلين هو مجرد **مثال على تطبيق اتفاق القاهرة ومايحمله من اشتراطات وقيود لايمكن الخروج عليها أو تجاوزها عند التطبيق حتى ولو شاء الطرف الفلسطينى ذلك!.**

لقد ابتدأت عناصر الأزمة بالنسبة لموضوع المعتقلين تتراكم منذ بدء العملية التفاوضية الاخيرة فى طابا والعريش والقاهرة ولاسيما بعد موافقة الجانب الفلسطينى على إدراج هذا الموضوع على جدول اعمال المفاوضات واخضاعه للأخذ والرد والتقسيم والاختصار.. الخ.. بدل الإصرار على إطلاق سراحهم جميعا دون قيد أو شرط وباعتبار ذلك محصلة حاصل لاتفاق السلام! بعدها جرى تقليص عدد الذين سيطلق سراحهم من ١٢ ألف معتقل كما طالب الطرف الفلسطينى فى البداية إلى ٥ آلاف فقط حسب العرض الاسرائيلى، وبعد أن أعلن أن عدد المعتقلين هو ٩آلاف فقط، وبعدها أصرت اسرائيل على تقسيم الخمسة آلاف معتقل إلى فئتين وبحيث يطلق سراح اعداد منهم إلي غزة وأريحا وذلك مقابل المطلب الفلسطينى باطلاق سراح جميع ال٩ آلاف! وهكذا وبعد أن وافق الجانب الفلسطينى على مختلف هذه التنازلات تراكمت عناصر الأزمة لتنفجر على شكل مظاهرات واعتصامات كبرى تطالب باطلاق سراح الجميع وإلى بيوتهم وليس تقسيمهم حسب الانتماء أو التهمة وتحويل أعداد منهم إلي غزة وأريحا كما تريد إسرائيل.

إن ما يتعلق بموضوع المعتقلين فى اتفاق القاهرة هو مجرد مثال واحد وهناك العديد من الأمثلة الاخرى التى جرى التعامل معها بالمقياس الاسرائيلى والذى تحول بعد الموافقة الفلسطينية الى عقد ملزم لايمكن الفكاك منه أو الخروج عنه عند التطبيق! أما القول بأن هذا الاتفاق هو مجرد حبر على ورق يمكن التحلل منه وعدم الالتزام به فهو ضرب من خداع النفس والفلهوة التى لامكان لها فى الحسابات الاسرائيلية.

إن هذا الكلام لايعنى، بأى حال من الأحوال، بأن تطبيق اتفاق القاهرة وبحذافيره ووفق المقاييس الاسرائيلية، قد أصبح قضاء وقدرا أو أمرا محتوما، لكن المقصود **إن الارتجال وغياب الخطة التفاوضية والأداء الجماعى والمرجعية هى التى** أدت إلى مثل هذه التنازلات، وبالتالى فإن الاستمرار وفق نفس المنهج السابق سيؤدى الى المزيد منها وأن يكون بإمكان الذين وافقوا

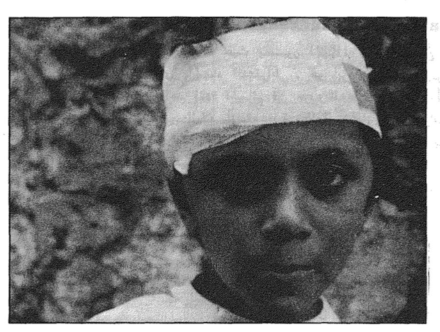
على تنازلات على الورق منع تحـولهـا الى تنازلات على الأرض.

وإذا أردنا تقديم أمثلة أخرى عن طبيعة الموقف الاسرائيلى ازاء غـزة وأريحـا فـهناك الكثير منها.. وتشمل كل شيء تقريبا حتى مايتعلق بالتصريحات الصادرة عن اعضاء فى قمة هرم السلطة الفلسطينية نفسها، فبعد تصريحات أدلى بها السيد جبريل الرجوب رئيس جـهـاز الامن الوقـائى الفلسطينى، واعتبرتها اسرائيل تحريضية، قرر اسحق رابين بصفته وزيرا للدفاع تقييد تحركاته داخل غزة وأريحا.. وقبل ذلك وبعد أن أدلى الرئيس عرفات بتصريحات عن الجهاد والقدس فى جوهانسبورج بجنوب أفريقيا هدد الوزير يوسى سريد بأن أمام عرفات أن يختار بين أن يكون رئيس بلدية أو رئيس سلطة!! وأيضا وفى منتصف شهر آيار الماضى، وبعد العملية العسكرية فى غزة التى أدت إلى مقتل جنديين اسرائيليين قرر رابين اغـلاق القطاع بشكل كـامل لمدة ١٧ يومـا متواصلا، كما ويستمر الاغلاق شبه الكامل على قطاع غـزة حـتى الآن! وفى أريحـا لمدة ٢٤ ساعة على اعتبار أن أى خروج فلسطينى على الاتفاق سيؤدى إلى إجراءات وعقوبات من الطرف الآخر! ومـؤخـرا وعندما باشرت السلطة الفلسطينية بانشاء مطار صغير فى أريحا تدخلت اسرائيل ومنعت استمرار العمل بحجة أن حدود هذا المطار تخرج عن حدود منطقة الحكم الذاتى.. وبالمناسبة فإن حدود اريحا لم يتفق عليها نهائيا حتى الآن، ولكن يبدو أن إسرائيل قد قررت رسم هذه الحدود من جانب واحد!

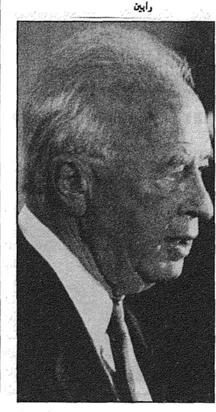
ويمكننا فى هذا المجال تقديم العديد من الأمثلة المشابهة والتى أخطرها يكمن فى إعلان اسرائيل بأن توسيع منطقة الحكم الذاتى فى أريحـا إلى باقى اجزاء الضفة يعتمد بالأساس على مـدى التـزام الجـانب الفلسطينى بالاتفاق المعقود وهذا ما ستقرره اسرائيل بنفسـهـا وليس أى جـهـة أخرى..

ومن هنا فإن ما قيل فى السابق عن قيود اتفاق القاهرة واشتـراطاته وفـقـدانه لأى ديناميكية ذاتية للتطور، لم يكن مجرد دعـاية مـعـادية أو افـتـراء على الاتفاق وأصحابه، وإنما هو حـقـيـقـة وواقع أكـدته وتؤكده يوميا تجربة التطبيق الفعلى خلال الفترة السابقة..رغم قصرها.

ومع ذلك تجدر الإشارة هنا، بأن رضوخ السلطة الفلسطينية لاشتراطات اتفاق القاهرة وقيـوده وخـاصـة مـا يـتـعلق بالجوانب الأمنية منهـا والتى تـتـركـز على حـمـايـة الأمن الاسرائيلى بما فى ذلك منع التحريض والدعاية المعـادية لإسـرائيل، سـيـقـود إلى وضع هذه السلطة فى تعارض مع الجماهير الفلسطينية وهذا ليس فى مصلحة هذه السلطة كما أنها لن تكون قـادرة على القـيـام بهـذه المهـمـة لمدة زمنية طويلة ومتواصلة، وبالمقابل فإن افتراض قـيـام سـينـاريو مـعـاكس، أى عـدم التـزام هذه السلط بالاتفاق والخروج عليه عنوة سيؤدى إلى مـواجـهـة مع اسرائيل ومع الدول المانحة أيضا، وهذا أمر لن تستطيع الاقدام عليه.. ولهذا فمن الأرجح أن تواصل السلطة منهجها الحالى فى تنفيذ ما تفرضه عليها اسرائيل من الناحية العملية مع محاولة الخروج من دائرة الضـغط الاسرائيلى على صـعـيـد الدعـاية والأقوال والتصريحات..وهذه حالة لن تدوم طويلا.. لأنهـا لن تنجح فى إيجـاد حلول مرضية لمطالب الجماهير الوطنية والمعيشية واليومية،، وهذه الحالة ستحتم ظهور بديل وطنى ديمقراطى ثالث يشكل بداية لطور جديد من النضال الوطنى الفلسطينى ينفض عنه غبار واعباء الاتفاق كما يسعى للتخلص نهائيا من سيطرة الاحتلال .. وستبقى القضايا العالقة مثل المعتقلين والمفقودين والمطاردين وقضايا اصحاب الأراضى المصادرة والبيوت المهدومة والمسدودة.. كماستبقى ايضا قضايا اللاجئين والنازحين والقدس وغيرها جميعا مواقد مشتعلة تهدد الأسس التى بنى عليها هذا الاتفاق وتمهدالطريق لبروز قوى جديدة تحمل راية النضال حتى تحقيق الأهداف المذكورة.



فلسطينى طفل جريح



رابين

فى اسرائيل ، حيث يخشون الجهاد، جاء الآن من قيادتها السياسية رجل ينادى بالجهاد الديمقراطى.. هو ابرهام بورغ، رئيس لجنة المعارف فى البرلمان واحد قادة الحمائم فى حزب العمل. وما أن أطلق نداءه... حتى انفجرت فى البلاد أزمة عامة وطامة تشمل كل الاحزاب، فى اليمين وفى اليسار، وتهدد بالانقسامات.. وتغضب رابين وتجعله يهدد بالاستقالة أو بتعطيل عملية السلام.. وكل ذلك بسبب:

الجهاد.. الإسرائيلى!

نظير مجلى

رسالة حيفا

كلمة «الجهاد» مرتبطة فى ذهن المواطن الاسرائيلى بالعنف والارهاب. يردّونها الى جماعات «الجهاد الاسلامى» الفلسطينية وغير الفلسطينية التى تبيح كل وسيله فى حرب التحرير، بما فى ذلك قتل النساء والاطفال الابرياء. كل المحاولات لافهامهم بأن «الجهاد» كلمة عربية تعنى «النضال» و«الكفاح» وبأنه قد يكون هناك جهاد سلمى.. وجهاد بالكلمة... تبوء بالفشل. ولذلك .. عندما تحدث الرئيس الفلسطينى ، **ياسر عرفات**، فى مسجد جوهانسبورج فى جنوب افريقيا فى شهر ايار/ مايو الماضى عن مواصلة الجهاد لتحرير القدس العربية من الاحتلال الاسرائيلى.. أقاموا القيامة فى اسرائيل واعتبروا تصريحه خرقا لاتفاقية غزة- اريحا.

لكن.. فى اواسط شهر حزيران/ يونيو (٩٤/٦/١٨)، جاءهم من يطرح فكرة «الجهاد» .. من لدن القيادة السياسية الاسرائيلية ،طرحها عضو الكنيست ابراهام بورغ.

ابراهام بورغ هذا يعتبر من زعماء الحمائم فى حزب العمل وأحد أكثر قياداته الشابة شعبية انه رجل متدين، لكنه من المتدينين المنفتحين جدا وأصحاب الفكر النير والتقدمى، يؤمن بفصل الدين عن الدولة، باعتبار أن الدين رسالة إنسانية، جاءت لتحدد للناس فى زمن ماقوانين تعامل واخلاق تعيدهم لانسانيتهم. واذا كانت فى ذلك الزمن صالحة للحكم، فاننا فى عصر آخر، مكانه الدين فيه لا تحتفظ بصدق واخلاص الا اذا تلاءمت مع تطورات العصور، ويهاجم بورغ المتعصبين من رجال الدين ويتهمهم بالتسبب فى نفور السواد الأعظم من الناس عن الدين.

مواقفه السياسية شجاعة. **فهو معروف منذ نشأته السياسية الأولى، بتأييده لانسحاب اسرائيل من جميع المناطق العربية المحتلة وللتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية وحتى لإقامة دولة فلسطينية.**

وزاد من شعبيته كونه نجل أحد مؤسسى حزب المفدال الدينى- الصهيونى، دكتور يوسف بورغ. وبورغ الأب ، الذى ربا عمره الآن على ثمانين عاما، قاد حزبه بنجاح.. اذ وصلت قوته فى زمنه الى ١٢ عضو كنيست . وكان شريكا فى كل حكومات اسرائيل (حتى سنة ١٩٩٣). فقد اعتبروه شابا متمردا.

جهاد ديمقراطى

ابراهام بورغ ، خرج بالدعوة الى «الجهاد الديمقراطى» ضد قانون انتخاب رئيس الحكومة. وبهذا لم يكتف بالون التحريض

على **ياسر عرفات** وحسب، انما فجر قنبلة في الحياة السياسية والحزبية في اسرائيل.. من شأنها أن تشغل كل الأحزاب عدة أشهر. لماذا؟

القانون الذي يريد بورغ محاربته هو قانون جديد، سن في ١٩٩٢/٣/١٨ ولم يطبق بعد في اسرائيل. ومن المفروض أن يطبق لأول مرة في انتخابات الكنيست (البرلمان) القادمة سنة ١٩٩٦.

الامر الاساسي فيه هو **جعل انتخاب رئيس الحكومة الاسرائيلي انتخابا مباشرا من الشعب**. فالمواطن ينتخب في مظروفين منفصلين، احدهما للكنيست والثاني لرئيس الحكومة. عليه أن يفوز باصوات ٥٠٪ من الناخبين فاذا لم يفز أي من المرشحين، تقام جولة ثانية بين المرشحين اللذين يفوزان بكمية الاصوا ت الأكبر. وعندما ينتخب الرئيس مباشرة، يحظى بصلاحيات رئاسية. فهو يشكل الحكومة على هواه ويبلغ الكنيست تبليغا عنها (حسب الطريقة الحالية يحتاج الى تأييد اكثرية الكنيست لحكومته). والكنيست لاتستطيع تغيير رئيس الحكومة الا بثلثي الاصوات (٨٠من ١٢٠ نائبا)، بينما في الوقت الحاضر يمكن اسقاط الحكومة ورئيسها بمجرد طرح نزع الثقة عنه في الكنيست والحصول على أي اكثرية من بين الحاضرين. وحسب القانون الجديد، فان الكنيست اذا قررت نزع الثقة برئيس الحكومة (تحتاج الى اكثرية ٦٠ صوتا) فانها بذلك تحل نفسها ولا تستطيع اقامة حكومة بديلة.

وتجدر الاشارة هنا الى أن رئيس الحكومة، حسب القانون الحالي، يعينه رئيس الدولة الفخري حسب نتائج الانتخابات، ويختار عادة بشكل تلقائي، رئيس الكتلة الأكبر.

القانون الجديد جاء في حينه بعد كفاح طويل قاده مجموعة من مثقفي التيار اللبرالي في اسرائيل، الذين جمعوا حولهم مئات الوف التواقيع على عرائض واستقطبوا تأييد معظم اعضاء الكنيست. وكان دافعهم الى ذلك أزمة الحكم الدائمة في اسرائيل. اذ أن الحزب الاكبر كان يضطر الى اقامة تحالفات مع احزاب صغيرة تفرض عليه روحها وسياستها، **وخصوصا الاحزاب الدينية المعروفة بالابتزاز المالي وممارسات الاكراه الديني.**

ومع ان القانون الجديد يجمع صلاحيات كبيرة بايدى رئيس الحكومة ويتيح له التفرد في الحكم في الكثير من المجالات لدرجة الدكتاتورية، فان اوساطا واسعة من اليسار ايدته بهدف التخلص من احزاب الابتزاز، **ولكن ليس كل قوى اليسار أيدته.**

واليوم، مع اقتراب تطبيق القانون (في الانتخابات القادمة)، جاء **ابرهام بورغ** ليطلق شرارة الحرب ضده لالغائه أو على الأقل لتجميده او تعديله للحد من سلطات وصلاحيات رئيس الحكومة. ومن البداية، انقسم اليسار على نفسه في الموقف من القانون، وانقسم اليمين وانقسمت عمليا جميع الاحزاب على نفسها.

هذه الحرب، تشكل مرآة لطبيعة الخارطة السياسية في اسرائيل. ولأنها تتناول موضوعا جوهريا بالنسبة لطبيعة الحكم في اسرائيل ونوعية النظام الديمقراطي البرجوازي التعددي فيها، فمن المناسب التعرف على وجهات النظر المختلفة بشأنه:

اليسار الراديكالي

ونقصد هنا الحزب الشيوعي، يعارض أصلا في الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة. ويعتبره نهجا رئاسيا دكتاتوريا يحد من حركة ونفوذ الاحزاب الصغيرة، وهو منها.

اليسار الصهيوني والوسط

اليسار الصهيوني الذي يتجمع في حزب **ميرتس (تجمع ٣ أحزاب هي مبام وراتس وشنوي)**، يؤيد بغالبية قانون الانتخاب المباشر لرئيس الحكومة. وفقط أصوات فردية تعلو ضده.

اما اليسار الصهيوني في داخل حزب العمل (مايسمى بالحمائم)، وبضمنه **ابرهام بورغ**، فانه يعارض القانون بشكل حاد، المقربون من رئيس الحكومة **يتسحاق رابين**، يتهمون بورغ بشن حرب شخصية انتقاما من رابين لانه لم يضم بورغ الى حكومته. لكن بورغ يرد بالاشارة الى اوساط واسعة في حزب العمل تؤيد موقفه، وبضمنهم وزير الشرطة، **موشيه شاحل**، المعروف بقربه من رابين.

ويزيد من ضعف رابين، موقف **شمعون بيرس**، الذى لايخفى تحفظاته من القانون. لكنه يعارض فتح الموضوع الآن باعتبار ان القضية الاساسية الآن هي قضية المسيرة السلمية. ويحظر اشغال الرأى العام بقضية أخرى.. خصوصا اذا كانت حساسة ومستفزة لرابين. فمعروف أنه بدون رابين، لايمكن لمسيرة السلام أن تنجح.

اليمين

في اليمين، الاختلاف حول الموضوع اشد منه لدى اليسار والوسط.. وهناك عدة تيارات متضاربة:

الاحزاب الدينية والصغيرة تعارض القانون باعتبار أنه يحد من قوتها ونفوذها.

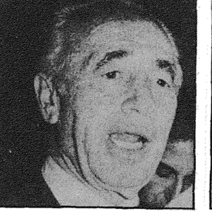
الاحزاب المتطرفة تؤيد القانون بغالبيتها، خصوصا حزب «تسومت» برئاسة «**رفائيل ايتان**، الذى اعتبر نفسه اقوى مرشحي اليمين لرئاسة الحكومة. ولكن منافسي ايتان داخل حركته يعارضون القانون، لانهم يذوقون على جلودهم دكتاتورية رفائيل ايتان.

في الليكود، هناك انقسام واضح في



اسحاق رابين

شيمون بيريز



الآراء. رئيس الحزب، **بنيامين نتنياهو**، يؤيده. لكن رفاقه في الحزب يعارضونه من منطلق عنصري. اذ يزعمون ان ١٥٪ من الناخبين هم عرب وهؤلاء سيرجحون ، حتما ودائما كفة مرشح اليسار لرئاسة الحكومة. فهم كفة الميزان.

هذا المنطلق العنصري، يسير أيضا مواقف عناصر أخرى في اليمين.

رابين غاضب

من المعروف أن **يتسحاق رابين**، كان قد تبنى مشروع تغيير طريقة الانتخابات في معركته الانتخابية الاخيرة وهو واثق تمام الثقة بأن الجمهور سينتخبه رئيسا للحكومة في الانتخابات القادمة (سنة ١٩٩٦). فهكذا تدل استطلاعات الرأي الجارية باستمرار في البلاد. ومعروف أيضا أن وضع رابين في رئاسة قائمة حزب العمل في الانتخابات الاخيرة، كان له العامل الحاسم والمقرر في وصول هذا الحزب الى الحكم.

وعند فوز رابين برئاسة الحكومة، بدأ يتصرف وكأنه انتخب انتخابا مباشرا وكأنه يتمتع بالصلاحيات الرئاسية في عدة مرات ، ضرب عرض الحائط بمؤسسات حزبه. ونكث بوعوده للجمهور في بعض القضايا **واتخذ القرار الشجاع بالاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ووقع معها اتفاقا، رغم التحفظات العربية عليه، فانه يعتبر متقدما جدا بالنسبة للمفاهيم الاسرائيلية وسياسات الاحتلال والاستيطان والضم والتوسع السائدة**. وعلى الرغم من الائتلاف الضيق الذي يستند اليه رابين (٦١ من مجموع ١٢٠ نائبا)، فانه ماض في مسيرته بثقة.. معتمدا على تأييد ٦٠٪ من الشعب، كما يقول، حسب استطلاعات الرأي.. ومعتمدا على الدعم الامريكي المالي (ضمانات ١٠ مليارات دولار) والسياسي (تأييد مطلق) والعسكري (حصل على مجموعة اسلحة مجانا وعلى طائرات مقاتلة وعلى دعم في تطور صاروخ «جيتس»)

لكن رابين لم يعرف يوم راحة ، خلال حكمه هذا كله.. خصوصا داخل حزبه وائتلافه. وهو يعزو متاعبه أساسا الى قانون الانتخابات القديم.

المشكلة الاولى الكبرى نجمت عن الخلافات الشديدة مابين حليفيه، من **ميرتس وشاس** . لقد تفجرت هذه الخلافات بعدة مناسبات وتسببت في ازمات ائتلافية لم تنته الا بعد انسحاب **شاس** من الائتلاف (وهو حزب اليهود الشرقيين المتدينين).

– خروج **شاس** من الائتلاف كان بسبب محاكمة رئيسها، **الحاخان اريه درعي**، وقائدين آخرين لها بتهمة التلاعب بأموال الجمهور (استغل منصبة وزيرا للداخلية وقام بتحويل اموال من الدولة الى مؤسسات تابعة لحزبه). وقد خرجت احتجاجا. ووجودها خارج الائتلاف، أضعف رابين في الكنيست.

– في خضم المفاوضات مع سوريا ، تجمع عدد من أقرب المقربين له في **حزب العمل**، واقاموا تعاونا مع **الليكود** ضد أي انسحاب من الجولان المحتل. وراح رفاقه في حزب العمل، المستوطنون في الجولان، ينظمون المظاهرات الاحتجاجية الصاخبة التي انتشرت في طول البلاد وعرضها.. وامام بيته.

–الخلافات داخل حزبه حول **موضوع** قانون التأمين الصحي، الذي اقترحه وزير الصحة المقرب من رابين **«حايم رامون»** وقد ايده رابين في القانون لكن غالبية أعضاء الحزب رفضت القانون، فاستقال رامون من الحكومة، وهو الذي كان الساعد الايمن لرئيسها وممثلها القوي في الكنيست ، الذي واجه اليمين بقوة وشجاعة وثقة وافتقده رابين كثيرا. وخسارته كانت ضربة حقيقية.

– امتداد الخلافات الى داخل مجمع النقابات القطري (الهستدروت). فالمقربون من رابين، وعلى رأسهم رامون، حاربوا قيادة الهستدروت وجهازها واسلوب عمله والفساد فيه والتعفن. وارادوا نسف طريقته وبيع المصانع والشركات العديدة التي يملكها (وتعمل حسب اسلوب القطاع العام. وكانت تشكل ربع قوى الاقتصاد في الدولة) . وعشية انتخابات الهستدروت (التي جرت في ١٠ ايار/ مايو الماضي) تنافس مرشحا التيارين فخسر جناح رامون– رابين داخل الحزب فما كان من رامون الا ان يعلن خوض المعركة لانتخابات الهستدروت ضد قائمة حزب العمل. وتمكن من هزيمة حزب العمل.. وانزله من ٦٤٪ الى ٣٢٪ وفاز هو بـ ٤٦٪ من الاصوات وهذا نجاح كاسح. بفضله سيصبح رامون سكرتيرا عاما للهستدروت.

– حتى بعد هذه الهزيمة حاول الجهاز الهستدروتي المماطلة في تسليم السلطة الى جماعة رامون. والتلاعب في المفاوضات ودخل في خلافات وصراعات من جديد. واضطر رابين الى ترؤس طاقم حزب العمل للتفاوض مع رامون.

لقد كان استنتاج رابين من كل هذا ،أنه لو كان يتمتع بصلاحيات رئيس حكومة حسب القانون الجديد، لكان بامكانه معالجة معظم هذه المشاكل بقوة وحزم وحرية. فهو في تلك الحالة ليس بحاجة الى **شاس** ولا كان يضطر الى السكوت في معركة قانون التأمين الصحي، بل كان يفرضه فرضا. وكذلك الامر في القضايا الأخرى.

وانتظر **رابين** بفارغ الصبر، ان يأتي موعد انتخابات الكنيست القادمة، التي سينتخب فيها رئيس الحكومة حسب القانون الجديد. ومع انه لم يعلن نيته بعد، لخوض المعركة الانتخابية ام لا، فان **هناك شبه اجماع عليه في الحزب حتى من جماعة بيرس**.

في مثل هذا الوقت بالذات، فجر **ابرهام بورغ** قنبلته لالغاء هذا القانون. وما ان خرج باقتراحه «الجهاد الديمقراطي» ضد القانون حتى اتضح وجود اكثرية في الكنيست للالغاء. وقد جن جنون رابين. وراح يطلق رجالاته لمهاجمة بورغ ورفاقه **ويهددهم بالتراجع عن مسيرة السلام** (التي يعتبرها الحمائم قدس اقداسهم وخصوصا بورغ) او بالاستقالة الآن من رئاسة الحكومة وحل الكنيست واعلان انتخابات جديدة.

وفي الواقع ، ان هناك اكثر من سبب يجعل الوضع خطرا. فرابين يعتبر القانون المذكور شرطا لا تنازل عنه لترؤس قائمة حزب العمل. وهو يعرف أن انسحابه من هذا الموقع، يعني اضعاف الحزب واحتمال عودة الليكود .

كذلك يدرك رابين أن وجوده على رأس الحكومة، هو الضمان الوحيد لتمكن حزبه من مواصلة مسيرة السلام مع الفلسطينيين وعلى المسارات الأخرى . وانسحابه يعني تجميد هذه العملية.

ومع ذلك ، فان بورغ لايبدو متأثرا من هذا وقد اعلن ساخرا: «ليعرق رابين قليلا» (يقصد: ليركض رابين ورائي قليلا.. عله يتصبب عرقا) والمعروف أن هذا التعبير «ليعرق» هو تعبير رابين. استعمله ضد ياسر عرفات، عشيه التوقيع على اتفاق القاهرة.. اذ أعلن الرئيس الفلسطيني شروطا للتوقيع تتمثل في ازالة الاستيطان في الخليل ونابلس وسائر المدن الفلسطينية. فأجاب رابين: «ليعرف قليلا) ثم عاد واستعمل رابين هذا التعبير عندما عين وزيرا جديدا للصحة. فسئل : هناك نواب آخرون ينتظرون تعيينهم في منصب وزاري (الحكومة اليوم بلا وزير داخلية ولا وزير طاقة ولاوزير اديان ولا وزير دفاع. وكل هذه الوزارات يقودها رابين بشكل مؤقت ، ما عدا الدفاع، التي يرغب في الاحتفاظ بها وقد اجاب رابين حينذاك : (ليعرقوا قليلا). فقرر بورغ لرابين ان يعرق طوال السنتين القادمتين حتى الانتخابات.

ولاشك أن هناك من سيركض وسيعرق.. من الطرفين. وسنرى..

الإسلاميون السودانيون والعراق..

الأجندة الخفية

عبدالعزيز حسين الصاوى

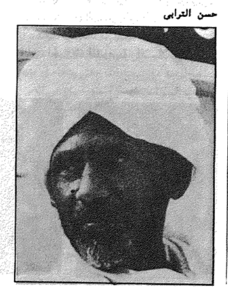
المواقف السودانية- حكومة ومعارضة- من العراق تظل جميعها فى حاجة لإزالة التباسات كثيرة حولها. على أن الأكثر حاجة لذلك هو مايتصل بموقف سلطة الاسلاميين الحاكمة منذ عام ١٩٨٩ لأن زج العنصر الدينى فى أى موضوع هو اقصر الطرق دائما لاحاطته بالضباب الكثيف.

واذا كان الحيز المتاح هنا لايسمح بمتابعة مستوفية لموقف الاسلاميين السودانيين من العراق فى فكرهم السياسى الذى يضئ مجمل سلوكهم العملى أو علاقتهم بالعراق تحديدا فى مرحلة ماقبل الحرب، فان الملاحظات الدالة التالية قد تكفى لاغراض هذا العرض المحدود.

بحكم الجامع الحزبى البعثى فان طبيعة العلاقة بين الاسلاميين والبعثيين فى الاطار المحلى السودانى تعكس- الى درجة بعيدة وليست كلية- موقف الاسلاميين من العراق. على الصعيدين الفكرى والسياسى لاتخرج تصورات وسلوكيات الاسلاميين السودانيين تجاه المسألة القوميه والقوميين عموما عن المبدأ الحاكم للفكر الدينى السياسى فى هذا الخصوص **الذى يضع الرابطة الدينية فوق كل رابطة أخرى مشتقا منها مفهوم الامة الاسلامية بدلا من الامة العربية.** وبسبب الخلط فى هذا المفهوم بين الانتماء الدينى المقدس والانتماء القومى المستقر عبر عملية تاريخية معقدة كطابع حضارى يميز مجموعة بشرية معينة، فإن عوامل التنافس السياسى ادخلت عليه فى أطروحات الاسلاميين بعد المقارنه- ثم التناقض - بين الدائرتين العربية القومية والاسلامية الدينيه.

وهذا فى مجمله تعبير فى الدوافع والمنطلقات الاولية للاسلام السياسى- وكذلك فى برامجه وسياسته العمليه- عن الخلط بين مجالات المقدس والبشرى الذى تزداد فيه نسبة التعمد حسب المتغيرات وكيفية الاستجابة لها.

من هنا نلاحظ فى أهم مؤلفات د. **الترابى (الحركة الاسلامية فى السودان ، ١٩٩٠)** الذى يستهدف تقديمها للقارئ وفق تطلعات قياداتها واحتياجاتهم كسلطة دوله ذات مشروع شمولى مؤهل لاستيعاب كافة قضايا وتيارات المجتمع، صياغة توفيقية للمسألة تتمشى مع هذه الصورة المبتغاة عندما يقول: «وربما ينسب الناس للاسلام ثم لاتكون جماعتهم مبنية عليه، فكثيرا مايكون الاساس الأول للمجتمع من المسلمين هو عصبية القوم أو الوطن(...) ولكن الجماعة فى الحركة الاسلامية إنما



حسن الترابى

انعقدت على أساس الايمان بحقائق الدين وشرائعه (...) وليس ذلك بالطبع لانها لاتبر قومها العرب أو الافارقه او لاتدفع عن وطنها السودان ولاتعتز بالتقاليد بل ليس ذلك لانها تعد كل قوميه او وطنية عصبية جاهليه(...) **لكنها تؤمن بعلوية الانتماء الاسلامى مراعية مادون ذلك بانية عليه» (٢٨١-٢٨٢)**...غير أن ذلك يظل جزءا من الخطة العامة للكتاب لانه يرد عندما يتعرض الكاتب مباشرة للعلاقة بين الولائين الاسلامى والقومى. اما الفقرات التى تشير للموضوع بصورة عفوية- وأصدق- فان بها مايشى بقناعات **المقارنة والتناقض بين «الاسلامى» و«القومى» المغروسة عميقا فى التكوين الاصلى للاسلاميين وعقلهم الباطن والواعى.** فاذا اخذنا طبيعة الكتاب هذه بعين الاعتبار مدعومة بحصافة **د. الترابى** المشهورة، يمكن أن نقرأ ذلك فى**أن الاشارة للقوميين كتيار تأتى مقرونة على الدوام بالشيوعيين وجماعة الجمهوريين (ص ٢١٣-٢٢١) الذين تجمع بينهم فى الكتاب وفى استراتيجية الاسلاميين تجاه مناوئيهم، تهمة الالحاد.** وخارج مراتب القيادات الاعلى التى ترسم هذه الاستراتيجية فان قيادات العمل السياسى اليومى تتولى وضع النقاط على الحروف. هكذا يتحدث الكاتب السياسى الاول لجريدة **الراية** لسان حال الجبهه القوميه الإسلامية (مقالات سبتمبر وأكتوبر ١٩٨٨) عن حزب البعث بنوع المفردات التاليه:

«...ووسط هذه المعوقات ينشط معسكر الباطل(..) حزب النصرانى ميشيل عفلق» «لذلك فلاتعجب من التنسيق بين البعثيين والشيوعيين واساقفة

الكنائس والقوى النصرانية الجنوبية فلاتعرف ان كان فاروق أبو عيسى شيوعيا أم قسيسا ويختلط عليك دين بدر الدين مدثر [أمين البعث في السودان] وصمويل ارو (سياسي جنوبي) وميشيل عفلق المسيحي»...هذا الرجل (عفلق) الذي قال للبابا سأفعل لك بالأسلام ماعجزت عنه الكنائس في الاف الاعوام« (الصاوي: موضوعات في الفكر والسياسه، ص ١٠٠-١٠١).. وفي عام ١٩٨٤ كانت الترجمة العملية، الابلغ من كل فكر نظري وسياسي، لنظرة الاسلاميين السودانيين تجاه البعثيين السودانيين قد تجسدت في خطة شاركوا فيها بنشاط دعائي وتنفيذي مع أجهزة الدكتاتورية المايرية (١٩٦٩-١٩٨٥) لتكفير البعث عبر محاكمة لاربعة من اعضائه بنفس المواد القانرنية التي ادت لاعدام محمود محمد طه (انظر الاصوليه في التطبيق، مؤلف جماعي، مركز الدراسات السودانية).

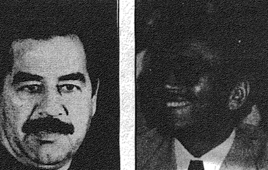
أما فيما يتصل بخلفية العلاقة الحالية بين سلطة الاسلاميين السودانيين والعراق في مرحلة ماقبل الحرب فالملاحظ هو غياب الانعكاس الميكانيكي للعلاقة البعثية- الاسلامية عليها بفعل مجموعة من المؤثرات المرتبطة بعاملين هما: طبيعة الحضور العراقي الرسمي في السياسة السودانية وتحضيرات الاسلاميين السودانيين لانقلاب يونيو ١٩٨٩، مع تعاظم القدرات العسكرية- التكنولوجية للعراق بمتطلبات وحوافز الحرب مع ايران حتى عام ١٩٨٨، اضافة للتكوين الملتزم بالافق القومي لدى قياداته، مع حرص البعثيين السودانيين أنفسهم على التميز عن العراق كسلطة وافساح المجال بذلك امامه لعلاقات حكومية عاديه مع نظام نميري، توسع التعاون العسكري العراقي- السوداني القائم منذ فترة، وبعد تجدد الحرب الاهلية عام ١٩٨٣ وتفادي الحكومات العربية والغربية الداعمة لنظام نميري التورط في هذا الجانب من سياساته، مع تدهور الاحوال الاقتصادية السودانية الذي انحدر الى مستوى المجاعة بعد ذلك بعام واحد، **أضحى الدعم العسكري العراقي بالتدريب والسلاح تقليدا هاما في المؤسسة العسكرية السودانية يتخطى أي ميول او ولاءات سياسية بين ضباطها مقتربا بذلك خطوة نهائية من تحوله الى عنصر واضح في السياسة السودانية الداخلية**، كما ظهر بعد سقوط النظام المايوي عام ١٩٨٥. ففي ظروف مرحلة الانتقال المضطربة نحو الديمقراطية الثالثه وبسبب بطء اليات النظام البرلماني تفاقم الموقف العسكري في الجنوب مما اضفى على التعاون العكسري مع العراق- الذي استمر بالرغم من برودة موقف الصادق المهدي منه- اهمية اكثر من ذي قبل مؤديا لبروز البعد السياسي فيه بتأثير السمعة الشعبية التي اكتسبها في الشمال أو ضرورة مراعاة الاجماع العسكري السوداني عليه في أي حسابات سياسية آنية أو مستقبليه للاحزاب المختلفة. ومن المفارقات التي تعزز هذا التحليل ان اتفاقية السلام التي توصل اليها الحزب الاتحادي الديمقراطي مع الجيش الشعبي لتحرير السودان في ١٩٨٨/١١ كانت صلة قوية بين زعمائه والعراق، حيث كانت قد توجت بتسليح استثنائي (راجمات صواريخ) احدث نوعا من التوازن العسكري دفع الحركة الجنوبية المسلحه نحو مائدة المفاوضات الناجحة متلازما مع ابطال مفعول سلاح قوانين الشريعة، الذي كان يشكل امضى اسلحة الترسانة السياسية للاسلاميين ومصدر خوف وتصلب الجنوبيين، نتيجة لقاء بين اليسار والوسط.

كما هو الحال مع بقية القوى السياسية **فان الجبهة القومية الاسلامية** كانت خلال فترة الديمقراطية الثالثة تفسح للبعد السياسي للدور العسكري العراقي مكانا في خط عملها. وعن طريق الشق الاسلامي في (الجبهة الوطنية لتحرير سوريا) ذات الصلات الوثيقة عراقيا حاولت تطوير موقفها غير التعرضي للعراق، مع استمرار العلاقة العدائية مع البعثيين السودانيين في نطاق الصراع بين قوى الانتفاضة الديمقراطية وتلك المضادة لها، بإنشاء علاقة مباشرة مع الحكومة العراقية وذلك مقابل اتخاذ موقف اكثر توازنا في الحرب العراقية- الايرانية سهّله تحولها الى حرب عراقية دفاعية نتيجة إصرار إيران على المضى فيها حتى بعد انسحاب العراق من أراضيها.

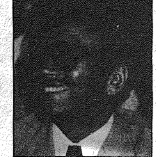
وفي ظاهرة محدودة الكم ولكنها عديدة الدلالة على افتقاد هذا الموقف الى عمق مبدأي يقوم على تصحيح مفاهيم الفكر السياسي للاسلاميين حول الصلة بين الاسلام والعروبه كما شرحت سابقا، تشير متابعة احاديث د. الترابي الى عدم انتباهه للبعد القومي العربي، الذي كانت الجبهة القومية الاسلامية قد تبنته في خطابها الدعائي بعد الانتفاضة دون مقدمات، الا اذا فرض نفسه عليه كأن يكون السائل صحفيا عربيا. وهذا امتداد لممارسة شائعة في الوسط السياسي السوداني التقليدي تستحضر البعد العربي للسودان، عن طريق موضوع التداخلات الاسرائيلية في السياسة الجنوبية عادة بشكل مبتسر يجعله - مع الاسلام- عنصرا في تعقيد معضلة الوحده الوطنية بدلا من عنصر حل جذري في مواجهة قضية التنمية الشامله يقفل الطريق أمام كافة التدخلات الاجنبية مشكّلا التأمين الحقيقي والوحيد الممكن للمصالح العربية الافريقية في جنوب السودان.

وبينما تؤشر معالجة موضوع الصله بين الاخوان المسلمين في السودان ومصر تحت عنوان «البعد العالمي» في كتاب د. **الترابي** المذكور من قبل حقيقة خلوه وكذلك الفكر القيادي الاسلامي السوداني، من أي مكان للخصوصية القومية العربية، فأن تبنيها من قبل الجبهة الاسلامية لاتفسير له سوى الحاجة التكتيكية المزدوجة. من ناحية الحاجه للاستمرار بالمعركة مع البعثيين السودانيين بمزاحمتهم اعلاميا وسياسيا فيما تعتبره قيادة الترابي الأرضية التي يستندون اليها وذلك في ظروف افتقادها للادوات السلطوية التي استخدمتها ضدهم ابان تحالفها مع نميري. من ناحية أخرى الحاجة للتقرب الى العراق من





صدام حسين



فاروق ابو عيسى

خلال الصله القوية في وعي قيادته بين حضوره السياسي السوداني وحماية الامن القومي العربي. والارجح على ضوء تحضيرات الاسلاميين النهائية حينذاك للانقلاب العسكري، ان التقرب الى الاجواء العسكرية السودانية عن هذا الطريق كان الهدف الرئيسي للاستعراب المفاجئ والسطحي من خلال محاولة التناغم مع الحضور العراقي.

هاتان الملاحظتان حول خلفية علاقة الاسلاميين السودانيين الحاليه بالعراق في طبيعة تعاملهم مع البعثيين السودانيين وخلال مرحلة ماقبل الحرب تتمشيان مع تحليل مقتضب لمدركاتهم لها. وفيما كشف احد قادة الجبهة القومية الاسلامية الاجندة الخفية وراء مواقفهم في صف العراق خلال الحرب بوضوح لن يتكرر، فإن الاحاديث التي أدلى بها د. **العرابي** لاتتناقض مع ذلك لان مؤداها يكمن في عبارة اسعفته بها فصحاته المراوغة وإن خانته فيها تقديراته لتطورات الوضع في العراق التي كانت وراء صراحة زميله - كما سنرى- وهي: **«أن بعض الباطل أهون من بعض»**. وكان زعيم الاسلاميين الجزائريين د.عباسي مدني قد اتخذ في بداية الازمه موقفا اعتبرها فيه فرصة لهبة الشعوب الاسلامية **«على انظمتها التي تورطها فيما آلت اليه الأمة بما في ذلك النظام العراقي الذي استخدم عاطفة الأمة العربيه والاسلامية مناديا بالجهاد لكي يضرب الاسلام بالأسلام»**، واعتبره صاحب كلمة حق أريد بها باطل حيث **«لاحكم الا لله»**. وقد ايد حديث **د. الترابي** فكرة أن الحرب ستترتب عليها آثار ايجابية في نفس الاتجاه لان «هذا الحدث سيستفز الحركة الاسلامية استفزازا بالغا وربما يحييها باقدار هائلة وستتولد طاقات هائلة» (لانه) ليس «لهذا الفراغ الا الاسلام،» غير أن ارتباطه بسلطة دوله- حريصه في الوقت نفسه على موقعها ضمن دول «الحل العربي» - جعل **د. الترابي** يتقمص شخصية الدبلوماسي المتحفظ محاولا التملص من الخطابية والوضوح الزاعقين لرصيفه الجزائري الذي كان وقتذاك يستعد لانقلابه (الديمقراطي) باستدرار التعاطف الشعبي لتقوية رصيده الانتخابي. فبعد الحاح من صحفي جريدة **الشعب** المصرية المتحمس، لمعرفة رأى الترابي في بيان عباس مدني اضطر لاستخدام فكرة **«الباطل الاهون»** في وصف السياسات العراقية المعنية. (الشعب، اوائل ١٩٩٠/٩)

اما بعد اجهاض مبادرة «الحل العربي» ووقوع الحرب على العراق بمستوى تدميري شامل بدا معه خلال الشهور اللاحقه لذلك ان النظام لن تقوم له قائمة أو- على الاقل- سيبدل طبيعته الاصليه بحثا عن مرتكزات مشروعية دينيه، فأن تحليلا شاملا بعنوان **«تحليل الواقع العربي على ضوء حرب الخليج: ايجابيات أم المعارك وسلبياتها»**، أعده **د.حسن مكي** مدير البحوث والدراسات الاستراتيجية في السودان ونشر في جريدة **القدس العربي** اليوميه اللندنيه بعد انسحاب العراق مباشرة على جزئين، يقدم فرصة نادرة للاطلاع على دواخل تفكير ومخططات الاسلاميين ازاء الموضوع. طبقا لهذه الدراسه التي تبدو كورقة عمل لصياغة خطة عمل سياسي فإن من الايجابيات الرئيسية للحرب- بالاضافة لهزيمة الغرب والمشروعية النفطية بمعنى من المعاني- **هزيمة المشروع العلماني البعثي القومي وتهيؤ الظروف في العراق للتحول الى مشروع ديني إسلامي**. فقد «فتحت ظروف الحرب العراق للاسلام (..) **والى حين من الدهر ظل الطرح البعثي للعروبه اساس خصومة وكيد للاسلام ولكن عادت النخبة العراقية الحاكمة فعدلت عن مشروعها العروبي وأصبح خطابها الفوقي قائما على الاسلام** وادخلت العراق في ظروف الحرب في تحالف مع الحركات الاسلامية على امتداد العالم مما اكسب المشروع الاسلامي بعدا وعمقا. ويبدو، بعد أن استقر الامر للنخبة العراقية الحاكمة، ان امر العراق سيتجه نحو الاسلام . وأن تبدل نظام الحكم، فكذلك ستؤول الراية للاسلام. وفرص العلمانية تتضاءل في العراق ان لم تكن قد انعدمت اذ لامجال في عراق الغد لمن يرفعون راية اللادينية(..) ومن المؤكد ان العراق في حاجة لمراجعة داخلية شامله تتوافق مع ماطرحه من شعارات حتى يتكامل منهج الخطاب السياسي مع حقائق الحياه في العراق وحتى يتم بعث دور المسجد والفكر الاسلامي وتطهير المجتمع من الالحاد والفساد واعادة بناء الجيش العراقي على متطلبات الفقه الاسلامي».. وبعد معالجة لوضع بعض دول «الامة المسلمه» في المنطقة العربية من هذه الزاوية يعود التحليل الى الوضع في العراق قائلا**«لقد كشفت حرب الخليج عورات كثيره منها ركاكة بنيان الدولة العلمانية مهما بلغت قوة بطشها وجبروتها** وفي تجلى ذلك في التصدع الذي اصاب الدولة العراقية وهي في ذروة محنتها حيث برزت اصناف من حركات المعارضة منها الطائفي والعرقي والعقائدي مما جلى حقيقة أن الاسلام وحده الكفيل بصياغة النسيج الاجتماعي والسياسي للشعوب الاسلامية، ولو أن قيادة العراق وشعب العراق قد وعيا درس المعركة وانه لاخلاص الا بالاسلام، فإنه يكون قد انتصر لتاريخه ومستقبله».

بحكم وقتية الظروف التي سمحت بخروج هذه الوثيقة فانه لايوجد مثيل لها في كشف منابع واستهدافات الاسلام السياسي السوداني- وربما غير السوداني- خلف مواقفه التأييدية للعراق بهذا الوضوح الكامل. وهي تتمشى مع ماتقدم حول طبيعة أطروحات جماعات اسلام- السياسه الفكرية الأساسية حول القوميه والقوميين وانعكاسها السياسي تجاه البعث في السودان في المرحلتين الدكتاتورية والديمقراطية ثم في تعاملهم مع العراق قبل الحرب الملطف بحاجتهم الذرائعيه لتداخلاته مع الساحة السودانيه المدنية والعسكرية.

لقد اثبتت التطورات العملية اللاحقه أن القطوف الدانيه للثمرة (الاسلامية) العراقية لم تكن الاوهاما انتجه فكر بائس توفرت له امكانيات التأهيل الاكاديمي والمعارف المتنوعة دون منهج للتحليل مشتق من تفاعلات البشر والتاريخ على الارض لابد منه للاستفادة من تلك الامكانيات. غير أن ذلك لايعادل القول بان نظام **الترابي- البشير** قد الغى استراتيجية الابتلاع او الوراثه التي قامت وتقوم عليها علاقته بالعراق لان هذا النوع من الاوهام (المقدسة) لايموت بسهولة. والمحتمل انها اصبحت خطة مكتومه تنفذ بالتقسيط عبر اوساط عراقيه يمكن الوصول اليها بقنوات الاتصال المتعددة بين البلدين واستقطابها لتنفيذ خطة سبق ان جربوها بنجاح مع نظام نميري، ببناء ركائز النفوذ المالي- التجاري والسياسي- التنظيمي المدني والعسكري خلال فترة تحالف ظاهري وثيق معه. وهي نفس الركائز التي استخدمت للانقلاب العسكري عندما تدخلت انتفاضة ١٩٨٥ الديمقراطية الشعبية التي اسقطت نظام نميري في مجرى خطة الاستيلاء من الداخل الاصليه. وليس من حاجة للتنويه بأن مثل هذه الخطة تقوم على افتراض بتشابه بين النظامين المايوي والبعثي وهو وهم أخر من اوهام الاسلاميين ينتهي بالإشارة إلى علاقات السودان والعراق القوميه والدينية والعالمثاليه والإنسانية معا.

اتفاق غزة - أريحا ..
لم يغلق ملف القضية الفلسطينية

أثبتت الصهيونية والحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ قيام اسرائيل أنها لاتفكر فى قضية السلام مع الفلسطينين إلا وفق مفهوم محدد يقوم على قاعدة ثابته تتكون من شقين: الفصل بين القضية الفلسطينية وبين الصراع العربى- الصهيونى. والفصل بين السلام والأمن- أى بمفهوم أمن اسرائيل كما هو فى حالة الحرب- وهذا يعنى أن احلال السلام على أساس هذه القاعدة هو تصفية القضية الفلسطينية وتذويبها فى مفهوم اسرائيلى- وتفريغ مفهوم الصراع العربى- الصهيونى - من مضامينه بعد تحييد الموقف العربى من القضية.

وكتاب **«اتفاق غزة أريحا»** الذى صدر مؤخرا للباحثة **نادية رفعت** والباحث **أحمد بهاء الدين شعبان** محاولة جادة لتجسيد هذه الحقيقة.

القسم الأول من الكتاب يناقش بعض آثار الاتفاق من الناحية السياسية والأمنية، بقلم الباحث **أحمد بهاء الدين شعبان.**

والقسم الثانى من الكتاب يناقش بعض آثار الاتفاق من الناحية الاقتصادية، بقلم الباحثة **نادية رفعت.**

وربما تكون الملاحظة الأساسية على القسم الأول من الكتاب ، هى أنه لم يشر إلى الاعتراف المتبادل بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولو أن الباحث ناقش هذا الاعتراف المتبادل فإنه كان سيصل الى حقيقة

مصطفى طيبة



ما أعطته قيادة م.ت.ف لاسرائيل وما أخذته منها- وهو ماتوصل اليه الباحث من خلال تحليله لنصوص اتفاق أوسلو. غير أن مناقشة الاعتراف المتبادل تكمن أهميته فى الرد على أنصار الاتفاق الذين يرون فى اعتراف اسرائيل بمنظمة التحرير الفلسطينية هو تراجع عن أحد ثوابت الفكر الصهيونى.

إن اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق دولة اسرائيل فى الوجود فى سلام وأمن .. ليس اعترافا سياسيا بدولة .. بل هو الى جانب ذلك اعتراف «بحق» اسرائيل الدولة فى الوجود وفى العيش بسلام وأمن. أى اعتراف اخلاقى بحق **(الشعب الاسرائيلى)** وهو نوع من الاعتراف بـ **(بحق تاريخى للشعب اليهودى)** فى فلسطين. لذلك فهو اعتراف يتجاوز كثيرا البعد السياسى الذى يحمله الاعتراف بدوله قائمة.

والاعتراف الفلسطينى بـ (الحق التاريخى) لليهود فى فلسطين ، كان يجب أن يقابله اعتراف اسرائيلى بـ (الحق التاريخى) للشعب الفلسطينى فى فلسطين. وهذا لم يحدث ولم يتضمنه الاعتراف الاسرائيلى. كذلك الاعتراف الفلسطينى ب (دولة اسرائيل) كان يجب أن يقابله اعتراف اسرائيلى بـ **(حق الشعب الفلسطينى فى تقرير مصيره واقامة دولته المستقلة على ترابه الوطنى)** وهذا أيضا لم يحدث ولم يتضمنه الاعتراف

الاسرائيلى.
(ومنظمة التحرير الفلسطينية هى مجرد (ممثل) وليست الممثل الشرعى أو الوحيد وهذا يعنى أن فى استطاعة الحكومة الاسرائيلية أن تستبدلها فى أى وقت، بمن تراه مناسبا من (الممثلين) ولأى سبب من الاسباب مثل عدم إنصياع (الممثل الحالى) للأوامر والتعليمات الاسرائيلية. (وهناك من يقول أن الاعتراف الفلسطينى متحقق منذ قرارات الجزائر عام ١٩٨٨. لكن هذا الاعتراف تجاوز تلك القرارات التى اعترفت فعلا (بدولة اسرائيل) ولكن على أساس شرطين هما

(١) أن يكون لإسرائيل حدود معترف بها.

(٢) أن يكون هناك اعتراف مواز بحق دوله فلسطين فى الوجود.

هذه الملاحظة لاتقلل من جدية تحليل **أحمد بهاء الدين شعبان** لنصوص الاتفاق العلنية والسرية، فخطورة هذا الاتفاق أن طرفا فلسطينيا قد أعطى على بياض، موافقته على «شرعية» خلق الدوله الصهيونية على التراب الوطنى الفلسطينى، ومهر بتوقيعه صك التنازل التاريخى عما لايملك التنازل عنه- لمصلحة من لايستحق التنازل.

ومايمكن استخلاصه من تحليل الباحث لبنود الاتفاق أن منظمة التحرير الفلسطينية قبلت فى الحقيقة السير فى طريق نهايته مجهولة، والنهاية المجهولة هى **مفاوضات ستجرى فى وقت لاحق لتحديد ما أسمته« الوضع النهائى» دون أى بيان لطبيعة «الوضع النهائى» بما يحتويه من مسائل جوهرية هى: القدس- الحدود- اللاجئون. المستوطنات.** وأولى المفاوضات التى ستجرى فى وقت لاحق موضوعها توسيع الحكم الذاتى ليشمل بقية الضفة الغربية، وهى قياسا على مابدأت اقامته فى غزه وأريحا، لاتعنى بقية الضفة الغربية.

فليست غزه كلها ولا أريحا بأكملها تحت الحكم الذاتى الفلسطينى، إنما هناك المستوطنات، هناك الأراضى التى تحتاجها مقرات الأمن الاسرائيلية لحماية المستوطنات، وهناك الدوريات والكمائن الاسرائيلية فى مفترق الطرق لحماية تنقلات المستوطنين وغيرهم. وهناك سيادة القانون الاسرائيلى، التى تعتبر استثناء عليها تطبيق قوانين يختارها الفلسطينيون على السكان الفلسطينين فى بعض شئونهم.

اتفاق اقتصادى تحت غطاء سياسى

تؤكد الباحثة **نادية رفعت** من خلال مناقشتها للملامح الاقتصادية لاتفاق غزه- أريحا أولا- أن **هذا الاتفاق لم يكن سوى صفقة تجارية ضخمة كان ينتظرها الكثيرون ويعدون لها العدة منذ زمن بعيد.** فالمستقبل الاقتصادى لمنطقة الشرق الأوسط الحيوية كانت محل دراسة دؤوبه على مدار الـ ١٠-١٥ سنه الماضية من قبل مؤسسات أكاديمية ومالية اسرائيلية وأمريكية وأروبية، انضمت لها فيما بعد بعض المؤسسات البحثية العربية، وعلى رأسها **«مؤسسة آرماند هامر للتعاون الاقتصادى فى الشرق الأوسط»** التى قامت بالتعاون مع **«جامعة تل أبيب»** بدراسات مبكرة جدا فى هذا المجال **و«جامعة هارفارد» و«معهد ماسيتشوستى للتكنولوجيا الأمريكى» و«مجلس دراسات الشرق الأوسط»** التابع «لجامعة اكسفورد» البريطانية **«ومؤسسة فريدريش ايبرت» الألمانية والمركز القومى لدراسات الشرق الأوسط» فى مصر، «البنك الدولى» و«المجموعة الأوروبية».**

وتستقرئ الباحثة **نادية رفعت** هذه الدراسات فترى أنها لاتختلف كثيرا فى جوهرها عن مشاريع التنمية الاقتصادية لبلاد الشرق الأوسط التى طرحت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية والتى كانت تهدف للحفاظ على المنطقة تحت جناح الغرب، فاغلبها يدعو الى تبنى سياسات تحقق المصالح الحيوية للرأسمالية الغربية والاحتكارات الدولية وترسخ من أشكال التبعية والهيمنة المباشرة وغير المباشرة على دول هذه المنطقة الهامة بمواردها وموقعها.

وأشكال التعاون الاقليمى المقترحة تصب جميعها فى دعم الوضع الاقتصادى والاقليمى لاسرائيل. فقد أصبحت مسأله التعاون الاقليمى هامة جدا بالنسبة لإسرائيل - نظرا لتفاقم المشاكل الهيكلية التى يعانى منها الاقتصاد الاسرائيلى. وهى مشاكل لازمت الاقتصاد الاسرائيلى منذ نشأته نتيجة التناقض الحاد بين أهداف وطموحات اسرائيل العسكرية والمدنية الضخمة من جهة، وأمكانياتها وقدراتها الذاتية المحدودة من جهة أخرى.

وترى الباحثة أنه **من الصعب الفصل بين الجانب الثنائى من اتفاق اوسلو والجانب الاقليمى** فكلاهما يتداخلان ويلتحمان. فكثير من المشاريع المطروحة على المستوى الاسرائيلى- الفلسطينى تصب فى نطاق الطموحات الاقليمية الاسرائيلية وتمهد لها، وتحول «الكيان الفلسطينى» بالفعل الى رأس جسر لإسرائيل نحو العالم العربى.

فالمادة (١٦) من الملحق (٣) من الملاحق السرية تنص على أن «تتعهد الحكومة الذاتية الفلسطينية بالعمل على مساعدة اسرائيل فى الحصول على مشاريع تجارية واقتصادية فى الدول العربية بعد توقيع معاهدات السلام مع الدول العربية الأخرى. وترى دراسة لجامعة هارفاد أنه فى حين قد توجد صعوبات فى بداية الأمر فى اقامة علاقات تجارية بين اسرائيل والأردن. «فقد تنشأ نوع من التجارة غير الرسمية بين الأردن واسرائيل أو بين أسرائيل وربما أيضا بقية العالم العربى من خلال الضفة وغزة حتى فى غياب اتفاقيات تجارية صريحة». ويرى إمكانية أن تمتد منطقة التجارة الحره لتشمل مصر وسوريا ولبنان وربما دولا أخرى فى الشرق الأوسط. ويشير صندوق النقد الدولى الى «الموقع الجغرافى للأرض المحتلة -، ومالدى سكانها من خبرة فى التعامل مع الاسرائيليين والعرب على حد سواء، من شأنه أن يجعل الآراضى المحتلة نقطة التقاء مهمة للتجارة والسياحة فى المنطقة». أى أن يتحول الاقتصاد الفلسطينى الى رأس جسر لإسرائيل نحو العالم العربى ويقوم بدور الوسيط والسمسار بينهما.

شيمون بيريز طرح خيار اسرائيل **«أن تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على عدد من الفلسطينين الذين تحكمهم، أو أن تكون اسرائيل الكبرى اعتمادا على حجم واتساع السوق التى تحت تصرفها»**

والدعوة إلى الانخراط فى نظام اقليمى **شرق أوسطى** هى دعوة لقيام اسرائيل الكبرى، وإتفاق غزة-اريحا يمهد الأرض العربية لقيامها.

لقد جاءت دراسة الباحثة **نادية رفعت** الموثقة تأكيدا لحقيقة أن اتفاق غزة- اريحا هو اتفاق إذعانى، وهو مدخل لمرحلة إنتقالية وساحة صراع قوى وإرادات تبدأ فى تحديد مستقبل المنطقة العربية.

هل نقرأ قريبا كتابا لنادية رفعت يوضح الأضرار- التى ستلحق بالاقتصاديات العربية فى ظل وجود اسرائيل «القوة الاقليمية الكبرى» فى النظام الشرق أوسطى؟

التناقض الحاد.. سمة الموقف الأمريكي تجاه «التيار الإسلامي المتطرف»

أمريكا فى حالة انتظار ... لكن.. ماذا تنتظر؟!!

سمير كرم

رسالة واشنطن

قبل نحو ثلاث سنوات شرعت «الاكاديمية الأمريكية للآداب والعلوم فى تنفيذ مشروع ضخم لدراسة «الأصولية الدينية الحديثة» تحت إشراف واحد من ابرز وأشهر أساتذة التاريخ الدينى فى أمريكا، إن لم يكن أبرزهم على الأطلاق، واسمه دكتور مارتن مارتى وهو استاذ فى جامعة شيكاغو.. وهى بدورها جامعة ذات تاريخ عريق فى مجال الدراسات الانسانية.

وقبل فترة صدر المجلد الأول من خمسة مجلدات ستشملها الدراسة. وقد جاء فى نحو ٩٠٠ صفحة من القطع الكبير وعلى الرغم من أنه يعد بمثابة المقدمة العامة للدراسة إلا أنه تناول كل الأصوليات الدينية السابقة فى العالم اليوم من اليابان إلى أمريكا ومن اندونيسيا إلى إسرائيل والعالم العربى مرورا بالهند وايران.. الخ.

وحدها **«الاصوليات الاسلامية» شغلت أربعة فصول من الكتاب..** أما الاصوليات الأخرى (يهودية وبوذية وهندوسية ومسيحية.. الخ) فقد عولج كل منها فى فصل واحد.

ولسنا بصدد عرض هذا المجلد. لكنه يذكر فقط كدليل على مدى الاهتمام «الأكاديمى» الذى تحظى به الظاهرة الأصولية فى أمريكا من جوانبها المختلفة.. على النقيض تماما من ندرة التصريحات أو البيانات

وارن كريستوفر
وزير خارجية الولايات المتحدة



«السياسية» الرسمية التى تسمع فى الولايات المتحدة عن الظاهرة.

وتجدر الاشاره هنا أيضا إلى أن الدراسة فى مجلدها الأول - الذى ستتلوه أربعة مجلدات أخرى- تقر من البداية بأن الكلمات الثلاث التى يتكون منها اسم المشروع الضخم «الأصوليات الدينية الحديثة» هى بحد ذاتها مفاهيم تستعصى على التحديد... بمعنى كلمة «الأصولية» وكلمة «الدين» وكلمة «الحداثة» هى جميعا مفاهيم عليها اختلافات عميقة فى الثقافة المعاصرة بشكل خاص، وأن هذه الاختلافات تنشأ عن وتؤدى إلى تباين هائل فى التيارات الفكرية والسياسية والاجتماعية... وذلك فضلا عن «آلام الحساسية» التى تنشأ مع كل محاولة تتناول هذه الظاهرة التى لم يعد بالإمكان تجاهلها، والتى تشير الدلائل - على حد قول المشرف على الدراسة الدكتور مارتى- إلى أنها ستبقى معنا لزمن طويل».. فهى تخوض أشكالا مختلفة من «القتال»: «تقاتل ردا على..» و«تقاتل من أجل...» و«تقاتل إلى جانب...» و«تقاتل ضد...» وتقاتل تحت راية..»(...)

كما تجدرالاشارة أخيرا إلى مايقوله مارتى فى تقديمه للتعريف بالمشروع الكبير إلى «صدور هذه الدراسات عن العالم المسمى بالغرب، حيث مجال الحداثة والليبرالية والعلمانية وانجازاتها حيث بدا أن الأصولية فى تراجع أو انطفاء، وفى وقت يجد فيه الغرب أن برامجه ومخططاته المفاهيمية فى حالة من الفوضى (بعد أن أصبحت الماركسية محاطة بالشكوك من داخلها ومن خارجها). إن صعود هذه الأصوليات أيضا على التراب الغربى- حيث أخترع هذا اللفظ نفسه قبل نحو سبعة عقود مضت- يوحى هو ذاته بهذه الحالة من الفوضى».

ولعل هذه أول وأكبر محاولة أمريكية للتصدى الفكرى لظاهرة الأصولية خارج إطار «مصانع الأفكار» المعنية بالجوانب السياسية البحتة .. والتى تخدم سياسات حكومية محددة. وهى بهذا المعنى تذكرنابحقيقة لها أهميتها فى أى محاولة لفهم **أين تقف**

الولايات المتحدة من ظاهرة التطرف والعنف المسلح باعتبارها جزءا من ظاهرة أكبر هي الأصولية؟! وهي وأنه، خلافا لأوروبا ، ليس هناك مفكرون عظام أمريكيون متخصصين في الإسلام.. التاريخ والحضارة والفكر.

الرؤية الأمريكية لأي من هذه الأبعاد الاسلامية تتم من خلال عيون خبراء السياسة والأقتصاد... والاستراتيجية . خبراء النفط والأمن والتجارة.

عندما يفكر صانعو القرار الأمريكيون في أي من الشئون الاسلامية فأنهم لايجدون «مراجع عليا» موثوقة يمكن الأخذ برأيها ومشورتها. وصحيح أن في أمريكا أعدادا كبيرة من «مصانع الأفكار» التي وجهت اهتماماتها في السنوات الأخيرة للشؤون الاسلامية. ألا أن الذين يعدون فيها خبراء بالشؤون الاسلامية هم بالدرجة الأولى من الدارسين السياسيين أو الاقتصاديين..

باختصار ليس هناك تراث أمريكي في الدراسات الاسلامية يوازي نظيره في أوروبا. ولهذا أسبابه التاريخية في علاقة أوروبا بالعالم الاسلامي. بالشرق الأوسط وجنوب آسيا وحتى أطراف الشرق الأقصى. وان كان هذا لايوفر عذرا كافيا للأمريكيين لأن الاتصال بالمسلمين في «العالم الجديد» بدأ مع بدايات الغزو الأوروبي لأمريكا. فقد كان بين الأفارقة الذين «استوردهم» الغزاة البيض في القارة الأمريكية من البدايات الأولى لاستخدامهم كعبيد أفارقة مسلمون.

وإذا كان صناع السياسة وصناع القرار في الولايات المتحدة يظهرون عزوفا واضحا عن الخوض في القضايا المتعلقة بالشئون الاسلامية حتى في أوج الاهتمام العالمي بها، فأن هذا لايعني أنهم يتجنبونها في ممارستهم أو تخطيطهم للسياسة أو في عملية صنع القرار.



عمر عبد الرحمن الجذور الأفغانية

ولابد- بعد هذه المقولة - من إضافة مهمة هي أنه على قلة المناسبات التي يتحدث فيها السياسيون الأمريكيون ،صانعو القرار عن الشأن الاسلامي فانه مما يزيد من صعوبة فهم آرائهم ومواقفهم أن حساسيات كثيرة تجعل من الضروري التزام الحذر في تصديق أو عدم تصديق مايقولون.. أي في التمييز فيما يقال بين مايعبر حقيقة عن الآراء والمواقف الأمريكية وبين مايضمره المسؤولون الأمريكيون.

أن افتراض التطابق بين مايقوله المسئولون الأمريكيون في هذا الشأن ومايعتقدونه فعلا- أو ما يخططون .. مخاطرة تستوجب الحذر في أقل تقدير. ذلك أن الحذر من جانب المسئولين الأمريكيين من «حساسيات» الموضوع هو حذر من يخطو داخل حقل ألغام كثيف لايملك خريطة واضحة له.

ولعل أصرح ماقيل في هذا الصدد كلام بدأ به **بيتر رودمان** الاستاذ في معهد الدراسات الدولية المتقدمة بجامعة «جونز هوبكنز» الأمريكية والدبلوماسي السابق- مداخلة له في حلقة دراسية كان قد عقدها معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى (والمعروف بعلاقته الوثيقة بأجهزة السلطة في اسرائيل). فقد قال **رودمان:**

«ليس هناك نوع من القضايا مسبب لعذاب صانع السياسة مثل هذا الموضوع. أن الناس في الحكومة قادرون على التعامل مع الأمور التكتيكية.. اما هذا النوع من المشكلات فيجبرهم على أن يفكروا ليس فقط بشأن الاستراتيجية أنما أيضا بشأن المسائل الأساسية للفلسفة السياسية. ولهذا فإنهم بطبيعة الحال يتوجهون إلى الدارسين يطلبون الارشاد. ولكنهم أيضا لايستطيعون الافلات من مسئولية توجيه أسئلة فجة مثل: هل تشكل السياسات الاسلامية خطرا علينا؟ واذا

★ **هل صحيح أن "التيار الاسلامي المتطرف" هو البديل كخطر استراتيجي بعد انهيار النظم الشيوعية؟**

كان الأمر كذلك فماذا يمكننا أن نفعل؟.

الى هنا ينتهي الحد الأقصى من المصارحة الذي يمكن أن يتحدث به مسؤول أمريكي سابق... وأماالأي مسؤول امريكي حالي فان الخط الأحمر يقع قبل ذلك بكثير. ولهذا فان الطوفان الأخير من التصريحات العلنية من جانب عدد من المسؤولين في ادارة الرئيس **كلينتون** بشأن «المشكلة الاسلامية» أو «مشكلة الاسلاميين»قد لفت الأنظار والانتباه واستدعى التوقف من جانب المحللين والمعلقين لمعرفة ماإذا كان يحمل دلالات أو مؤشرات على سياسة جديدة للأدارة الأمريكية أو تغيرات في الاتجاه هنا أو هناك... أو حتى مجرد تلميحات إلى قرارات سياسية في مرحلة الاعداد أو مرحلة الاقتراب من التنفيذ.

وبطبيعة الحال لم يكن طوفان التصريحات «المسئولة» من رجال ادارة الرئيس **كلينتون** البارزين في هذا الشأن طوفانا حقيقيا.. خاصة إذا قيس مثلا بتصريحاتهم عن هاييتي أو كوريا الشمالية او المشكلات التجارية مع اليابان... أو حتى مع مذابح رواندا . انما اعتبر طوفانا بالمقارنة بسياسة الصمت السابقة.

فقد تحدث عن موقف أمريكا من مشكلة **«المتطرفين الاسلاميين»** وخلال فترة لم تزد على عدة أيام كل من **انتوني ليك** مستشار الرئيس الأمريكي للأمن القومي- وهو رجل «قليل الكلام» بشكل عام وان كان من المعروف أنه من «أكبر الأدمغة» في ادارة كلنتون، **وصارك باريس** مساعد وزير الخارجية الأمريكية بالوكالة لشئون الشرق الأوسط. وأيضا **روبرت بلليترو** مساعد وزير الخارجية لشئون الشرق الأوسط والذي يعد من أبرز خبراء الادارة بشئون المنطقة العربية (كان سفيرا في **تونس وفي مصر**...وخدم قبلها في عدد من الدول العربية والاسلامية في مناصب دبلوماسية أدنى)./ بل كانت للرئيس **كلنتون** نفسه إشارات شديدة الإيجاز لكنها نادرة حول موقف أمريكا من الإسلام من ناحية.. من تطرف المتطرفين من ناحية أخرى.

وشملت التصريحات أيضا كثيرين ممن يعدون في الدوائر السياسية في واشنطن «خبراء غير حكوميين» في شئون العالم الاسلامي.. وهؤلاء في غالبيتهم من المسئولين السابقين الذين ينتقلون من المناصب الرسمية إلى مراكز الابحاث ومصانع الأفكار» ويبقى لهم- ولو بصفة شخصية -

حضورهم الاستشارى فى بعض أجهزة السلطة حيث تناقش السياسة ولاتتخذ قرارات.

وفى كل الحالات التى تحدث فيها هؤلاء خلال الأيام السابقة كان المدخل هو الوضع **الراهن فى الجزائر**... وان اختلفت المنابر التى تحدثوا فيها:

* **انطونى ليك** قال أمام «معهد واشنطن...» مايتوقعه أى طالب جامعى فى سنته الدراسية الأولى» **الاسم ليس المسألة. خصمنا هو القمع والتطرف**. وقال أيضا- وهو مالم يتوقعه أحد- **أن الادارة الأمريكية مستعدة لمد الأيدى إلى «النشطين الاسلاميين من الجزائر إلى الجنوب، من الضفة الغربية وغزة إلى تعز،و الأردن اذا هم كفوا عن حملات العنف».. ان** واشنطن **«مستعدة للاعتراف بدول اسلامية تظهر من خلال انتخابات سلمية أو من خلال حوار مع السلطات القائمة وتتجنب درب التطرف الذى تسير فيه ليبيا والسودان وايران والعراق...»**

وحذر ليك من ايجاد «تقسيم جذرى يضع التقاليد الديمقراطية الليبرالية للغرب ضد الاسلام والتقاليد الدينية الآخرى.. كذلك فاننا نرفض الفكرة القائلة بأن التأكيد من جديد على القيم التقليدية فى العالم الاسلامى لابد فى النهاية أن تتصارع مع الغرب أو مع المبادئ الديمقراطية.. ومضى فحذر من «النزعة الاسلامية المتطرفة التى تتحدث بلغة قديمة قوامها الكراهية والخوف والتعصب».

* **مارك باريس** قال فى شهادة أمام اللجنة الفرعية لافريقيا التابعة للجنة الشئون الخارجية فى الكونجرس **أن الادارة الأمريكية تحث حكومة الجزائر وجبهة التحرير العظمى الجزائرية على توسيع قاعدة الحكم لتضم القادة الاسلاميين من أجل نزع فتيل الصراع**...«أن على الحكم أن يجد وسيلة لادخال العناصر غير الموالية من السكان فى عملية لرسم مسار ديمقراطى جديد للجزائر. وأهاب باريس بحكومة الجزائر أن تجرى محادثات «مع الجماعات الاسلامية التى تشجب العنف والتكتيكات الارهابية».

بل لقد ذهب باريس إلى حد ابلاغ الكونجرس ردا على سؤال من أحد النواب بأن **الادارة الأمريكية لاتعتبر جبهة الخلاص الاسلامية الجزائرية مسئولة عن أعمال ارهاب ارتكبتها جماعات متحركة أخرى بعضها يتنافس مع هذه الجبهة على السلطة.**

* أما **روبرت بلليترو** فكان حديثة أمام «مجلس سياسة الشرق الأوسط»- وهو واحد من مراكز الأبحاث الجديدة الكثيرة فى واشنطن- وفيه قال كلاما شبيها للغاية بما قال زميلة باريس: **«لايستطع قادة الجزائر أن يخففوا هذه الأزمة عن طريق الاعتماد المفرط على السياسات القمعية».. أن الولايات المتحدة تشجع على قيام حوار بين طرفى الأزمة وتأمل بأخلاص أن تساير الافعال أقوال حكومة الرئيس الجزائرى الأمين زروال عن عرضها الدخول فى حوار مع جبهة الخلاص».**

وأكد بلليترو عبارات ليك السابقة «اننا كحكومة لسنا فى نزاع مع الاسلام أن هناك جماعات اسلامية كثيرة شرعية ومسئولة اجتماعيا وذات أهداف سياسية مشروعة.

ولقد تركت تصريحات المسئولين فى ادارة كلنتون- خاصة وأنها توالت خلال أيام معدودة- انطباعات أساسية لدى كافة المراقبين والمحللين.

الانطباع الاساسى **إن إدارة كلنتون تريد أن تجنب نفسها الوقوع فى ورطة استعداء أكثر من مليون مسلم فى انحاء العالم انها فى الوقت نفسه تعتقد بإمكان التوفيق بين «الاصولية الاسلامية» والتقاليد الغربية للديمقراطية . وانها لاترى بديلا عن الحوار بين «الاسلاميين» وغيرهم، وخاصة بينهم وبين السلطة، بالاخص الجزائر حيث تبدو الأزمة أكثر إلحاحا وخطورة**

وقد لايختلف كثيرون على هذه الانطباعات العامة..

لكن الخلافات تبدأ عندما يبدأ الدخول فى الاستنتاجات السياسية من هذه التصريحات: هل هى تشكل تحولا أو تغيرا فى سياسة الادارة الأمريكية؟ هل هى تحذير مقصود من واشنطن للأنظمة التى تواجه أزمات مع «المتطرفين الاسلاميين» من الاعتقاد بأن الولايات المتحدة يمكن أن تقف فى صف هذا الجانب او ذاك فى هذه الأزمات؟ أم أنها بمثابة إظهار استعداد لدى واشنطن لاستقبال مرحلة جديدة ترى أنه سيكون من الحتمى فيها التعامل مع«حكومات اسلامية» .. سواء كانت على غرار حكومة الجمهورية الاسلامية فى ايران أو لم تكن؟



عباس مدنى جبهة الأنقاذ غير مسئولة عن الارهاب!

وقد لايعدو التفسير الأقرب إلى الصواب لتصريحات المسئولين الأمريكيين ان يكون اعلاناصريحا بأن الولايات المتحدة لاترى فى المرحلة الراهنة حلا لمشكلة «التطرف الاسلامى» سوى بادماجه فى العملية السياسية- الديمقراطية كطريقة لتوجيهه نحو الاعتدال.. مع ذلك فان هذا التفسير لايخلو من تعقيدات . **فان التصريحات الرسمية الأمريكية لم تحل صعوبة التمييز بين ماهو متطرف وماهو غير تطرف.. بين المتطرفين والمعتدلين فى «التيار الاسلامى»**. وهى فضلا عن ذلك لم تحل **مشكلة التناقض بين «التقاليد الديمقراطية الليبرالية» للغرب والتقاليد الدينية كما يطرحها الاسلاميون على اختلاف مواقعهم.**

أن حل هذا التناقض لايأتى بمجرد الادعاء بأنه لاتناقض.. أو بأنه «لاصراع بين الحكومة الأمريكية والاسلام».

إن ماتعكسه التصريحات الرسمية الأمريكية فى الحقيقة- بنظر كثيرين من المسئولين السابقين والخبراء والمؤسسات البحثية الخاصة- هو حالة قلق عميق لدى الادارة الأمريكية من التطورات المحيطة بحركة التيار الاسلامى السياسية، ويزيد من عمقه شعور لدى الادارة الأمريكية بحدود قدرة الولايات المتحدة على الفعل، فى وقت تشعر فيه بضغوط أكيدة تتعلق بمالها من مصالح خارجية فى مناطق الأزمات وعلاقاتها بحكومات هذه المناطق. وتتعلق - من ناحية أخرى بمحاولة تحديد «مركز الخطر الرئيسى وما اذا كان هذا المركز هو ايران... وطبيعة الخطر على الولايات المتحدة نفسها، وما إذا كان مباشرا أو غير مباشر.

وبالنسبة لكثيرين من المسئولين وغير المسئولين فى واشنطن فإن السؤال عن طبيعة الخطر من «التيار الاسلامى المتطرف»وما اذا كان يهدد الولايات المتحدة مباشرا ام لا.. لم

يعد قائما منذ أن وقع انفجار «مركز التجارة العالمية فى نيويورك وكشفت «المواجهة» المتهم فيها الشيخ عمر عبد الرحمن الزعيم الروحى للجماعة الاسلامية وأتباعه لتنفيذ تفجرات مماثلة وعمليات اغتيال واختطاف سياسية وأعمال تخريبية اوسع نطاقا.

ولقد كان من الطبيعى أن تصدر التعليمات عن أعلى مستويات الادارة الأمريكية إلى المسئولين فيها بأن يوضحواسياسة الادارة بطريقة - أكثر صراحة ووضوحا، بالطريقة المألوفة.. أى بواسطة تصرحات تنسب فقط إلى «مسئولين فى الادارة»، وذلك بعد أن أثارت التصريحات الرسمية المنسوبةالى أصحابها- بمن فيهم مستشار الرئيس للأمن القومى- موجات وراء موجات من الاسئلة والتفسيرات «مسئولون أمريكيون» قالوا: «ليس هذا وضعا سهلا . ان المعتدلين خائفون من أن يظهروا للعيان. الراديكاليون والمتطرفون فى صعوبة هى كيف نفكك هذا الوضع. الطريقة الوحيدة هى من خلال نية جادة للحوار».

مسئولون فى الادارة الأمريكية قالوا أيضا: احذروا رسم خطوط متوازية بين الجزائر وايران، ليس لواشنطن تاريخ من التدخل فى الجزائر ولم يتوحد موقفها مع جبهة التحرير الوطنى الجزائرية كما كان الحال مع نظام حكم الشاه فى إيران. الاستثمارات الأمريكية فى الجزائر محدودة والمساعدات الامريكية للجزائر محدودة أيضا.. ولم يكن الوضع كذلك إبان حكم الشاه.

والمعنى «الصريح» لهذه التصريحات **إن واشنطن لاترى خطر عداء على الطراز الايرانى تجاه الولايات المتحدة اذا ما وقع ماتخشاه وهو أن تسقط السلطة فى الجزائر بأيدى جبهة الإنقاذ الإسلامية.** فهل هذا المعنى رسالة موجهة إلى جبهة الإنقاذ ..أم أنه تحذير موجه إلى الحكومة الجزائرية؟

وقد تعارضت هذه التصريحات الأمريكية- بصورها ودرجاتها المختلفة -مع موقف فرنسا الرسمى فى وقت كان فيه الان **جوبيه** وزير الخارجية الفرنسى يجرى محادثات مع الوزير الأمريكى **كريستوفر** فى واشنطن وكان جوبير قاطعا فى صراحة فى الرد على أسئلة الصحفيين فى ختام محادثاته مع كريستوفر: **«اذا تولت جبهة الانقاذ الاسلامى السلطة فانه ستكون لذلك عواقب لايمكن حصرها.. قد يكون هناك ممثل إسلامى فى الجزائر يمكن التحدث إليه. ولكن الحركة فى مجموعها متطرفة، إرهابية، معادية لأوروبا ومعادية للغرب».**

ولم تسفر محادثات كريستوفر -**جوبيه** عن نتيجة «غريبة» فيما يتعلق بالجزائر أو «الحركة الاسلامية».. بقيت المواقف - أخذت الأمور على ظاهرها- كما هى: فرنسا تعارض بوضوح وأمريكا تبقى على حوارها مع الاسلاميين الجزائريين وتدعو الحكومة الجزائرية للدخول فى حوار معهم بغير إبطاء.

ويعتقد المسئولون الأمريكيون أن هناك مايخيف فرنسا ولايخيف أمريكا من احتمال استيلاء جبهة الانقاذ على السلطة فى الجزائر. وهو نحو مليون مهاجر جزائرى من بلادهم إلى فرنسا فور وقوع مثل هذا التطور.. وحتى إذا لاح قريب الحدوث.

ولعل من المهم أن نلاحظ أن هناك أمريكين- خارج ادارة كلنتون طبعا- يتبنون ازاء هذه القضية موقف فرنسا..لاموقف أمريكا.

دانيل بايبست رئيس تحرير فصلية الشرق الأوسط التى بدأ صدورها مؤخرا- وهو من خبراء الشرق الأوسط الأمريكيين ذوى الميول اليمينية- قال فى المؤتمر نفسه الذى تحدث فيه **بللبترو أنه يتعين على الولايات المتحدة أن تناهض كل الحركات الأصولية فى الشرق الأوسط بغض النظر عما إذا كانت تعمل أولا تعمل داخل الأطر الدستورية... هل الاسلام هو العدو؟ لا. لكن الاسلاميين الاصوليين أعداء .** كل هذه الحركات متطرفة فى عدائها للأمريكيين ، خلافا للأشكال التقليدية الأكثر اعتدالا فى الاسلام». **بل ذهب بايبست- اليمينى - إلى حد الدعوة للتعاون مع اليسار ضد الجماعات الإسلامية المتطرفة.**

جبون إيسبوزيتو مدير مركز التفاهم الاسلامى والمسيحى فى جامعة «جورج تاون» الأمريكية و أحد أبرز المؤلفين الأمريكيين فى قضايا الاسلام السياسى- اتخذ موقفا معاكسا تماما لموقف بايبست . **حذر من «إضفاء صورة شيطانية على الحركات الأصولية الاسلامية.. انكم اذا ماسمحتم لجماعات اسلامية بالعمل علنا فى المجتمع فانها تتغير مع الوقت لاتعود تشكل تهديدا للحكم».**

ديرك فانديوال- الاستاذ بكلية دار تموث الجامعية- قال أمام اللجنة التى تحدث أمامها **مارك باريس فى الكونجرس** : أن كلا الطرفين (فى الجزائر): الحكومة، والاسلاميين مسلح ويزداد تنظيما من أجل هدف محدد هو القضاء على الطرف الآخر المعارض». وهذا موقف وسط بين موقفى بايس وإيسبوزيتو السابقين.

كل إضافة من مسئول أو دارس تزيد تعقيد المسألة.. وتطرح مزيدا من التساؤلات عن موقف الادارة الأمريكية وعن دوافعها .. وما ترمى اليه . خاصة وأن الجوانب غير المعلنة من الأفكار الرسمية الأمريكية- التى تسهم بالدور الأكبر فى عملية صنع القرار الأكثر أهمية بكثير من الجوانب المعلنة الأمر الذى يمكن ادراكه فى ضوء «الحساسية» الشديدة للموضوع.

لقد جاء وقت.. -عقب تولى إدارة **كلنتون** المسئولية مباشرة- شعر فيه الاستراتيجيون من داخل الحكومة الأمريكية بأن «المتطرفين الاسلاميين قد ادخلوا أنفسهم وأمريكا فى مرحلة خطرة من المواجهة عندما أقدموا بعد أقل من شهرين من بداية رئاسة كلنتون على تنفيذ الانفجار فى مركز التجارة العالمية فى ٢٦ فبراير ١٩٩٣ . كان هذا العمل فى نظر الاستراتيجيين الأمريكيين بمثابة خطوة البداية فى عملية «أمركة الصراع» الذى يشنه الاسلاميون، وذلك بشن هجمات داخل الولايات المتحدة، القصد منها رفع الثمن الذى تدفعه واشنطن مقابل تأييدها للحكومات التى يعمل أولئك الاسلاميون ضدها.

كان هذا أول مؤشر على أ ن التيار الاسلامى المتطرف - خاصة فى الشرق الأسط - سيفرض على أمريكا وعلى مركزها فى الشرق الأوسط أخطارا مباشرة. وكان فى الوقت نفسه- وفى رأى المحللين الاستراتيجيين داخل الحكومة الأمريكية- دليلا على أن المسعى الأمريكى لتعميم التجربة الديمقراطية على الطريقة الأمريكية فى العالم يمكن أن ينتج نقيضه.. أى أن

*** الإدارة الأمريكية تواصل بحثها عن "المعتدلين" فى قلب ظاهرة التطرف.. والجماعات الاسلامية تعلق آمالها على عودة التعاون مع واشنطن إلى سابق عهدها.**

يسمح لمجموعات «مناهضة للديمقراطية» بأن تأتى على السلطة لتفجر الديمقراطية.. سواء جاءت اليها بقوة السلاح.. أو بالوسائل الديمقراطية.

مع ذلك فإن الرأى السائد بين هؤلاء الاستراتيجيين هو أن الاستقرار هو سمة الأوضاع فى الشرق الأوسط منذ سنوات طويلة، خلافا لما كانت تتميز به من قلاقل فى الماضى. **فالحكومات القائمة مستقرة فى السلطة منذ نهايات الستينات–** بل إن الأردن على سبيل المثال– استقرت السلطة فيه منذ أن كان الجنرال ايزنهاور رئيسا للولايات المتحدة.. وقد أعقبه ثمانية رؤساء. وفى الوقت نفسه فإن المتطرفين الاسلاميين لايملكون الأدوات اللازمة للحكم.. مهما كانت قدرتهم على التسبب فى متاعب للحكومات القائمة، وأنهم يرتبطون بقوى خارجية أكثر مما يعتمدون على قاعدة شعبية داخلية.

مع ذلك فإن استراتيجيين فى الحكومة الأمريكية لم يمارسوا علنا النقد الذاتى– أو الاعتراف– اللازم.. حتى بعد أن تبين لهم أنهم هم أنفسهم من بين القوى الخارجية التى يعتمد عليها المتطرفون الاسلاميون فى حركتهم. وهو أمر لم يعد يمكن اخفاؤه بعد أن تبينت الجذور «الافغانية» **للمجموعة الملتفة حول الشيخ عمر عبد الرحمن والتى بدأت خطتها «لأمركة الصراع» حين نفذت انفجار مركز التجارة فى نيويورك.**

بدلا من ممارسة النقد الذاتى ظهرت تفسيرات «تحتية» من المحللين الأمريكيين من نوع: العراق وراء هذه العمليات. وأغرب التفسيرات ماقيل– فى جلسات سرية للكونجرس الأمريكى– **أن بعض حكومات الشرق الأوسط تريد إدخال أمريكا فى صراعها مع العطرف الاسلامى.. ليس فقط لحسم معركتها ضده، بل لحجب أى تفكير لدى الحكومة الأمريكية فى خفض مساعداتها.** وكان هذا التفسير موجها لاسرائيل.. كما لغيرها ولأنه طال اسرائيل فإنه لم يكتسب شعبية كافية فى الكونجرس.

وعلى الجانب الآخر من التل كان هناك من يأخذ بالتحليل القائل بأن «المتطرفين الاسلاميين» يشغلون فى التفكير الأمريكى الفراغ الذى نشأ عن سقوط الشيوعيين، أن أمريكافى بحثها عن عدو استراتيجى أو خطر كبير جديد لمرحلة مابعد نهاية الحرب الباردة تجد فى المتطرفين الاسلاميين غايتها. لهذا نجد أن هناك من يعتقد أن تصريحات المسؤولين الأمريكيين التى تلاحقت أخيرا «وتحدثت باعتدال شديد عن المتطرفين» إنما تقصد إلى نفى النظرية القائلة بأن الولايات المتحدة تهيئ نفسها لصراع طويل ضد المتطرفين الإسلاميين على غرار صراعها السابق ضد الشيوعية العالمية..

لكن هل يصل النفى الرسمى الأمريكى لهذه النظرية إلى المدى الذى يتطلبه عمليا؟ هل تكف واشنطن عن اعتبار ايران مركز الخطر؟ هل تواصل واشنطن سياسة محاصرة العراق حتى لايقال أنها تستعد لأحياء دوره ليكون جزءا من حرب ضد تيار التطرف الاسلامى.. وقد قيل هذا بالفعل فى مناقشات واشنطن العديدةلهذا الموضوع؟

ويرى آخرون أن اسرائيل هى صاحبة المصلحة الأولى والاساسية فى تلقين الادارة الأمريكية النظرية القائلة بأن خطر المتطرفين الاسلاميين هو الخطر الموازى للتهديد الشيوعى.. لأن اسرائيل تبحث لها عن عدو استراتيجى فى الشرق الأوسط بعد زوال «التهديد السوفيتى». وفى هذا الاتجاه نفسه تظهر تحذيرات من الظن بصحة أو صدق رغبة الولايات المتحدة فى أن ترى الديمقراطية تسود الشرق الأوسط فعلا. ليس هذا فى مصلحة أمريكا.. وليس – بالأخص – فى مصلحة إسرائيل.

فى هذا كله لاتستطيع الادارة الأمريكية– بما قالته رسميا وماتقوله بأساليب غير رسمية.. ومالاتقوله– أن تزعم أنها تعرف عن جذور الصراع وحقائقه أكثر مما يعرفه من كانت أيديهم فى النار. ولهذا فإن النصائح الأمريكية ينبغى أن تؤخذ على أنها تتوجه بدوافع المصالح الأمريكية بالدرجة الأولى بصرف النظر عما تعنيه بالنسبة للحكومات أو الحركات المتطرفة التى تؤجهها بالعنف.

ووراء الادارة الأمريكية تاريخ – يحوطه غموض لايمكن «الاستهانة به» من العلاقات مع الحركات الاسلامية (المعتدلة والمتطرفة على السواء).. ولم تكن افغانستان بأى حال بداية هذا التاريخ. ولانهايته وهى تقيم هذه العلاقات على أساس اقتناع عميق، وإن لم يعبر عنه بوضوح وبصراحة، بأن «الحركات الاسلامية» ليست بطبيعتها أو بأهدافها مناهضة لمصالح أمريكا والغرب فى المناطق التى تنشط فيها.. أو هى على الأقل لاتملك برنامجا اقتصاديا أو اجتماعيا معلنا يهدد مايحرص عليه الغرب من تأكيدحرية المشروع الاقتصادى كأساس للتنمية وللتجارة العالمية.

وإذا كان بالإمكان وسط كل هذا التعقيد والغموض فى الموقف الأمريكى المعلن وغير المعلن أن نلمح بوضوح سمات محدودة.. فان أوضح مايظهر هو أن السياسة الأمريكية تبقى أسيرة التعامل مع المشكلة بمعايير مزدوجة. تريد أن يكون لها امتياز الاستفادة من الشئ ونقيضه وتبقى المعضلة مستمرة.

لقد قطعت واشنطن حبال صمتها بشأن «التيار الاسلامى المتطرف».. لكنها فى ذلك لم تقل شيئا ولاتزال تمشى على حبل مشدود من الحساسيات السياسية والفكرية...

على إنه لا ننسى أن ماتقوله واشنطن ليس كل شئ.. بل أنه ليس بالضرورة ما تعنيه. وليس بالضرورة ماتنويه لأى من الأطراف. قد يؤدى ماضى التعاون بين الولايات المتحدة وبعض الجماعات الاسلامية من مصر والسودان والجزائر وأفغانستان وغيرها فى تجربة الحرب الافغانية لمعظم سنوات الثمانينات، إلى شعور بالاطمئنان لدى قيادات هذه الجماعات إلى امكان عودة التعاون إلى سابق عهده وقد يشجعهم وجود جماعات أصولية أمريكية (مسيحية يهودية) تتحدث بلغة ومفاهيم مشابهة– وحتى مماثلة– للغة الجماعات الاسلامية المتطرفة، وبعضها يدافع عن الجماعات الاسلامية ونشاطاتها باسم الديمقراطية أحيانا، وباسم حقوق الانسان أحيانا أخرى..

لكن السياسة الأمريكية لاتقدم ضمانات لأحد.. والظروف مختلفة تماما عما كانت علية فى الماضى. و«الجماعات المتطرفة» الامريكية لا تستطيع – إن أرادت– أن تستخدم اساليب العنف المسلح التى تستخدمها الجماعات المتطرفة فى بعض البلاد الاسلامية..

مع ذلك لابد أن يؤخذ بعين الاعتبار أن صانع القرار الأمريكى فى عهد كلنتون أو أى عهد – قبله أو بعده– يستند إلى قاعدة التعامل مع الواقع. ومنهجه «الفلسفى» الاساسى هو «**البراجماتية**».

إذا تغير الواقع هنا أو هناك فان صانع القرار الامريكى يفكر أول مايفكر فى كيفية التعامل معه.. بمعنى البحث عن وسائل تكييفه مع مصالحه.

ينطبق هذا على المتطرفين الاسلاميين.. كما انطبق من قبل على غيرهم.

اليمين يتقدم فى أوروبا

مجدى عبد الحافظ

رسالة أوروبا

أخيرا انتخب الأوروبيون ٥٧٦ نائبا هم مجموع ممثليهم فى البرلمان الأوروبى بمقره فى ستراسبورج (بمنطقة الألزاس بفرنسا). وتعود أهمية هذه النتائج، للسلطات الجديدة التى سيحظى بها ذلك البرلمان فى أعقاب تعديل الصيغة التى جمعت الأوروبيين فى ماستريخت ويتوزع عدد النواب على دول الاتحاد حسب عدد سكان كل منها:

ألمانيا: ويصل عدد سكانها إلى ٨٠ مليون نسمة ، وعدد الناخبين ٦٤ر٤ مليون ناخب منهم ١٥ مليون من الجزء الشرقى من ألمانيا وبرلين، ولألمانيا ٩٩ مقعدا. والمعروف أن هذه الانتخابات تتقدم فيها الأحزاب بقوائم ، ولا تمثل القائمة الا بتجاوزها لحد ٥٪ من عدد المقترعين، وقد جرت الانتخابات فى المانيا فى ١٢ يونيه وأسفرت عن أن الألمان يريدون الاستمرار على طريق الوحدة الأوروربية بعد أن أكدوا ذلك بالتصويت **للحزب الديمقراطى المسيحى CDU بزعامة المستشار هيلموت كول.** إذ بلغت نسبة المشاركة حوالى ٦٠٪. وحصل الحزب الديمقراطى المسيحى وحليفه الباڤارى على ٣٩٪، بينما تراجع خصمه **الحزب الاشتراكى الديمقراطى PSO** على عكس استطلاعات الرأى السابقة.

انجلترا: ويصل عدد السكان الى ٥٨ر٢ مليون نسمة، مسجل منهم على القوائم الانتخابية ٤٤ر٩ مليون ناخب ، ولانجلترا ٨٧ مقعدا موزعين كالتالى: ٧١ مقعدا للأقاليم الانجليزية، و٨ مقاعد لاسكوتلندا، و٥ مقاعد للغال، ٣ مقاعد لايرلندا الشمالية، وتمت الانتخابات فى ٩يونيه، وأسفرت عن تراجع **حزب المحافظين** وهزيمة وتقدم **حزب العمال** البريطانى الذى كان يملك ٣٢ مقعدا ، ووصل فى هذه الانتخابات إلى ٥٤ مقعدا ، ولن يمثل **الاحرار الديمقراطيين** لعدم تخطيهم حاجز الـ ٥٪ بينما سيتأثر مصير **جون ميجور** رئيس الوزراء بشدة من جراء هذه الهزيمة وتعتبر الثالثة منذ تسلمه للسلطة.

فرنسا: ويبلغ عدد سكانها ٥٧ر٥ مليون نسمة، ومخصص لها ٨٧ مقعدا، وأقيمت انتخاباتها فى ١٢ يونية بنسبة تغيب بلغت ٤٦٪ وقد أسفرت عن تقدم قائمتين خارج قوائم الأحزاب الكبيرة محققة مفاجأة، ففى اليمين فازت **قائمة (أوربا الأخرى) بنسبة ١٢ر٣٨٪ وفى اليسار فازت قائمة الراديكاليين MRG بنسبة ١٢ر٣٪ بينما حقق الحزب الاشتراكى** تراجعا كبيرا هز أركانه بعنف محققا ١٤ر٥٠٪، وحقق الحزب الشيوعى نسبة ٦ر٩٪ ، بينما حققت قائمة الأغلبية الحاكمة URF+RPR نسبة ٢٥ر٥٠٪ ، بينما حقق اليمين المتطرف نسبة ١٠ر٥٧٪ (انظر تفاصيل النتائج الفرنسية والتعليق عليها فى رسالة فرنسا)

إيطاليا: ويبلغ عدد السكان ٥٦ر٩ مليون نسمة، مسجل منهم ٤٥ر٧ مليون ناخب على قوائم الانتخابات موزعين على خمسة مناطق تمثل إيطاليا بكاملها ، ولها ٨٧ مقعدا وتمت الانتخابات فى ١٢ يونيه، وأسفرت عن تأكيد نتائج الانتخابات البرلمانية السابقة، وتغيير موقف **بيرلسكونى** رئيس الوزراء بالنسبة لحلفائه فى الحكم والذين تراجعت نتائجهم، فحزب رئيس الوزراء **فورزا إيطاليا** تقدم الى ٣١٪ ، بينما حقق **التحالف الوطنى** (اليمين المتطرف) حوالى ١٢٪، وحزب رابطة الشمال حوالى ٧٪ ، بينما حقق **اليسار** مجتمعا حوالى ١٩٪، وهو تراجع بسيط عما حققه فى الانتخابات البرلمانية السابقة.

أسبانيا: يبلغ عدد سكانها ٣٩ر١ مليون نسمة ، مسجل منهم ٣١ مليون ناخب على القوائم الإنتخابية ومخصص لأسبانيا ٦٤ مقعدا. وقد أسفرت النتائج التى دارت فى ١٢ يونيه، وبلغت فيها نسبة المشاركة الى ٥٩٪ عن هزيمة الاشتراكيين إذ حصل **الحزب الاشتراكى العمالى** الأسبانى PSOE على ٢٢ مقعدا بتراجع خمسة مقاعد عما كان يحوزه من قبل، بينما **حصل الحزب الشعبى PP**(اليمين) على ٢٨ متقدما بـ ١٣ مقعدا عما كان يحوزه، وحصل حزب **التضافر والوحدة** CIU على ٣ مقاعد بزيادة مقعد واحد.هناك خاسرون آخرون فحزب الوسط **الديمقراطون الاشتراكيون CDS** خسرمقاعده الخمسة ، وخسرت أيضا **الحركة السياسية القريبة** من منظمة ETA المقعد الواحد الذى كانت تحوزه.

هولندا: يبلغ عدد السكان فيها ١٥ر٣ مليون نسمة منهم ١١ر٧ مليون ناخب موزعين على ١٩ دائرة إنتخابية، ولكن تحسب الأصوات على المستوى القومى، ولها ٣١ مقعدا وأسفرت الانتخابات التى تمت فيها فى ٩ يونية وشارك فيها ٣٥ر٦٪ فقط من الناخبين عن حصول **المسيحيين الديمقراطيين CDA على ٣٠ر٨٪ حاصلين على عشرة مقاعد، وحصل اليمين المتطرف على أقل نسبة حققها إذ بلغت ١٪ ولن يحصل على مقاعد، بينما حافظ** الاشتراكيون الديمقراطيون PVDA على مقاعدهم الثمانية بتحقيقهم نسبة ٢٠ر٩٪، واستطاع **الليبراليون VVD** أن يضاعفوا عدد مقاعدهم فصعدوا من ثلاثة الى ستة مقاعد ، وأستطاع **الاصلاحيون** أيضا D66 أن يصعدوا بمقاعدهم من مقعد واحد حتى أربعة مقاعد بينما

خسر أنصار البيئة اليساريون مقعدا محتفظين بمقعد واحد.

اليونان: ويبلغ عدد سكانها ٣ر١٠ مليون نسمة ، وعدد ناخبيها ٥ر٨ مليون ناخب، وتعتمد الإنتخابات فيها على التمثيل النسبى الكامل على المستوى القومى بحد ٣٪ من الأصوات. ويعتبر الإنتخاب إجباريا، ولليونان ٢٥ مقعدا . هذا وقد تمت انتخاباتها فى ١٢ يونيه وأسفرت عن تأكيد فوز **الحركة الإشتراكية PASOK** والتى فازت فى إنتخابات الخريف الماضى حيث حققت ٩ر٤٦٪ من الأصوات ، وكان بتراجع عشرة نقاط عن الإنتخابات الماضية وبذلك ضمنت الحركة عشرة مقاعد، بينما تراجع خصمها الحزب **المحافظ للديمقراطية الجديدة** خاسرا ٦٪ عن الإنتخابات الماضية وسيحتفظ بتسعة مقاعد ، بينما تقدم **الشيوعيون KKE** ٥ر١٪ عن الانتخابات السابقة ووصلوا الى ٦٪ وسيحصلون على مقعدين بينماحقق **تحالف اليسار** «ذو التأثير فى أوساط المثقفين» تقدماكبيرا حصل على ٦٪ من الأصوات، بينما كانت نسبته فى الانتخابات السابقة ٩ر٢٪ وبذلك ضمن مقعدين، ويعتبر الرابح الأول فى هذه الإنتخابات هو **الربيع الديمقراطى POLA** وهو حزب ذو اتجاه وطنى لم يمض على تأسيسه سنة واحدة بعد انشقاقه على المحافظين، رافضين لسياسة هذا الحزب تجاه المطالب القومية اليونانية فى مقدونيا ، وكان قد حقق فى الإنتخابات السابقة نسبة ٩ر٤٪ ، إلا أنه فى هذه الإنتخابات الأوروبية أستطاع أن يقفز الى ٥ر٨٪ ويحصل على مقعدين.

بلجيكا: التى يبلغ عدد سكانها ١٠ مليون نسمة ، وعدد الناخبين فيها ٨ر٧ مليون ناخب ولها ٢٥ مقعدا، ويسمح النظام الانتخابى فيها فى أن يعدل الناخب فى ترتيب قوائم الأحزاب الانتخابية، بحيث يرتب الأسماء تبعا لرغبة. وتنقسم المقاعد تبعا للآتى: ١٤ مقعدا للجزء الهولندى (فلاندر+ بروكسل)، ١٠ مقاعد للجزء الفرنسى (الوالون+

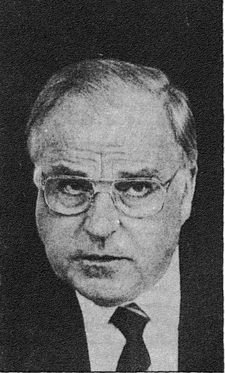


بيرلسكونى

بروكسل)، ومقعد واحد للجزء الالمانى ، ويعتبر الإنتخاب إجباريا، وقد أسفر الانتخاب الذى تم فى ١٢ يونيه عن حصول **اليمين المتطرف فى الجزء الفرنسى** على حوالى ١٠٪ ، وتراجع أنصار البيئة، واحتفاظ **الحزب الاشتراكى** بتأثيره كأكبر قوة سياسية، بينما فى الجزء الفلامنكى استطاع **اليمين المتطرف** أن يحسن من وضعه بما يجعل عليه من السهل الحصول على مقعد آخر غير الذى يشغله فى البرلمان الأوروبى، وفى العاصمة بروكسل حققت **الجبهة الوطنية** ٥ر١١٪ ، بينما بدا أن **الاحرار الفلامنكيون** سيحصلون على مقعد ثالث.

البرتغال: ويبلغ عدد سكانها ٣ر٩ مليون نسمة مسجل منهم على قوائم الانتخابات ٥ر٨ مليون ناخب، وذلك بالتمثيل النسبى على المستوى القومى، وللبرتغال ٢٥ مقعدا، هذا ودارت الانتخابات فى ١٢ يونيه، وبلغت نسبة التغيب الى ٤ر٦٤٪، وأسفرت عن تحقيق **الحزب الاشتراكى البرتغالى** انتصارا محدودا على **الحزب الاشتراكى الديمقراطى PSD** الليبرالى وهو حزب رئيس الوزراء، إذ حصل **الاشتراكيون** على حوالى ٧ر٣٤٪ من الأصوات وبذلك ضمنوا حوالى عشرة مقاعد، وكانوا يحوزون على ثمانية مقاعد فى الانتخابات السابقة. بينما حصل حزب رئيس الوزراء PSD على حوالى ٣ر٣٤٪ محتفظا بتسعة مقاعد، وحصل **الحزب الشعبى CDS** وهم مسيحيو اليمين على ٥ر١٢٪ وضمنوا ثلاثة مقاعد بناقص مقعد واحد عن الانتخابات السابقة، بينما حصل **تحالف الشيوعيين CDU مع أنصار البيئة** على نسبة ٢ر١١٪ من الأصوات ، وضمنوا أيضا ثلاثة مقاعد.

الدانمرك: ويصل عدد السكان فيها الى ٢ر٥ مليون نسمة منهم ٤ مليون ناخب (يخرج عنهم جزيرتا الفيروية والجرينلند التابعتين للدانمرك ولا تتبعان الاتحاد الأوروبى) وللدنمراك ١٦ مقعدا، ويقبل الترشيح الفردى، وقد تمت الانتخابات فى ٩يونية، ووصلت نسبة المشاركة فيها ٥ر٥٢٪، وقد حقق فيها **الحزب الاشتراكى الديمقراطى** ٨ر١٥٪ ، بينما **حقق الراديكاليون** ٥ر٨٪، **والمحافظون** ٧ر١٧٪ والحزب الاشتراكى ٦ر٨٪ بينما حققت حركة يونية



هيلموت كول

٢ر١٥٪ ، **وحركة ضد الوحدة الأوروبية ٣ر١٠٪** الحركتان معارضتان لمعاهدة ماستريخت ، وبهذا يحققان معا نسبة ٥ر٢٥٪ محققين بذلك أربعة مقاعد، بينما حقق الحزب الليبرالي نسبة ٩ر١٨٪.

أيرلندا: ويبلغ عدد سكانها ٦ر٣ مليون نسمة منهم ٤ر٢ مليون ناخب ولأيرلندا ١٥ مقعدا موزعين كالتالي: دبلن ٤ مقاعد، ومنشستر ٤ مقاعد ، ولانشستر ٤ مقاعد، وكوناكت أليستر ٣ مقاعد. ويمكن الترشيح على أساس فردي بشرط الحصول على الحد الأدنى المسموح به، هذا وقت الانتخابات في ٩ يونية، وحصل التحالف الحاكم الذي يضم **الوطنيين ، وحزب العمال** على ثمانية مقاعد. وكانت المفاجأة هي تحقيق **أنصار البيئة** لنسبة ٤٠٪ من جملة الأصوات في دبلن وحصلوا على مقعدين وتوزع باقي المقاعد على أحزاب أخرى، إلا أن رسالة الناخبين التحذير على مايبدو كانت موجهة ضد التحالف الذي يحكم منذ سنتين تقريبا ولم يقدم شيئا حتى الآن لحل مشكلة بطالة تصل الى ٢٠٪.

لوكسمبورج: ويبلغ عدد سكانها ٤٠٠ ألف نسمة، مسجل منهم على القوائم الانتخابية ٢٤٠ ألف ، ويحق فيها للناخب أن يخلط فيما بين القوائم المختلفة ليختار مرشحه كما يريد، ومخصص لهذه الإمارة الصغيرة في قلب أوروبا ٦ مقاعد. وقد أسفرت الانتخابات التي دارت في ١٢ يونية على احتفاظ التحالف الحاكم بين الإشتراكيين والمسيحيين الإشتراكيين على نفوذهم السياسي، بالرغم من فقدهم لمقعد واحد، وحقق الإشتراكيون POSL مقعدين ، والأحرار DP مقعدا واحدا، وتميزت الانتخابات بنجاح أنصار البيئة إذ حصلوا للمرة الأولى في تاريخ الإمارة على مقعد واحد في البرلمان الأوروبي.

التركيبة الجديدة للبرلمان الأوربي

في ضوء النتائج السابقة تصبح تركيبة البرلمان الأوربي على الوجه التالي:-

أسم المجموعة	عدد المقاعد
- **اليمين المتطرف** DR	١٣
-**المسيحيون الديمقراطيون** PPE	١٤٨
-**المحافظون** RDE	٢٤
-**الليبراليون** LDR	٤٤
-**غير المسجلين** NON INSCRIT	٣٧
- **انصار البيئة الاقليمية** ARC	٨
- **الخضر** V	٢٢
- **الاشتراكيون** PSE	٢٠٠
- **الشيوعيون** CG	١٢
- **مجموعات أخرى (امثال تابي وفيلية، وبيرلسكوني)** AUTRES	٥٩

تحليل النتائج الأوروبية:

بلغت نسبة التغييب في مجملها في دول أوروبا الأثنتى عشرة ٥٤٪ ، بينما وصلت في انتخابات عام ١٩٨٩ الى **٥ر٥٨٪** مما يدل على انخفاض إهتمام الأوروبيين بهذه الانتخابات، خاصة في ضوء الإخفاقات التي كناقد سقناها في رسالتنا في الشهر الماضي عن الأوضاع الأوربية. كما أن من الملاحظ أن عدد مقاعد البرلمان الأوروبي في ١٩٩٤ بلغ ٥٦٧ مقعداموزعين كما أوضحنا في النتائج، وذلك بزيادة عن عدد المقاعد في البرلمان السابق، وكان عدد مقاعده ٥١٨ نتيجة لزيادة عدد مقاعد ألمانيا التي حازتها بعد الوحدة وإعادة إنضمام شرقها.

ونظرة على هذه النتائج، وعلى الرغم من أن مجموعة الاشتراكيين هي أهم مجموعة في البرلمان الأوروبي المنتخب، إلا أن الواضح أن **البرلمان يقترب أكثر من اليمين** وذلك إذا حاولنا جمع مجمل مقاعد اليمين في المجموعات المختلفة فسنجد أن **اليمين يحوز ٢٩٠ مقعدا** بينما إذا قمنا بنفس المحاولة **في اليسار فسنجد أنه سيحوز مجتمعا على ٢٤٠ مقعدا**، ومن المعروف أنه لامتلاك الأغلبية ينبغي امتلاك ٢٨٤ صوتا، ومع هذا فيبدو أن التغيرات التي ستسفر عنها هذه النتائج ذات حجم أقل مما هو متوقع لها، ذلك إذا وضعنا في الاعتبار **أن** الحزب الشعبي الأوربي PPE وهو أهم التجمعات المحافظة سيكون في حاجة في أغلب الأحيان لحوز أغلبية أن يبحث عن بعض أصوات الاشتراكيين، بالرغم من أن الاتجاه الاقتصادي المحافظ للمحافظين يمكن أن يلقى دعما من بعض الأصوات الجديدة القادمة للبرلمان من ايطاليا المتمثلة في حزب **فورزا ايطاليا،** أو من أسبانيا والمتمثلة في **التحالف الشعبي الأسباني** مما سيدفع(ربما) الى ليبرالية جديدة بغير حدود، وإن كان من الممكن أن يتمكن اليسار من معارضة مثل هذه السياسات إذا أستطاع تكثيف جهوده.

الوجه الآخر لهذه التركيبة الجديدة تبرز أن **هذا البرلمان يبدو أقل أوروبية من سابقه** حيث تخطت في أغلب دولة بعض القوائم المعارضة لأوربا حاجز نسبة الـ ٥٪ ومثلت فيه. **ولعل المعركة الأولى ستكون رئاسة البرلمان** في الجلسة الأولى التي ستعقد في ١٩ يولية، والسؤال هل ستفجر نتائج تلك الانتخابات الصيغة القديمة المعمول بها حتى الآن، وهي تبادل رئاسته بين اليمين والاشتراكيين كل عامين أم سيشعر اليمين بقوته الجديدة ويعيد بناء صيغة جديدة تحقق إنفراده بالرئاسة كل هذا إذا أستطاع اليمين بمختلف مشاربه داخل المجلس أن يوحد صفوفه ويلغى تناقضاته وهذا يبدو صعبا. إذا احتفظ بالصيغة القديمة فمن المتوقع أن يترأس المجلس القادم شخصية إشتراكية تحل محل **إيجون كلبش** الرئيس السابق المنتمي لليمين، وبعيدا عن الانتخابات التصعيدية في البرلمان الأوروبي، نلاحظ أن هذا البرلمان على وجه التحديد أمامه تحديات كبيرة ، خاصة في ضوء تطبيق معاهدة ماستريخت التي بدأت في أول نوفمبر ١٩٩٣، اذ بناء على تلك المعاهدة سيمارس البرلمان الأوروبي لأول مرة في تاريخه الى جانب التشريع سلطاته في اتخاذ القرارات مما يفرض عليه تحديات جديدة وهامة: اهمها كيفية مشاركته وممارسته لهذا الحق الجديد؟ وكيف سيعمل على ألا يكون هناك تداخل أو صراعات خاصة في علاقاته الجديدة في إطاره الجديد بمجلس الوزراء الأوربي ، ولجان المجلس المختلفة؟ وما هو مدى حجم تأثيره في الموضوعات الهامة والإشكالية الخاصة بالتشريع. خاصة وأن هذا البرلمان ذاته سيكون من مهامه القادمة الاعداد لمؤتمر الحكومات الأوروبية، وفي عام ١٩٩٦ سيعلن عن رأيه في التنظيم السياسي والمؤسس للإتحاد ، بالاضافة الى رأيه في المرشح القادم لرئاسة المجلس الأوربي بعد **رحيل** جاك ديلور في نهاية هذا العام كما تخوله معاهدة ماستريخت.

ولعل التحدي الأكبر لهذا البرلمان سيكون بناء أوربا الموحدة ، خاصة في ظل قبول دول الاتحاد لاعضاء جدد **كالنرويج والسويد وفنلندا،** وهي دول لم يتم الاستفتاء فيها بعد على الانضمام ، بينما تم الاستفتاء **في النمسا** أخيرا في ١٢ يونية وأسفر عن موافقة الشعب النمسوي على الانضمام للوحدة الأوروبية بنسبة كاسحة هي ٣٩ر٦٦٪ وبنسبة مشاركة كبيرة للناخبين بلغت ٢ر١٨٪ . في ضوء هذه التحديات الجديدة والكبرى هل ستستطيع التركيبة الجديدة للبرلمان الأوربي الاسراع بالوحدة ، أم ستكون على العكس عقبة جديدة وضعتها أوروبا في طريق وحدتها..؟

هذا ماستجيب عند الأيام القليلة القادمة.

الانتخابات الأوربية فى فرنسا

رسالة فرنسا

وصل عدد القوائم بفرنسا الى عشرين قائمة موزعة يمينا ويسارا، مما أثر على قوائم الاحزاب الكبيرة ، بشكل تحقق فيه كل ماتوقعناه فى رسائلنا السابقة، وقبل الانتخابات والتى وصلت نسبة التغيب فيهاالى ٤٦ر٥٥٪ .ومن اللافت للنظر أن **القوائم التى تؤيدإتفاقية ماستريخت سواء كانت فى اليمين أو فى اليسار حققت مجتمعه ٥٤٪ من الأصوات**، وذلك بتقدم ٣٪ عن الاستفتاء الذى أقر المعاهدة فى فرنسا. وعلى الرغم من أن الانتخابات الأوروبية هنا، لاتحظى بنفس الاهتمام من المواطن العادى الذى تحظاه الانتخابات التشريعية مثلا أو الرئاسية ، إلا أن نتائج هذه الانتخابات سوف تكون لها انعكاساتها الخطيرة فى تشكل الحياة السياسية الفرنسية فى الاعوام القادمة، أولا: لأن هذه الانتخابات قد **أسفرت عن خروج فصيل من اليسار، وآخر من اليمين عن الخط العام للأحزاب التقليدية ، وحصولهما على نسبة لايستهان بها، ويعمل لها** ألف حساب فى تحديد مرشح رئاسة الجمهورية المقبل. وثانيا لانها **أظهرت هشاشة التحالفات ، وعمق الاختلافات بين صفوف كل فريق فى اليمين أو فى اليسار. وثالثا لأنها كرست- على مايبدو-النموذج الشعبوى الايطالى (نموذج بيرلسكونى) ولنتأمل أولا فى النتائج:-**

الحزب	رأس القائمة	النتيجة	عدد المقاعد
اليمين الاتحاد اليمينى UDF+RPR	دومينيك بوديس	٢٥ر٥٠٪	٢٨ مقعدا
الاغلبية من أجل أوروبا الاخرى (منشقة من الاتحاد)	فيليب دفيلية	١٢ر٣٨٪٠	١٣مقعدا
اليمين المتطرف F.N	جان مارى لوبن	١٠ر٥٧٪	١١ مقعدا
البيئة			
جيل البيئة GE	بيبرس لالوند	٢٪	–
الخفر V	أن ايزليربيجان	٢ر٩٪	–
اليسار			
الحزب الاشتراكى PS	ميشيل روكار	١٤ر٥٠٪	١٥ مقعدا
الطاقة الراديكالية MRG	برنار تابى	١٢ر٠٣٪	١٣ مقعدا
حركة المواطنين MC	جان بيير شينافاه	٢ر٨٪	–
الحزب الشيوعى PCF	فرنسيس ويرتز	٦ر٩٢٪	٧ مقاعد

بينما لم تحقق قائمة، أوروبا- تبدأ من سارايبفو- وهى قائمة وضعها المثقفون لتدافع عن حق المسلمين فى البوسنة ،سوى ١ر٥٧٪ والتى كان على رأسها **البروفسير شوارتزنبرج** .

ولم تحقق قائمة **(الصيد والطبيعة والتقاليد)** التى برأسها **أندرية جوسعارسوى** ٣ر٩٨٪، وحقق **اليسار المتطرف** نسبة ٢ر٧٢٪ وكما أوضحنا سلفا أن القوائم التى تحقق أقل من ٥٪ لاتمثل فى البرلمان الأوربى.

وعكست تصريحات السياسيين الفرنسيين هذه النتائج ، فرأى

أدوار بلادير الذي ساند قائمة اليمين أنه بالرغم من كثرة القوائم الا أن قائمة دومينيك بوديس استطاعت تخطى الاشتراكيين بعشرة نقاط، وأضاف أنه مع اهتمام الفرنسيين بمصير أوروبا ، الا أنهم يتساءلون عن أهمية أوروبا لهم. كما أعرب دومينيك بوديس رأس القائمة اليمينية عن أن قائمة ديفيليه المنشقة كانت عبارة عن جواز حقيقي، الا أنه مغلوط، وأضاف أن قائمته لم تحقق ماكان مأمولا منها. وأعرب جاك شيراك عن ضرورة أن يتسم النواب التابعين لقائمة الوحدة اليمينية باليقظة والقدرة على التخيل لكي يعيدوا ربط جسور الثقة بين المؤسسات الأوروبية والشعب الفرنسي. كما أشار جيسكار ديستان الى أن الطريقة التي أقيمت بها الوحدة الأوروبية لاتجيب على ماينتظره الرأي العام منها. وأعترف ميشيل روكار بتمزق اليسار، وقال أن عليه أن يجد من جديد معنى كل ماهو واقعي ، ومستقبلي، ومعنوي، وألمح الى أن واجبه سيتحدد في هذا، وقال جاك لانج وزير التعليم والثقافة في الحكومة الاشتراكية السابقة والمقرب من فرانسوا ميتران فلنتعلم أن نتوجه بالحديث الى القلب والى المخيلة، والى شباب هذا البلد، وصرح فيليب ديفيليه الذي حقق المفاجأة بانشقاقه عن قائمة اليمين وتحقيقة لنتيجة لايستهان بها قائلا: أقول لهؤلاء الذين أرادوا أن يفرضوا علينا الصمت، أن المعارك الكبرى القادمة لن نكسبها دون موافقة ودعم ومشاركة تلك العائلة التي تشكلت من خلال تلك القائمة، وذلك في إشارة واضحة للانتخابات الرئاسية القادمة ودوره فيها. ومن ناحية أخرى صرح برنارتابي الذي حقق المفاجأة ايضا في معسكر اليسار عندما أقتربت نسبته من النسبة الى حصلت عليها القائمة الاشتراكية قائلا أنه ليس مخولا من قبل ناخبيه للمفاوضة على أي شئ غير برنامجه الأوروبي، وأن اليسار لم يعرف أن يشرح الاختلاف الحقيقي بين اليسار واليمين ، وأنه ليست لديه نوايا للترشيح للرئاسة، وأن اهتمامه القادم سيكون بعمودية مرسيليا. كما صرح فرنسيس ويرتز رأس قائمة الحزب الشيوعي بأنه كان هناك تغيب يدل على رفض السياسة الحالية والطريقة التي تمارس بها، وينبغي أن نستمع الى ماكان يريد الفرنسيون قوله ، خاصة في ضوء القوائم المنشقة والتي حققت نجاحات. ورأى جان ماري لوبن زعيم اليمين المتطرف أن الانشقاق الذي حدث في اليمين ماهو الا تعبير عن افكار وقضايا طرحتها جبهته من قبل، وأن الحال في الانتخابات الرئاسية المقبلة سوف يتغير وسوف يعاد توزيع الأوراق في ضوء خريطة جديدة ، أنفرط فيها عقد الأحزاب التقليدية.

تحليل النتائج:

– اسفرت هذه الانتخابات عن أن الخريطة السياسية الفرنسية سوف تتغير فعلا، إن لم تكن قد تغيرت بالفعل، حيث كشفت عن التناقضات الاساسية والتي طالما حاول قادة اليمين أو اليسار إخفاءها والتعتيم عليها، أو على الأقل التقليل من شأنها، اذ كشفت في اليمين عن هشاشة التحالف الحاكم بين الديجوليين RPR و تحالف أحزاب الوسط C.D.S مع الحزب الجمهوري (UDF)RP)، وكشفت عن التمايزات بين الآراء المختلفة التي تعدت كل نقاط الاتفاق وفجرت بعض القضايا الجديدة والتي لم تكن واردة، فحدث ماتنبأنا به فعلا في رسالة سابقة، وهو خروج ٢٧ نائبا عن تحالف UDF وهم أعضاء الجمهوري RP ليشكلوا كتلة برلمانية جديدة ومستقلة، ومازالت المفاوضات قائمة لاثنائهم عن هذا القرار الذي أعلنوه بالفعل ، وهو قرار جاء للتعبير عن رفضهم السابق لدوميتيك بوديس على رأس قائمة الوحدة اليمينية ،مفضلين عليه فرانسو دانيو ، ورأوا أن النتيجة المتواضعة التي أسفرت عنها قائمة اليمين تعود في الأساس الى شخصية بوديس التي رفضوها من قبل وشككوا في قدرتها على التجميع. الا أن الهدف الحقيقي– في نظرنا– كان لقطع الطريق على جيسكار ديستان زعيم تحالفهم في التقدم للترشيح لرئاسة الجمهورية، وذلك لانهم اظهروا اكثر من مرة– ولو بشكل غير مباشر– تأييدهم رئيس الحكومة ادوار بلادير كمرشح للرئاسة يتمتع بثقتهم.بالإضافة الى أن قائمة فيليب ديفيليه المنشقة والتى حققت المفاجأة بحصولها على نسبة كبيرة من أصوات اليمين كان يساندها، ويشد من أزرها من وراء الكواليس شارل باسكوا وزير الداخلية، وفيليب سيجان رئيس الجمعية الوطنية وهم شركاء ديفيليه في حملة رفض إتفاقية ماستريخت والمعروف أن تصريحات وزير الداخلية لم تستبعد ديفيليه ولم تدنه بل أعتبرته من تحالف الحكم القائم، إضافة إلى التصريحات غير الواضحة التى أدلى بها جاك شيراك قبل الانتخابات ولم تدن صراحة هذا الانشقاق، وهذا ماأدى الى أن عديدا من الناخين صوتوا لصالح قائمة. ديفيلية كما رأينا أعلن عن رغبته في أن يكون مؤثرا ومسموعا داخل صفوف اليمين ، وخاصة فيما سيتعلق بمرشح اليمين في الانتخابات الرئاسية القادمة في مايو من العام القادم ، ولذا ستبدأ عمليا محاولات كل طرف من أطراف اليمين لكسب تأييده ، مما سيؤثر بشكل كبير وحاسم على برامج المرشح اليميني القادم بحيث يستوعب مطالب هذه الحركة الجديدة والتي تقف تحديدا على يمين اليمين وقبل اليمين المتطرف.

وفي اليمين المتطرف الذي تراجع بنسبة ١٫٢ نقطة عن انتخابات ١٩٨٩، استطاع مع هذا الاحتفاظ بنفس مقاعده السابقة في البرلمان الأوربي في وقت اصبحت فيه شخصية لوبن زعيم الجبهة تواجه باعتراضات لاول مرة منذ عشر سنوات داخل حركته السياسية ذاتها.

وفي اليسار تراجع الحزب الاشتراكي– كما رأينا– الى أسوأ مما كان متوقعا له، في وقت وضع فيه ميشيل روكار سكرتير الحزب مستقبله السياسي مرتبطا بهذه النتائج، مما يوضح الى أن تلك الهزيمة القاسية للحزب يتحملها روكار بصفته السابقة وبصفته كان على رأس القائمة. وبالتالي ليس مؤكدا الآن أن يكون المرشح القادم للحزب في الانتخابات الرئاسية القادمة. وبالتالي ليس مؤكدا الآن أن يكون المرشح القادم للحزب في الانتخابات الرئاسية القادمة ،حتى وإن نفى المقربون منه ذلك ، أو نفى جاك ديلور أيضا ذلك وهو الذي بدأت تتجه اليه الانظار في الحزب خاصة في ظل إنهائه لمدة رئاسته للوحدة الأوروبية في نهاية هذا العام. والواقع أن هزيمة الحزب لم تصنعها شخصية روكار فقط ولكن صنعها كبار رجال الحزب ذاتهم نتيجة لصراعاتهم الداخلية، إضافة الى العلاقة المتوترة دائما بين روكار سكرتير عام الحزب وبين فرانسوا ميتران رئيس الدولة الاشتراكي، الذي لعب دورا كبيرا من وراء الكواليس ، ومن خلال مقربيه ضد روكار . إضافة الى أن مساندته، من وراء الكواليس أيضا لقائمة الراديكاليين الاشتراكيين MRG والتى قادها رجل الاعمال المعروف اعلاميا برنار تابي. والواقع أن هذه المساندة لم يكن لها من هدف سوى قطع الطريق على ميشيل روكار لقصر الاليزيه وبهذا تقل فرص ترشيحه للرئاسة ، حيث أن الراديكاليين الآن وبنسبتهم الجديدة من الاصوات سيكون لهم صوت مسموع، بل وحاسم في تحديد مرشح اليسار القادم. أما فيما يتعلق بنتائج الحزب الشيوعي فقد استطاع بنسبته تلك أن يتفادى الاسوأ وذلك باحتفاظة بتمثيله في البرلمان الاوربي مع تراجع نسبة عن الانتخابات السابقة في ١٩٨٩ بنقطة واحدة.

حقا كانت انتخابات أوروبية ، إلا أن نتائجها سوف تعيد رسم الخريطة السياسية المحلية في فرنسا ، وسوف تغير كل الموازين في السباق القادم نحو الترشيح للإنتخابات الرئاسية.

د. مجدي عبد الحافظ

عودة اليسار المجرى إلى السلطة

مجدى نصيف

عندما جرت الجولة الأولى فى الانتخابات المجرية فى الثامن من مايو حصل الحزب الاشتراكى المجرى على ٣٣٪ من أصوات الناخبين، بينما لم يحصل حزب اليمين الحاكم إلا على ١٢٪ من الأصوات، بل وجاء ترتيبه الثالث بعد «تحالف الديمقراطية» الذى حصل على ٢٠٪ من الأصوات، لذا توقع المراقبون ان الجولة الثانية ستؤكد هذه النتائج أو يشكل الحزب الاشتراكى حكومة تآلف مع «تحالف الديمقراطيين».

لكن ماحققة الحزب الاشتراكى» بزعامة جيولا هورن يوم ٢٩ مايو فاق توقعات كل المراقبين، بل توقعات قيادة الحزب الاشتراكى نفسها، إذ حصل على الأغلبية المطلقة بزيادة ١٦ مقعدا فى مجلس النواب المجرى . ويؤهله هذا لتشكيل حكومة بمفرده أو إن كان يسعى إلى مشاركة «التحالف الديمقراطى».

لقد أصبح جيولا هورن الذى رأيناه على شاشة التليفزيون يدلى بصوته، وقد أحاط برأسه إطار من الصلب بسبب وقوع حادث لسيارته قبلها بثلاثة أسابيع، أقوى سياسى فى المجر.

كان هورن آخر وزير خارجية فى حكومة المجر الشيوعية، وكان هو الذى أمر عام ١٩٨٩ بفتح الحدود مع النمسا، فتدفق منها الألمان الشرقيون الذين كانوا يقضون أجازاتهم، من المجر إلى النمسا. وسقط «سور برلين».

*كانت نسبة الذين أدلوا باصواتهم فى صناديق الانتخابات مرتفعة إذ وصلت الى ٦٩٪ من الذين سجلت أسماؤهم، وهى أعلى من نسبة الذين أدلوا بأصواتهم منذ أربع سنوات فى أول انتخابات عامة تجرى بعد سقوط الشيوعية ، عام ١٩٩٠. آنذاك كانت النسبة ٦٥٪.

* الظاهرة الملفتة هى صعود «الحزب الاشتراكى» ، وسقوط «المنبر الديمقراطى الحاكم ليس إلى المرتبة الثانية بعد الحزب الاشتراكى ، ولكن إلى المرتبة الثالثة.

* لم تحصل الأحزاب القومية- المتطرفة، وعلى رأسها «حزب العدالة والحياة» بزعامة ايستفان سوركا المنشق عن الحزب الحاكم- يمين اليسار- بعد أن لم يستطع السيطرة على قيادته، لم يستطع الحصول إلا على نسبة ضئيلة جدا من الأصوات. وهذا مايميز السياسة المجرية بعد الشيوعية، عن دول أوربا الشرقية الأخرى وجمهوريات الاتحاد السوفييتى السابق، التى استقل فيها الشيوعيون (القدامى الذين وقفوا ضد تغيير ايديولوجيتهم) والديماجوجيون والقوميون المتطرفون، سخط شعوبهم بسبب تردى الأوضاع الاقتصادية فى بلادهم.

* أصابت الدهشة المراقبين، لأداء «فيدرالية الشباب الديمقراطى» الذى جاء ترتيبه فى آخر قائمة الأحزاب الستة التى وضعت البرلمان، وتعدى نسبة الخمسة بالمائة بهامش ضئيل.

*كان حزب صغار الملاك بزعامة السياسى الديماجوجى جوزيف تورجيان قد حصل على ٩٪ من الأصوات، وقال المراقبون انها نسبة أكبر من تلك التى توقعوا أن يحصل عليها . وانخفضت هذه النسبة فى الجولة الثانية بالفعل، فلم يحصل الحزب إلا على ٦٫٧٪ من الأصوات.

دروس فى الديمقراطية

وكانت هذه النتائج درسا قاسيا ليمين- اليسار الحاكم. الذى قام بممارسات سياسية سيئة ضد أحزاب المعارضة، وخاصة بعد وفاة رئيس الوزراء المجرى السابق **جوزيف أنتال** على أثر مرضه بالسرطان. فالتجربة الديمقراطية الحقة تعتمد على السماح للجميع بالتعبير عن آرائهم.

استغلت حكومة اليمين ووسائل الاعلام الحكومية لتشن حملة شعواء على الحزب الاشتراكى وقادته، بعد أن أدركت منذ بداية الحملة الانتخابية ان حزبها لن يستمر فى السلطة. وصف لى صحفى غربى كان يتابع المعركة فى بودابست، ان المذيع المجرى الجماهيرى ايستفان بالتاى خرج على المشاهدين فى برنامجه «الاسبوع» ليقول:

-«سأسر لكم بشئ هام. إن الشيوعيين يريدون الإطاحة بحكومة يمين الوسط الحالية، والتى ظلت فى السلطة منذ انهيار الشيوعية عام ١٩٩٠، ينوون طردى من منصبى عندما يتولون السلطة».

وفى برنامج ثان، قال المذيع « أحذروا القتلة الذين يريدون العودة الى السلطة مرة أخرى وليلة إجراء الجولة الانتخابية الأولى أذاع تليفزيون الدولة برنامجا بعنوان «الجولاج» يتحدث عن معسكرات العمل أيام الستالينية.

لكن جاءت هذه الحملة بنتيجة عكسية. فقد استخدمت حكومة اليمين نفس الأساليب الدعائية التى كانت تستخدمها الحكومات الشمولية. لقد ركز حزب اليمين الحاكم، «المنبر الديمقراطى» على الماضى، وتهرب من الأوضاع الاقتصادية ومعاناة الجماهير التى بدأ سخطها يزداد، رغم أن المجر أكثر دول أوربا الشيوعية السابقة استقرارا، لكن فى الفترة الأخيرة ازدادت المشاكل الاقتصادية وأصيبت بنفس الأمراض التى تعانى منها بولندا وسلوفاكيا وغيرهما: الأسعار المرتفعة، ونسبة البطالة التى ازدادت ووصلت الى ١٣٪، وازدياد الهوة بين الأغنياء الجدد والفقراء اتساعا. كان أداء حكومة اليمين هو خير دعاية للحزب الاشتراكى المعارض الذى ركز دعايته الانتخابية على مشاكل الناس. واتهم الحكومة بالفساد، وانها غير قادرة على إدارة الاقتصاد والانتقال بالبلاد الى اقتصاد السوق.

لكن تبلور اليسار واليمين هنا، هو تبلور سياسى وليس له علاقة بالاقتصاد. وإذا كانت بعض وسائل الاعلام الغربية مازالت تتحدث عن **«عودة الشيوعيين»**، فهى أول من تعلم أن هذه أكاذيب وخاصة تلك التى روجت كثيرا للرأسمالية، وهللت لسقوط الشيوعية وانهيار الاتحاد السوفيتى فكل الأحزاب السياسية، وعلى وجه الخصوص تلك التى دخلت البرلمان المجرى، تؤمن باقتصاد السوق. وقد تغيّر الحزب الاشتراكى المجرى وتغير برنامجه، رغم انه يضم الشيوعيين السابقين. وأصبح الى الاشتراكية- الديمقراطية الأوربية،أقرب الا أن برنامجه يركز على كفاءة حكم البلاد وإدارة اقتصادها، وعلى ميزانية محكمة اكثر للدولة، مع التأكيد على إعادة توزيع ثروة البلاد والاستهلاك، اكثر من التركيز على الاستثمارات والمدخرات.

حكاية العناوين المثيرة لصحف الغرب إذن هى خرافة من الخرافات التى تروجها صحف ليس لها علاقة بالعمل الصحفى الشريف، والإ ما معنى «العودة الى الماضى»، وأن المجريين يفضلون العودة الى الستالينية؟ لا أحد يريد العودة الى الوراء. إنما هم يريدون ألا تستمر الضيقة الاقتصادية ويتبطل أبناؤهم.

وينبغى أن نذكر أن حكومة يسار- اليمين التى قادها فى البداية رئيس الوزراء الراحل جوزيف أنتال الذى توفى فى شهر ديسمبر ١٩٩٣، استطاعت ان تحقق الاستقرار على مدى السنوات الثلاث منذ عام ١٩٩٠، وقاد حكومة حققت الاستقرار للمجر، وأبعدته عن الاندفاع الأحمق وراء القومية- المتطرفة، ووراء أى ايديولوجية اقتصادية مكتوبة. وجذب هذا الى بودابست نصيب الأسد من الاستثمارات التى تدفقت على أوربا الشرقية، حتى وصلت الى سبعة بلايين دولار.

لكن المجريين لايهمهم هذا الاستقرار، وهذا التدفق لرؤوس الأموال، بعد تضحياتهم الطويلة. ومما زاد من حجم معاناتهم، الحديث المعاد عن انجازات الحكومة الاقتصادية. ولذا لعب الحديث حول الماضى دورا عكسيا، وكان طرد ١٢٩ صحفيا من تليفزيون الدولة احتجوا على عدم استقلالية جهاز الاعلام المؤثر الذى تمتلكه الدولة، هو القشة التى قصمت ظهر البعير.

لقد تصرف «المنبر الديمقراطى» الحاكم بعجرفة سياسية، ولم يعلم أن الديمقراطية التى أوصلته الى السلطة، هى نفس الديمقراطية التى قد تسقطه عن السلطة. لقد تصرف «المنبر الديمقراطى» الذى أسقط الحزب الشيوعى المجرى عام ١٩٩٠ على أساس أنه حزب «شمولى»، فحق عليه السقوط.

وفى اوكرانيا

وقبل عودة الاشتراكيين فى المجر، عاد الشيوعيون وحلفاؤهم فى اوكرانيا فى الانتخابات التى جرت فى جولتها الثانية يوم العاشر من ابريل. وكانت النتائج كالتالى

(أ) الشيوعيون

الحزب الشيوعى الاوكرانى ٨٦ مقعدا
حزب الفلاحين ١٨ مقعدا
الحزب الاشتراكى الأوكرانى ١٤ مقعدا

(ب) الوسط

كتلة الاصلاح بين الاقاليم ٤ مقاعد
حزب النهضة الديمقراطى الأوكرانى ٤ مقاعد
المؤتمر المدنى لأوكرانيا ٢ مقعد
الحزب الاشتراكى- الديمقراطى الاوكرانى ٢ مقعد
حزب العمال ٤ مقاعد
الحزب المسيحى الديمقراطى الأوكرانى مقعد واحد

(جـ) القوميون المعتدلون

روخ ٢٠ مقعدا
الحزب الجمهورى الأوكرانى ٨ مقاعد
مؤتمر القوميين الأوكرانيين ٥ مقاعد
الحزب الديمقراطى ٢ مقعد

(د) القوميون المتطرفون

التجمع القومى الأوكرانى ٣ مقاعد
الحزب الجمهورى المحافظ ٢ مقعد

(هـ) المستقلون ١٦٣ مقعدا

★ شعوب أوربا الشرقية استاءت بسبب "العلاج الاقتصادى بالصدمة".

المجموع ٣٣٨ مقعدا

تتكون جبهة الشيوعيين فى أوكرانيا من الحزب الشيوعى والحزب الاشتراكى وحزب الفلاحين، وقد حصلت مجتمعة على ١١٨ مقعدا من ١٧٥ هى مجموع المقاعد التى حصل عليها الحزبيون (حصل المستقلون على ١٦٣ مقعدا). ويؤيد هذاالتحالف إقامة علاقات سياسية واقتصادية قوية بروسيا، والعودة الى التخطيط المركزى.بينما لم تحصل كل أحزاب الاصلاحيين الا على ٣٥ مقعدا. وذهبت خمس مقاعد الى القوميين-المتطرفين.

يعتمد الكثير فى البرلمان القادم إذن على مايفعله النواب المستقلون وهم مجموعة من مديرى مصانع الدولة والمزارع التعاونية ورجال الأعمال والأكاديميين، وبذلك لايمكننا تحديد اتجاهاتهم منذ الآن عند التصويت على موضوع ما. وهذه ضربة قاصمة للرئيس الأوكرانى ليونيد كرافتشوك الذى كان يريد إلغاء الانتخابات إذا لم يحضر ٥٠٪ من الناخبين، لكن أدلى ٦٦٪ بأصواتهم، فكانت النسبة مرتفعة هذا رغم أن نسبة كبيرة من الأصوات كانت باطلة مما الغت نتائج مائة مقعد ستعاد الانتخابات فى دوائرها فى شهر يولية القادم.

رقم	اسم الحزب	٪نسبة الأصوات التى حصلت عليها	عدد المقاعد
١	الحزب الاشتراكى المجرى	٩ر٥٣٪	٢٠٩
٢	تحالف الديمقراطيين الأحرار	١ر١٨٪	٧٠
٣	المنبر الديمقراطى المجرى (الحاكم)	٦ر٩٪	٣٧
٤	حزب صغار الملاك المستقلين	٧ر٦٪	٢٦
٥	حزب الشعب المسيحى الديمقراطى	٧ر٥٪	٢٢
٦	فيدرالية الشباب الديمقراطى	٢ر٥٪	٢٠
٧	أخرى	٥ر٪	٢

ظاهرة ملفتة

عاد الشيوعيون لأول مرة بعد انهيار الاتحاد السوفييتى والشيوعية فى ليتوانيا إحدى جمهوريات البلطيق الثلاث. عندما أصبح الزعيم الشيوعى السابق الجيرداس برازوسكاس رئيسا لليتوانيا فى نوفمبر ١٩٩٢. ثم تبعتها بولندا فى شهر سبتمبر ١٩٩٣ عندما فاز «تحالف اليسار الديمقراطى»- الحزب الشيوعى السابق- بـ ٤ر٢٠٪ من المقاعد وحصل حزب الفلاحين على ٤ر١٥٪ فشكلا تحالفا حكم البلاد مع وجود الرئيس ليخ فاليسيا الذى كان قد قاد تحطيم وإسقاط النظام الشمولى. وفى بعض دول اوربا الشرقية لايحتاج الشيوعيون الى العودة، فقد ظلوا فى السلطة بهذا الشكل أو ذاك، مثلما هو الحال فى رومانيا وفى سلوفينيا التى استقلت منفصلة عن الاتحاد الفيدرالى اليوجوسلافى.

والظاهرة العامة أن هذه الأحزاب تفكر الآن. وتعمل بطريقة مختلفة تماما عن الأمس عندما كانت فى السلطة منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى عام ١٩٨٩. فقد بدأ الحزبان المجرى والبولندى فى الاصلاح منذ الثمانينات. ومنذ ذلك الحين تحرك الحزبان بعيدا فى مسارهما الجديد عن الدوجما-الستالينية ، والايديولوجية القديمة. ودخلا فى تحالفات فى أحزاب مختلفة بمافى ذلك «الأعداء» القدامى على يمين قوس قزح السياسى. فحكومة بولندا«الشيوعية» تتصرف مع «صندوق النقد الدولى» كما كانت تتصرف معه الحكومة اليمينية السابقة، وهى تطلب دخول حلف شمال الاطلنطى «الناتو».

بل أن الشيوعيين فى المانيا الشرقية والذين أصبح آسم حزبهم، حزب الاشتراكية الديمقراطية استعادوا توازنهم إلى حدما رغم الهجوم الدائم. وفى ولاية براندينبرج فازوافى انتخاباتها المحلية بـ ٢١٪ من أصوات الناخبين . وعندهم أمل فى الوصول الى «البونديستاج» - البرلمان فى الانتخابات العامة التى تجرى آخر العام الحالى.

ويرجع السبب الأساسى لاستعادة الشيوعيين السابقين بعض مراكزهم الى رفض الناخبين لأسلوب «العلاج الاقتصادى بالصدمة»، وهم يريدون أن تريهم الرأسمالية وجهها الإنسانى. أما السبب الثانى لصورة هذه الأحزاب، فهى أن الأحزاب الجديدة التى تولت السلطة فى هذه الدول الشرقية ، بعد سقوط «سور برلين» والشيوعية، قد ارتكبت أخطاء عديدة. ففى بولندا تحالف اليمين-الاصلاحى مع أحزاب الكاثوليكية اندفعت فى معارك غير شعبية ضد الاجهاض مثلا. وفى المجر استطاع الجناح اليمينى- المتطرف أن يثير الغبار القومى- المتعصب حول الحزب الحاكم.ومع ذلك يظل رئيس وزراء جمهورية التشيك. فاسلاف كلاوس وحزبه اكثرهم شعبية واستقرارا رغم أنه يطبق اكثر الاصلاحات ليبرالية. وعلى أية حال فقد انخفض انتاج كل دول أوربا الشرقية بنسبة ٢٠٪ . لكن أرض التشيك لم تصل فيها البطالة إلا إلى نسبة ٤٪ وتقوم حكومته بالخصخصة بالكربونات التى تشرك الجماهير التشيكية فى ملكية الدولة لكل مواطن بينما كان الطريق امام الخصخصة مغلقا لهذا السبب أو ذاك فى دول أوربا الشرقية الأخرى.

ثم لاننسى أن الشيوعيين السابقين لهم باع فى السياسة بشكل عام، أما الأحزاب الأخرى فخبرتها لاتزيد عن خمس سنوات أونيف. هذا الى جانب أن تنظيماتهم قديمة تصل الى كافة قطاعات الشعب ولهم علاقات وطيدة بالمؤسسات الاقتصادية الصناعية والزراعية، وبالنقابات العمالية وغيرها.

★ ★ عمّ السخط بسبب تدنى الاوضاع الاقتصادية وتطبيق اقتصاد السوق دون مراعاة لظروف الشعوب وبسبب انتشار الفساد والجريمة المنظمة ونهب التراث القومى

منطق الضراوة والخنوع في القفزة الروسية نحو الجنوب

«لايمكن للجيش أن يكتسب قوة بينما يلازم الثكنات العسكرية. إن الجيش بحاجة الى هدف محدد والى مهمة يقوم بها. وقد ولد الجيش الأحمر السوفيتي عندما ظهرت أمامه مهمة محددة هى القضاء على العدو الألمانى، واليوم يجب أن يبعث الجيش الروسى من جديد من خلال مهام وعمليات محددة: القضاء على المقاتلين فى أسيا الوسطى، والقوقاز، ومولدوفا، ومن خلال عملية رسم حدود جديدة لروسيا فى الجنوب... لقد تسنى للأميركيين إلى الآن أن يسيطروا على جميع نقاط الكرة الأرضية، لكن فكرة السيطرة العالمية الأحادية تلك، فكرة خاطئة، فالأفضل العمل بصيغة التعاون الأقليمى، وتقسيم مناطق النفوذ.. ولذلك لابد من الاتفاق، وليكن ذلك على أساس معاهدة عالمية تنص على أننا سنقسم الكرة الأرضية كلها، ونقسم أيضا مجالات النفوذ الاقتصادى»

فلاديمير جيرنوفسكى /من كتابه «القفزة الاخيرة نحو الجنوب».

ولقد حلت على رأس **جيرنوفسكى** كل لعنات «الديمقراطيين» الروس الجدد لقاء أفكاره التوسعية الرثة، ونعتوه بالهتلرية والفاشية، وكان ذلك خلال رحلتهم نحو الجنوب لنشر القوات والقواعد العسكرية الروسية هناك. ولم تكن صدفة أن الكاتب الكبير **سولجينتسين**- الوحيد الذى عاد لروسيا ليس عبر العاصمة ولكن عبر مدن الشمال الروسى الفقيرة- صرح بأن «**الديمقراطيين الروس لم يجدوا وسيلة لعلاج روسيا من الشيوعية الا بنهبها وسحقها**». وفى ٨ يونية صرحت **يلينا أجابوفا** مساعدة وزير الدفاع الروسى **بافل جراتشوف** بأن روسيا تخطط لكى يكون لديها ثلاثون قاعدة عسكرية فى دول الرابطة- منها ثلاث قواعد فى جيورجيا

احمد الخميسى

رسالة موسكو

واثنتان فى أرمينيا وأخرى للانذار المبكر فى أذربيجان . وفى نفس اليوم بدأت جولة وزير الدفاع الروسى ماوراء القوقاز فى الجمهوريات الثلاث المشار اليها للاتفاق على تلك القواعد ولم **يفجع أحد- من الذين ينشغلون ليل نهار بلعن جيرنوفسكى- فمه بكلمة احتجاجا ليس على أفكار جيرنوفسكى، بل على تطبيقها الذى تتولاه القيادة الروسية السياسية والعسكرية.**

وقبل أن يصوغ جيرنوفسكى على نحو فج مايسميه بنظريته لتقسيم العالم- كان المذهب العسكرى الروسى الذى أعلنته الدولة رسميا قد صاغ لنفسه أهداف جيرنوفسكى منذ أن بدأت روسيا تبحث لنفسها عن مذهب عسكرى جديد منذ أعلان بيان السيادة فى ١٢ يونية ١٩٩٠. وقد أمسى تجسيد ذلك المذهب ضرورة خاصة بعد قرار يلتسين فى ٧ مايو ١٩٩٢ بانشاء الجيش القومى الروسى. ولم تكن بلورة ذلك المذهب ضرورة داخلية للجيش يفرضها تشكيل الدولة الروسية فى ظروف جديدة، بل وضرورة خارجية أيضا فرضتها حقيقة أن روسيا بالذات هى التى ورثت دوليا تركة الاتحاد السوفيتى وماله وماعليه فى المجتمع الدولى الذى راح يتطلع باهتمام للمذهب العسكرى الذى سترتضيه روسيا لنفسها على ضوء العلاقات الدولية الجديدة. وقد ولد ذلك المذهب من بطن «المذهب العسكرى المشترك لرابطة الدول المستقلة، والقيادة المشتركة لقوات الرابطة ». لكن غياب وضع محدد للرابطة (إن كانت شكلا كونفيدراليا أم فيدراليا) مع عدم اعتراف الغرب بها (فهى ماتزال تشغل مجرد وضع مراقب فى الامم المتحدة لا أكثر)- علاوة على تأسيس الجيوش القومية لكل بلد، طرح ضرورة ولادة مذهب عسكرى روسى مستقل تبلور عند اقرار **وثيقة «المبادئ الأساسية للمذهب العسكرى للاتحاد الروسى»** التى ظهرت بمرسوم رئاسى فى ٢ نوفمبر ١٩٩٢- وتنص الوثيقة على أن روسيا: «لاتعتبر أية دولة من الدول عدوا محتملا لها » وهى إشارة المقصود بها أمريكا والدول الغربية وحلف الناتو فقط.

ومع غياب العدو تفترض **الوثيقة أن مصادر الخطر المحتملة على روسيا هى: «الادعاءات الحدودية على روسيا وحلفائها»- أى أن روسيا مازالت تتحرك بصفتها جهة وصاية وحماية بالنسبة لحلفائها- وهى «قمع حقوق الروس فى الدول الأجنبية»**- أى دول الرابطة حيث يعيش حوالى ٢٥ مليون روسى- وهى: **الهجوم على المشاريع العسكرية فى أراضى الدول الأجنبية»**- أى فى دول الرابطة. وتضيف الوثيقة مصادر خطر أخرى مثل **«الارهاب الدولى» و«خطر استخدام الأسلحة النووية»** وغير ذلك.

ولكن النقاط المشار إليها من قبل تبين بوضوح التشبث الروسى بدور عسكرى قمعى فى دول الرابطة. وقد احتاجت روسيا الى الحروب الصغيرة «لاقناع» دول الرابطة بالحق الروسى فى التواجد العسكرى، **الحروب التى غذتها روسيا فاندلعت بثبات ولزمن طويل بين الأرمن والاذربيجان فى قرة باغ، وبين جيورجيا وأبخازيا، وبين منطقة الدنيستروب ومولدوفا.** وبعد أكثر من خمسة أعوام من القتلى والجرحى، بدا أنه قد آن الأوان لتقطف روسيا الثمار التى نضجت على نيران الاقتتال بعد أن تعبت **أذربيجان** من استدعاء الناتو اليها أو تركيا دون جدوى، وبعد أن تعبت **جيورجيا** من دعوة طرف آخر دولى للمنطقة. **أما أرمينيا** فكان الخلاف الوحيد بينها وبين القادة العسكريين الروس أن الرئيس **بيتروسيان** كان يريد المزيد من القواعد العسكرية الروسية على أرضه، لكن الروس هم الذين رفضوا- لأن عملية واحدة مثل نشر القوات بين **أبخازيا** وجيورجيا ستكلف روسيا مليارى روبل، ومن ثم فأنهم لايريدون المزيد من النفقات.

ووفقا للاتفاقيات التى توصل اليها **الجنرال جراتشوف** مع قادة جيورجيا ستمتد إحدى القواعد الروسية على طول

ساحل البحر الأسود الجيورجي لتشرف على الساحل من باطومي حتى أبخازيا ، وعلى مناطق البحر والبر المتاخمة للساحل. بينما ستقام قاعدتان أخريان في العاصمة تبليسي وفي مدينة أخالكالاكي الواقعة عند الحدود التركية. وفي أرمينيا اتفق الجنرال جراتشوف على اقامة قاعدة روسية في أرمينيا مع نقطتين أساسيتين للمرابطة في مدينة يريفان (العاصمة) ومدينة جومري، مع تعزيز الحاميات الروسية في أرمينيا بمعدات ومجموعات من طيران الجيش الروسي. وفي أذربيجان تم التوصل للموافقة على البروتوكول الروسي الذي ينص على ادخال القوات الروسية لمناطق النزاع. أما في مولدوفا فإن الجانب الروسي يتمسك بالبيان المشترك للرئيس يلتسين والرئيس المولدوفي الصادر في ١٥ مايو ١٩٩٢ الذي نص على الربط بين مواعيد سحب الجيش الروسي رقم ١٤ من مولدافيا وبين «التقدم الذي سيتم احرازه في التسوية السياسية بشأن النزاع على منطقة الدنيستروب».

وفي القفزة الروسية نحو الجنوب يفتقد الجيش الروسي للغطاء القانوني سواء على المستوى الدولي، أو المحلي. فقد رفضت الأمم المتحدة في شخص **بطرس غالي** خلال زيارته لموسكو في أبريل ٩٤ منح روسيا تفويضا للقيام بعمليات صنع السلام داخل دول الرابطة. كما رفض مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبي هو الآخر منحها ذلك التفويض . كما أن تفويضا من هذا النوع بحاجة الى قرار من مجلس الأمن. وعلى المستوى المحلي اصطدمت موسكو بعدم وجود قاعدة قانونية دقيقة يستند اليها ذلك التدخل، ولهذا رفض مجلس الفيدرالية قرار يلتسين ادخال القوات الى إبخازيا- ولكن الكلمة الحاسمة ترجع الى الرئيس الروسي ومن ثم أصبح قراره سارى المفعول منذ لحظة صدوره. ولاتغطى روسيا حركتها تلك بالإبغطاء من «قوات السلام التابعة لدول الرابطة» وهي قوات روسية في الواقع الفعلي، على الرغم من أن الرابطة نفسها لاتتمتع بوضع «المنظمات الاقليمية» المعترف بها في الأمم المتحدة.

ولايقابل دور الشرطي الروسي الشرس هذا سوى التبعية الروسية للناتو وللدول الغربية خلال عملية التكامل التي تتم بين روسيا والنظام الرأسمالي العالمي. فقد عرض الناتو على موسكو خلال قمة وزراء الحلف في اسطنبول ثلاثة شروط لقبول روسيا في الحلف.

لا لأية اتفاقيات خاصة من نوع اتفاقية يالطا الشهيرة التي وقعت بعد الحرب العالمية الثانية

لا لحق الفيتو

لا لاية مفاجأة.

ويعني الناتو برفضه لأية اتفاقيات من نوع يالطا أن روسيا ليست في الموقع الذي يمكنها من طرح تصوراتها بالنسبة لتقسيم العالم، ويقصد برفضه لحق الفيتو أنه ليس لروسيا أن تعترض على عمليات الناتو. أما عن المفاجآت فيقصد بها ضرورة التشاور الروسي الغربي. وقد صرح **كوزيريف** بأن موسكو ستوقع اتفاقية أطر التعاون والشراكة مع الناتو التي وقعها كافة الشركاء الاخرون قبل روسيا- أي أن روسيا لن تحصل على أي وضع مميز في علاقتها بالحلف وهو ماجاهدت طويلا للفوز به دون جدوى. وقد أعد الروس خطتهم للتكامل الأوروبي- بالشروط الأوروبية- على النحو التالي: التوقيع الذي تم في ٩ يونيه على اتفاقية مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ثم توقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي في جزيرة كورفو باليونان في ٢٣ يونيه، ثم توقيع اتفاقية مع الدول السبع الصناعية الكبرى في قمة نابولي مابين ٨ الى ١٠ يوليو **تتحول بموجبها «السباعية الكبرى» الى «ثمانية» بدخول روسيا اليها.** أما عن منظمة التعاون فأن روسيا انضمت اليها بصفتها «عضوا مراقبا». الا أن المنظمة ستشرع في تحديد سيناريوهات الاصلاح الاقتصادي لروسيا سنويا لتنضم بذلك الى **البنك الدولي وصندوق النقد** في رسم السياسات الاقتصادية الداخلية والخارجيةلروسيا.

أما عن الاتفاقية مع الاتحاد الأوروبي فقد دارت المفاوضات بشأنها لمدة عامين، وكانت هناك مشكلتان تعترضان طريق الاتفاقية : **الموقف الفرنسي** المتشدد من الأغراق الروسي للأسواق الاوروبية باليورانيوم الروسي بسعر رخيص ، **والموقف الاوروبي** من ضرورة أن تسمح روسيا للبنوك الأجنبية بالعمل فيها. وقد حلت المشكلة الأولى حلا وسطا مقابل سماح يلتسين للبنوك الأجنبية بالعمل داخل روسيا. وتذكر **كمسمولسكايا برافدا** «أن ميزانية البنوك السبعة التي حصلت على تصريح بالعمل في روسيا تفوق بعدة مرات ميزانية الحكومة الروسية، فإذا استمر تناسب القوى ذلك، فأن هذا سيعني فقط سيطرة رأس المال الغربي على اقتصاد البلاد». أما عن قمة الدول السبع فأن روسيا ستنضم اليها- سياسيا فقط- بينما ستنضم الى المجلس الأوروبي- اقتصاديا فقط! .

وهناك- مع الدول السبع- حيثما تكون الأهمية كلها للاتفاقية الاقتصادية ستنخرط روسيا في السياسة، وهناك- مع المجلس الأوروبي- حيثما تكون الاهمية كلها للاتفاقية السياسة-فإن روسيا ستناقش الجوانب الاقتصادية!. وفي كل أشكال التكامل الروسي الاوروبي الأمريكي تلك يتضح ماقالت عنه صحيفة البرافدا من أن : **«قصة انضمام روسيا الى المنظمات الدولية لاتقل مهانة عن المحاولات الروسية لاقناع الناتو بالاعتراف لروسيا بوضع خاص، والوقوف في طابور طويل أمام أبواب المجلس الأوروبي».**

فهل ثمة علاقة بين «مهانة المحاولات الروسية في الخارج» وبين «قفزة الجنود الروس نحو الجنوب»؟..

ثمة علاقة واحدة: **أن القفزة العسكرية نحو الجنوب تمثل بدرجة كبيرة انتقال روسيا للقيام بدور وكيل المصالح الغربية في الجمهوريات القريبة.** ومما يؤكد ذلك أن الغرب- الذي يقف ضد رابطة الدول كمنظمة اقليمية- يغض النظر عن التدخل الروسي في القوقاز بل ويؤيده.

ربما أن روسيا تقوم بدورها هذا لصالحها هي؟ ولكن الا تقتضي «مصالح التوسع الروسي» تلك نفسها جملة من المواقف المختلفة في علاقة روسيا بالغرب؟

ولكن لو أن روسيا - في وثبتها تلك نحو الجنوب- كانت تبحث عن مصالحها هي، لبحثت عنها في الخارج أيضا، في علاقتها بالأزمة الكورية، وفي علاقتها بالدول العربية التي مازالت مدينة بالمليارات لموسكو، وفي علاقتها بالهند وغيرها، ولايعقل أن تبحث روسيا عن مصالحها في منطقة بضراوة، وهي تتراجع عن نفس هذا النوع من المصالح في مناطق أخرى، ثم لاتنشغل الا بقبول الشروط التي تفرض عليها للانظمام للمجتمع الدولي.

إن الجمع بين «الضراوة والخنوع» سمة للشرطي ووكيل المصالح الاخرى فقط. والأرجح أن روسيا خلال سنوات معدودة ستكون قد هيئت للتدخل في مناطق أخرى، لمواجهة مانص عليه مذهبها العسكرى من ضرورة: «مواجهة الارهاب الدولي الذي يتم عندما ترشق حجارة الأطفال الوجه الميت الذي لايحس للشر الذي يحمل باقة زهر سوداء وينشر البرد في الأرض».

الشباب القبطى

والمشاركة فى الحياة السياسية

سمير مرقص


مصطفى النحاس

الحديث عن دور مشاركة الشباب القبطى لابد أن ينطلق من تأملنا للتطور التاريخى للمشاركة السياسية فى مصر فكريا وعمليا.

فأى محاولة للاقتراب من مشاركة الشباب القبطى لابد أن تأخذ فى الاعتبار السياق التاريخى العام لأنه بغير ذلك ستكون الرؤية مبتورة وسوف يتم التعامل مع الشباب القبطى وكأنهم يتحركون فى فضاء اجتماعى وسياسى منفصل عن الواقع المصرى ككل.

فالشباب القبطى- كشريحة من شرائح الشباب المصرى- جزء لايتجزأ من التركيب الاجتماعى للمجتمع المصرى ككل يتأثر بما يدور فيه من أحداث اجتماعية وسياسية وتغيرات اقتصادية، وتتأثر بذلك أدوارهم وردود أفعالهم ومدى تواجدهم أو ابتعادهم عن الساحة، وسنحاول اكتشاف جدلية «**الاقبال على - الاحجام عن المشاركة**» بالنسبة للشباب المصرى عامة والقبطى خاصة وذلك من خلال نقطتين أساسيتين هما: الأولى هى المحددات العامة للمشاركة والتى أتصورها تحكم حركة المشاركة للشباب المصرى ومن ضمنهم القبطى. الثانية، الصعوبات الخاصة التى تعوق مشاركة الشباب القبطى لأسباب خارجة عنهم.

وتعرف مرحلة الشباب- المصرى القبطى على حد سواء- بصورة عامة، بالفترة الزمنية ما بين أواخر المراهقة وأوائل سن الرشد وهى فى تقديرى ذات أهمية خاصة من المنظور السياسى، ففى هذه المرحلة من دورة الحياة فإن الشباب، وهم يحاولون الانتقال إلى مرحلة الرشد، يصبحون أكثر إدراكا للسياسة ويكونون مواقفهم الاجتماعية والسياسية الأساسية وهى المواقف التى قد يمتد بعضها طوال العمر. ونوع المواقف الاجتماعية والسياسية التى يكونها الشباب تعتمد إلى حد كبير على تجاربهم الاجتماعية وظروف المجتمع عند بلوغهم سن الرشد والتى تتحدد بشكل أساسى بما يلى:

١- نظام التنشئة الاجتماعية والسياسية فى المجتمع.

٢- التطور التاريخى للديمقراطية فى المجتمع.

وأحسب أن قراءة سريعة لأثر هذين

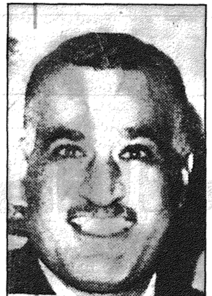
المحددين فى واقعنا المصرى قد تكون مفيدة.

نظام التنشئة الاجتماعية السياسية فى المجتمع المصرى

بالرجوع إلي أدبيات المشاركة، نجد أن «المشاركة سلوك متعلم». بعبارة أخرى هى سلوك يتعلمه الفرد ويكتسبه خلال عمليتى التنشئة الاجتماعية والسياسية، ومن ثم فإن هناك علاقة وثيقة بين إتاحة الفرصة للفرد ليلعب دورا فعالا داخل مؤسسات التنشئة المبكرة، كالأسرة والمدرسة، وبين قدرة الفرد على أن يشارك بفعالية فى الحياة السياسية فيما بعد. وكما يذكر فى الكتاب ذائع الصيت THE CIVIC CULTUE فإن الأطفال **الصغار تكون احتمالات مشاركتهم السياسية أكبر عندما يدخلون الحياة السياسية.**

إذن هناك علاقة طردية بين التنشئة من جانب والمشاركة من جانب آخر، فكلما تضمنت مناهج التنشئة الاجتماعية- السياسية قيم المبادرة الايجابية كلما ارتفعت درجة ونوعية ونسبة المشاركة والعكس صحيح. وفى ضوء ذلك فإنه ليس من العسير أن نقول أن **تفشى السلبية السياسية بين الشباب المصرى إنما يرجع إلى افتقاد مناهج التنشئة الاجتماعية- السياسية إلى القيم الدافعة إلى المشاركة**،وتشير الأرقام التى ضمنها د.سيد غانم فى دراسة له بعنوان «المشاركة السياسية» بأنه طبقا للبيانات المتاحة عن انتخابات الهيئة التشريعية فى مصر عن الفترة ١٩٥٧-١٩٨٤ لم تتجاوز نسبة المقيدين بالقوائم الانتخابية ٥٠ بالمائة من السكان فى سن التصويت، وكانت نسبة المقترعين إلي المقيدين أقل من ٥٠ بالمائة حيث تراوحت بين ٣٩٪ و٤٣.٨٪، ويعنى هذا، **أن نصف السكان فى سن الانتخاب ليست لديهم بطاقات انتخابية، وأن كثيرا من الذين يحملون بطاقات يعزفون عن التصويت.**

يضاف إلى ذلك ما سبق أنه لايمكن فصل مضمون نظام التنشئة كمحدد أساسى للمشاركة عن النظام القيمى- الثقافى السائد فى المجتمع والذي يعد عملا مرجعيا حاكما للواقع وسلوك الأفراد فيه خاصة وإذا كانت **«الأبوية- السلطوية» تمثل قلب هذا** النظام القيمى- الثقافى والتى تنعكس فى نسق متكامل من المحرمات والموانع، وفي هذا الصدد، يشير د.**هشام شرابى** بأن التخلف كامن فى أعماق الحضارة الأبوية، ويسرى في



جمال عبد الناصر

أطراف بنية المجتمع والفرد، وينتقل من جيل إلى آخر كالمرض العضال. ويتخذ هذا التخلف أشكالا عدة تتميز عن بعضها بصفتين مترابطتين: **اللاعقلانية والعجز.** وهكذا يعيش شبابنا فى ظل «الأبوية-السلطوية» فلا يعطى اعتبارا كافيا باعتباره إنسانا وأنما يتم إخضاعه الى العجز كما تصبح الخرافة مصدرا أساسيا من مصادر فهمه للواقع والتعامل معه أى اللاعقلانية. وحول مدى تأثير النظام القيمى- الثقافى على عملية المشاركة بالنسبة للشباب المصرى تؤكد الباحثة **ماجدة أحمد شفيق غنيمة** (جامعة ميريلاند-كولج بارك)، فى دراسة ميدانية أجرتها مؤخرا بعنوان «المشاركة السياسية للشباب المصرى» على أن الطبيعة السلطوية للثقافة المصرية مسئولة إلي حد ما عن تصور الشاب لنفسه، بأنه مشارك قادر أن يلعب دورا فاعلا في توجيه دفة الأمور في دولته، إذ تركز أجهزة التنشئة الاجتماعية على أفكار الطاعة والخضوع أكثر من تركيزها على مبادىء المشاركة والمبادرة والاختلاف فى الرأى، وكلها مبادىء ضرورية لتربية مواطن مشارك.

الديمقراطية في مصر

إن «المشاركة السياسية كقيمة عليا للحياة الديمقراطية فى أى مجتمع، من جانب، وكتجسيد علمى للمواطنة، من جانب آخر، إنما تتوقف إلي حد كبير على ظروف الواقع المجتمعى وعلى مدى قدرة البناء السياسى (الدولة بمؤسساتها وكيانات المجتمع المدنى) على الاستجابة للبناء الاجتماعى- الاقتصادى، فكلما كان البناء السياسى متسقا مع البناء الاجتماعى والاقتصادى كلما ارتبط ذلك بدرجة أكبر من الاستقرار السياسى المحفز على المشاركة، وفي المقابل إذا شهد التطور التاريخى عدم توازن بين البناء الاجتماعى- الاقتصادى من ناحية والبناء السياسى من ناحية أخرى فإن ذلك يعنى أن هناك أزمة تعترض العملية الديمقراطية والمشاركة التى هى جوهرها بالتالى.

فى ضوء ما سبق أتصور أنه من المفيد أن نتتبع المسار التاريخى للديمقراطية فى مصر المعاصرة باعتبارها محددا هاما للمشاركة صعودا وهبوطا (للمصريين عموما وللأقباط من ضمنهم) ويمكن تقسيم هذا المسار إلى ٤ مراحل أساسية وذلك كما يلى:

(١) المرحلة الليبرالية (قبل ١٩٥٢).

(٢) المرحلة الناصرية: مرحلة الزعيم/ النظام(١٩٥٢-١٩٧٠).

(٣) المرحلة الساداتية:مرحلة تديين الحركة السياسية ١٩٧٠-١٩٨١.

(٤) المرحلة المباركية: مرحلة إعادة التوازن (١٩٨١.......).

(١) المرحلة الليبرالية (قبل ١٩٥٢.

استطاع النظام السياسى الليبرالى الذى قاده **حزب الوفد** والذى تأسست مشروعيته مع ثورة ١٩١٩ بوضع دستور ١٩٢٣، أن يستوعب كل القوى الاجتماعية والسياسية فى المجتمع المصرى آنذاك، ودفع الجميع بما فيهم الأقباط إلى المشاركة السياسية الفعالة. ومن خلال الواقع العملى أفرزت المساواة بكل أبعادها السياسية والقانونية والاجتماعية ومارس الجميع حق المواطنة على أرض مصر، استطاع الوفد أن يعبر عن الإجماع الشعبى لاسترداد الحقوق الوطنية.

وفيما يتعلق بمشاركة الأقباط

يقول: أ. **طارق البشري** في معرض حديثه عن تكوين برلمانات ما قبل الثورة : إن مشاركة الأقباط ارتبطت دوما بالحركة السياسية الديمقراطية وما يعتريها من تصاعد أوانخفاض بمعنى أنه (وباستثناء الانتخابات الأخيرة سنة ١٩٥٠) فإن الانتخابات التي يحصل فيها الوفد علي الأغلبية، وهذا يعني أنها كانت انتخابات حرة- كانت هي التي يصل فيها عدد القبط أكثر ما يكون بنسبة تتراوح بين ٨٪ و٥ . ١٠٪ والعكس بالعكس، فحين يقاطع الوفد الانتخابات أو لايظفر فيها بالغالبية، يقل عدد القبط في مجلس النواب بنسبة تتراوح بين ٥ . ٢و٥ . ٤٪ ولهذه الإحصائيات دلالة هامة هي أنه **حين تترك للإرادة الشعبية حرية التعبير عن نفسها في انتخابات حرة فثمة رضا منها بوجود نواب عن الأمة من القبط في المجالس النيابية**. إن هذه الفترة يمكن اعتبارها إلى حد ما فترة توافق بين البناء الاجتماعي والاقتصادي والبناء السياسي، لهذا كانت المشاركة متوفرة من الجميع ومن ضمنهم الأقباط،. صحيح أن هذه المشاركة كانت محصورة بين طبقتي كبار ملاك الأراضي والرأسمالية المصرية إلا أن أحزاب هذه المرحلة وعلى رأسها الوفد كانت تسعى بدرجات متفاوتة للحصول على تأييد الجماهير أو قطاعات عريضة منهم.

المرحلة الناصرية: مرحلة الزعيم-النظام» (١٩٥٢-١٩٧٠).

بقيام ثورة ٢٣ يوليو كان من الطبيعي مع تأسيس نظام وطني بدون سلطة الملك وسطوة المحتل ان يتم استكمال ما يتم انجازه سابقا في المرحلة الليبرالية، ولكننا نجد النظام في هذه المرحلة يهتم بالمشروع الاجتماعي على حساب المشروع السياسي حيث استبدلت التعددية السياسية بالتنظيم السياسي الواحد الذي يستمد حيويته ومشروعيته من **الزعامة الكاريزماتيه لعبد الناصر** أكثر من أن يكون تنظيما سياسيا شعبياً

ومنذ وقت مبكر قامت الثورة بحل الاحزاب وذلك في ٢٣ يناير ١٩٥٣، وحسب **د/أماني قنديل** لم يكن حل الاحزاب السياسية هو التصفية الوحيدة لمؤسسات المجتمع المدني، ولكنه كان في المقدمة ، **فالجمعيات الأهلية التي كانت قد شهدت إزدهارا في العهد الليبرالي قبل الثورة، صدر قرار جمهوري عام ١٩٥٦ بشأنها ينص على الغاء المواد من ٥٤ إلى ٨٠ والتي تضمنها القانون المدني بشأن الجمعيات ، وقد فرض هذا القرار حل هذه التنظيمات جميعا وتعديل نصوصها وقد كان هذا الاجراء بداية إخضاع كافة الجمعيات الأهلية للرقابة الكاملة والاشراف عليها من قبل الدولة ، ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٤ليكرس** مفهوم هيمنة الدولة على العمل الأهلي، ومن المعروف أن الجمعيات الدينية تمثل نسبة غير قليلة من إجمالي عدد الجمعيات الأهلية العاملة في المجالات الاجتماعية والثقافية.

في هذا السياق خضع الاقباط شأنهم شأن باقي مكونات الجماعة الوطنية لقرارات المرحلةالجديدة وذلك على المستوى السياسي، وأما في إطار المشروع الاجتماعي الذي طرحه نظام ٢٣ يوليو لتحرير البلاد ، وإعادة بنائها فلقد استفاد الاقباط من فرص التعليم والعمل المتاحة كما شاركوا في المعارك التي فرضها تنفيذ هذا المشروع.

وفي هذه المرحلة ظلت المساواةوالمواطنة كقيم مكتسبة عبر التاريخ كما هي دون انتقاص، ولكن نقصت المشاركة السياسية للجميع. نعم حققت ثورة ٢٣ يوليو إنجازات بالغة الأهمية في مجالي بلورة فكرة المواطنة قاعديا وعلى مستوى المشروع الاجتماعي إلا أنها شاهدت تراجعا في المسألة السياسية خاصة فيما يتعلق بقضية المشاركة السياسية وقد تأثر الاقباط كثيرا بهذا الامر خاصة بعد ان استحدث مبدأ التعيين ولأشخاص غير مسيسين بل كانوا في الأغلب الأعم من التكنوقراط ، وهو الامر الذي مثل انتكاسة للتطور السياسي في مصر خاصة بعد ان رفض الاقباط التمثيل النسبي في العشرينات من هذا القرن.


أنور السادات



المرحلة الساداتية : مرحلة تديين الحركة السياسية (١٩٧٠-١٩٨١).

في إطار التحالفات السياسية من أجل تكريس شرعية الحكم نجد النظام الجديد وقد اعتمد كليا على القوى الدينية لتدعيم وجوده الشرعي وتقويته في لعبة الصراع السياسي ، وقد اتجهت مجمل سياسات هذه المرحلة تارة بالتدريج وتارة بالصدمات الكهربائية المفاجئةفي التأثير بصورة مباشرة على موضوع المشاركة السياسية هذا رغم التحول إلى نظام التعددية الحزبية في إطار ليبرالية اقتصادية مشوهة ، يضاف إلى ما سبق صبغ **كل القرارات السياسية بالبردة الدينية** واجراء تعديل دستوري يحدد ان الشريعة الاسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع ، وبعد ذلك وهو فيما يحاول معالجة الاحداث الطائفة نجده يكرس ويؤكد علنا من خلال سلسلة من الخطابات الرسمية والاحاديث الصحفية والتليفزيونية فكرة المواجهة بين الاقباط والمسلمين.

وفي ظل المناخ بدأت **تثار قضايا لم تكن مثارة من قبل فيما يتعلق بالمواطنة والمساواة وبدأ التشكيك في قيم أصيلة اكتسبتها معا مكونات الجماعة الوطنية عبر التاريخ** من خلال النضال المشترك ليعاد طرحها من جديد ، لقد صار عقد السبعينات بالنسبة لتاريخ مصر **هو البداية لعصر الاحتكاكات والصراعات الطائفية.** كل هذا واكبة تزايد متصاعد لنفوذ الجماعات الدينية والتي طرحت تصورا لبناء الجماعة الوطنية يختلف عن ذلك الذي استقرت عليه الحركة الوطنية المصرية.

كانت المحصلة المنطقية لموقف كل من النظام والجماعات ان اعتبر **الاقباط ان هناك تراجعاً عن الاتفاق الضمني حول المساواة والمواطنة ومن ثم المشاركة** والذي تم التوصل اليه من خلال



حسنى مبارك

النضال المشترك عبر التاريخ.

(٤) المرحلة المباركة : مرحلة اعادة التوازن (١٩٨١...)

تمثل مرحلة حكم الرئيس مبارك ، على مدى ١٢ عاما ، محاولة لاعادة التوازن للحياة السياسية المصرية، فبعد مرحلتى اللهاث الثورى، الناصرية ، واللهاث الفوضوى، الساداتية، كان من الطبيعى ان تتسم حركة القيادة بالحذر الشديد بهدف ضبط الايقاع والبطء الشديد فى معدل التغيير واستخدام اسلوب التروى ودراسة الموقف بكل ابعاده قبل اتخاذ القرار حتى لو كان ذلك على حساب الحسم المباشر فى العديد من القضايا. أنها مرحلة يمكن ان توصف بحسب تعبير د.أحمد عبد الله باللادكتاتورية واللاديمقراطية ، فرغم التأكيد المستمر من قبل القيادة السياسية على ضرورة المشاركة السياسية نجد المؤسسات السياسية القائمة لم تزل غير متوافقة مع هذا الامر ،ورغم حرية التعبير المتاحة للجميع الا ان ذلك لم يترجم على ارض الواقع إلى فاعليات سياسية تدعم العملية الديمقراطية فى مصر. يضاف إلى ما سبق محاولات هدم الشرعية القائمة من خلال الاعمال الارهابية المتعاقبة والتى يوجه بعض منها نحو الاقباط. وعليه فإن النتيجة العمليةلما سبق هو انه رغم التأكيدعلى قيم المواطنة والمساواة من قبل النظام السياسى ، الا انه وعلى ارض الواقع تتغير بعض الشئ امكانية تجسيد هذه القيم عملياً من خلال مشاركة فعالة.

مشاركة الشباب القبطى.. صعوبات خاصة

فى ضوء هذا الواقع سنحاول الاقتراب من الصعوبات الخاصة التى تعوق مشاركة الشباب القبطى ، وهى صعوبات ليس له يد فيها حيث ترجع هذه الصعوبات لظروف خارجة عن إرادته ، وأتصورها طارئة ، وان كان هذا لا ينفى ان هذه الصعوبات فعالة ومؤثرة ، وواقعية ولا يمكن ان نغض البصر عنها.

ويمكن رصد هذه الصعوبات كما يلى:

١) المناخ الطائفى.
٢) تدين الحركة السياسية.
٣)التراجع التاريخى عن المواطنة.
٤)الاخلال بمبدأ تكافؤ الفرص فى الحياة العامة.
٥) التشكيك فى العقيدة الايمانية.
٦) الحديث المغلوط عن الأقباط وكنيستهم الوطنية.

١)المناخ الطائفى

ان الاستمرار المتصاعد للممارسات الطائفية الموجهة ضد الاقباط (فكريا وماديا) - كما وكيفا ، كما من حيث مرات حدوثها وكيفا من حيث نوعية واسلوب تنفيذها- على مدى ما يقرب من ربع قرن الآن **(من الخانكة ١٩٧٢ إلى المحرق ١٩٩٤)** له أثره ولا شك فى تردد الشباب القبطى من المشاركة الفعالة فى الحياة السياسيةخاصة وقد رافق هذه الممارسات اعادة النظر فى الموقف من الأقباط من حيث طرح التعامل معهم على أساس «أهل الذمة» «والولاية»

ان الطائفية من حيث هى تقسيم للبشر كل حسب دينه وما يرافق ذلك من تمجيد لقيم الطائفية وصحوة الوعى الذاتى الدينى فإنها تتضمن تجاهلا لقيم الآخرين وتحمل فى جوهرها بذور عدم المساواة والرغبة فى التميز والتسيد على الآخر ومن ثم تجعله يسلك مسلكا سلبيا تجاه الغير.

فبدلا من أن تؤدى الصحوةالدينية إلى دعم الجماعة الوطنية بحيث تمثل استمرارا للمنجزات المشتركة التى حققتها معا مكونات الجماعة الوطنية فإنها وكما يقول د. أسامة الغزالى حرب : «أدت إلى تزايد الشعور بالذات فى مواجهة الآخرين والى الرغبة فى ابراز أوجه التمايز عنهم مما يخلق مناخا عاما قابلا للاستثارة والاشتعال على أيدى العناصر المتعصبة أو المتطرفة التى ترى فى نفى الآخر واضطهاده مخرجاً لأزماتها العديدة.

وفى تقديرى أن استمرارية المناخ الطائفى تعتمد على آليتين

أولا الطائفة النصوصية والفكرية

وأقصد بها التعامل مع النصوص وتفسيرها بما يدعم المناخ الطائفى فالقراءة المتأنية لأدبيات الحركة الاسلامية المعاصرة حول الموقف من الاقباط تعكس ، على حد تعبير د.**سعد الدين ابراهيم** قراءة قلقة ليست واضحة ومتسقة فالاختلاف فى الدين مسألة يترتب عليها تفاوت فى الحقوق والواجبات فى الدنيا وفى الأخرة من وجهة النظر الاسلامية ، صحيح ان هناك رافدا من روافد الفكر الإسلامى يؤمن بإطلاق المساواة فى كل أمور الدنيا وفى مقدمتهاحق المواطنة الكاملة وما تنطوى عليه من حقوق وواجبات ، من التكافؤفى الفرص بما فى ذلك تقلد جميع المناصب العامة الا ان هناك رافدا آخر فى فكر الحركة الاسلامية لا يسلم بهذه المساواة الكاملة بين المسلمين وغير المسلمين ، فالإسلام لا يرتب لأهل الكتاب غير الحماية وحرية الاعتقاد ، والممارسة الدينية والرحمة والبر ، فى مقابل أدائهم للجزية.

وكمنموذج لأدبيات هذاالرافد ، نقرأ لعبد الجواد يسن فى كتابه «مقدمة فى فقه الجاهلية المعاصرة» ان المجتمع المصرى اليوم فى حقيقة امره مجتمع جاهلى محصن ،وأن الدعوة اليوم بصدد التوجه إلى هذا الشعب بالاسلام من جديد.. وأن على الدعوة ان تنهض لفتح فى مصر جديد .. الجهاد والفتح هما وسيلة الاسلام لابلاغ الناس ودعوتهم ، ويواصل الكاتب **لذلك يحلو للأقلية النصرانية فى مصر ان تتحدث كثيرا عن «الوحدة الوطنية» فهم فى ظلها والمسلمون سواء ، فلا جزية يعطونها عن يد وهم صاغرون ، ولا احساس بالدينونة لحكم المؤمنين ، وأما فى ظل دولة الاسلام - أيا كان أسمها- فلا مفر من الجزية، ولا مشاركة فى الحكم ولا اعتماد عليهم فى دفع ولا جهاد** ،وإنما هم دوما فى حالة ينبغى أن تشعرهم بقوة الاسلام وعظمته وسموه وبره وخيره وكرمه وسماحته، أى فى حالة تدفعهم -على الجملة- للدخول فيه اختيارا.

ثانيا: الطائفة العملية

وأقصد بها عمليات العنف الطائفى التى

تمثل النتيجة المنطقية للطائفية النصوصية والفكرية ، ففي تفسيره للعنف الموجه للأغيار الدينيين(غير المسلمين) يؤكد أ. **نبيل عبد الفتاح** على ان «هذا العنف يكشف علاقة غير مرئية بين السلوك ونظام التفسير الديني لصورة الآخر ووجوده واضفاء المشروعية على الاساس المادي والمعنوي بكيانه»، نفس المعنى يؤكده د. **أسامة الغزالي حرب** في معرض دعوته إلى ضرورة الاصلاح الديني حيث يقول: إن في ذلك الحضور الديني المتسع كما وتنوعا ، لا يواكبه تحسن كيفي سواء في السلوكيات السائدة في المجتمع، أو في الشروح والتفاسير والاجتهادات حول النصوص الدينية.

وجدير بالإشارة انه يلاحظ كيف ان احداث العنف الديني الموجه للأقباط قد تزايدت بشكل مكثف في الأعوام السبعة السابقة وان عدد **القتلى من الأقباط في عامي ١٩٩٢، ١٩٩٣ قد قارب الثلاثين قتيلا.**

٢) تدين الحركة السياسية

وأقصد تحول العمل العام السياسي والاجتماعي إلى عمل ديني أصبحت بموجبه حلبة الصراع السياسي والاجتماعي مجالا للمنافسة لابين تيارات سياسية متعددة بل بين إسلام ولاإسلام ، بين مسلمين وغير مسلمين، وقد أدى هذا إلى أن ينظر إلى الأقباط باعتبارهم جماعة طائفية مستقلة يجب التعامل معهم ككتلة واحدة بدون تنويعات واعتبارهم بجملتهم طرفا من أطراف العملية السياسية. وكان كاتب هذه السطور قد نبه لهذا الأمر منذ عشر سنوات في مقال بجريدة الأهالي عنوانه: **التعامل مع الأقباط كجماعة انتخابية شرخ للوحدة الوطنية**، وذلك عشية الانتخابات البرلمانية عام ١٩٨٤. الا أن هذه الأمر تكثف بشكل ملحوظ على المستويات بشكل اصبح يؤلم كثيرا الشباب القبطي ويعملون على تجنبه.

٣) التراجع التاريخي عن المواطنة:

لقد ترسب لدى الشباب القبطي شعور بأنه مس في الصميم في أغلى وأعز ماانجزته الجماعة الوطنية معا الا وهو **مبدأ المواطنة**. فرغم ان هناك مبادئ ونصوصا مقررة صاغتها مكونات الجماعة الوطنية معا كمحصلة للنضال المشترك حول المساواة والمواطنة إلا أنه يجد تراجعا عنها على أرض الواقع وفي الممارسة العملية.

وهكذا يجد الشباب القبطي نفسه أمام واقع متناقض. تناقض بين مايقال ومعلن وبين مايمارس عمليا ، تناقض بين ما هو منصوص عليه ويتضمن قيما ايجابية اختبرت تاريخيا ، وبين تطبيقات مخالفة حاليا ، تناقض بين توقعاته في ضوء الخبرة التاريخية والتراث المصري لوحدة الجماعة المصرية وبين مايراه أمامه على أرض الواقع.

ان الشباب القبطي يصبح في النهاية أمام أمرين: إما التواجد والمشاركة واستكمال المسيرة الوطنية مما يعني الاصطدام، وبين الانسحاب حفاظا على وحدة الجماعة وسلامتها، فنجده يؤثر الانسحاب.

٤) الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص في الحياة العامة

أفرزت الحركة الدينية أنساقا اقتصادية وتعليمية خاصة بها ، وعليه فمن البديهي أن يرتبط العمل والالتحاق بهذه الانساق بالانتماء الديني وأتصور أن هذا يولد شعورا معنويا- على الأقل- بتضاؤل فرص العمل أو التعليم بالنسبة للشباب القبطي، خاصة وأنه يواكب ذلك رجوع الدولة عن مبدأ التعيين وارتفاع معدلات البطالة من ٨٥٠ الف فرد عام ١٩٧٦ إلى ٢.٠١١ مليون فرد عام ١٩٨٦ **أي أن معدل البطالة ارتفع من ٧ر٧٪ إلى ٧ر١٤٪** من إجمالي قوة العمل خلال نفس الفترة.

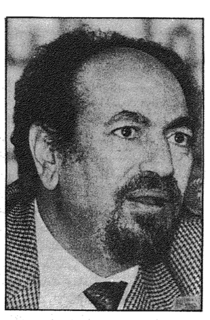
بالطبع فانه اذا كانت أزمة البطالة أزمة عامة تمس الشباب جميعه فإنها تتضاعف بالنسبة للشباب القبطي مع تنامي الكيانات ذات الهوية الدينية،

يرافق ذلك ضعف القدرة التوظيفية بصفة عامة التي تعكس قصورا عن استيعاب القادرين على العمل والاتجاه نحو «الخصخصة» وتبني صناعات لاتعتمد على مايعرف «بالعمالة الكثيفة».

٥) التشكيك في العقيدة الإيمانية:

تعد العقيدة الدينية بالنسبة للمصري من الأمور المقدسة والعزيزة إلى نفسه وقلبه ووجدانه ، وبالتالي فان التطاول أو التجريح الذي يمس معتقد المصري الديني انما يسبب له ألما شديدا. لذا صارت محاولات التشكيك في العقيدة الدينية بالنسبة للشباب القبطي من قبل البعض من خلال وسائل الإعلام المختلفة واحدة من أشد المعوقات التي تسبب احباطا لدى الشباب القبطي وتحول دون مشاركته.

ان العقيدة الدينية لمكونات الجماعة الوطنية كانت دائما خارج النقاش عبر تاريخ حركة هذه الجماعة. وأذكر هنا كلمات هامة



د. سعد الدين ابراهيم

حول هذا الأمر للمفكر الإسلامي الكبير الاستاذ **فهمي هويدي** يقول فيها: «اسمحوا لنا بأن نسجل اعتراضا صريحا على ما يصدر من بعض الدعاة الاسلاميين من مقولات تمس الأقباط وتنال من عقائدهم . فمبلغ علمنا أن ذلك ليس من تعاليم الاسلام ولامن أدبه. فضلا عن اننا لانتصوره من مقتضى حسن الخطاب أو الغيرة على الدين الذي باسمه ترتكب حماقات بغير حصر في زماننا ، لانكاد نجتاز واحدة، حتى ندفع إلى أخرى، واسمحوا لنا بأن نقرر أيضا أن مقولات هؤلاء- مهما حسنت نياتهم- تفتح الباب لمفاسد ثلاث على الأقل. كل منها أسوأ من الأخرى، فهي تهدم علاقة البر والقسط التي دعا القرآن الكريم إلى اقامتها مع غير المسلمين، وهي تنسف وحدة الوطن وتمزق شمله، وهي مفسدة ينكرها العقل ويؤذها النقل، .. وهي تجرح وجه الاسلام ذاته، وتشوه مشروعه الحضاري الذي نزعم جادين بأنه قادر على صياغة حاضر الأمة ومستقبلها ، في ظل تنوع مكوناتها الدينية والسياسية. وفي مقابل هذه المفاسد. فاننا لانكاد نرى مصلحة واحدة، ايمانية أو عملية، سيحققها ذلك المسلك، اللهم الا اذا اعتبرنا أن قتل الدبة لصاحبها- في القصة

الشهيرة- خدم القتيل«خدمة» لم يبلغنا نبؤها بعد (الاهرام ١٤/٦/١٩٨٨).

٦) الحديث المغلوط عن الأقباط وكنيستهم الوطنية.

يتجاوز أحيانا الحديث عن الأقباط وكنيستهم الوطنية حدود الصدق والحق وكل ماهو متعارف عليه وثابت في الذاكرة الجمعية للأمة عن الأقباط وكنيستهم الوطنية بل ويتعمد هذا الحديث اهمال وقائع التاريخ ويطمس الثوابت التاريخية والواقعية فيكون الأمر أقرب إلى الهجوم المباشر والواضح على الأقباط وكنيستهم الوطنية.

فقبل منتصف السبعينيات كان الحديث عن الأقباط يسير في مساره الطبيعي الذى ألفته واعتادته جماهير مصر، من واقع الخبرة التاريخية والانجازات الوطنية والسياسية والاجتماعية، فأقباط مصر مكون أصيل من مكونات الكيان المصرى، وكنيسة مصر لها من الرصيد الوطني والروحي ما يفاخر به كل مصري على أرض هذا الوطن. وكان من المسلم به أن القبطى لا يطغى انتماؤه المجتمعي والوطني على الانتماء الديني والعكس صحيح، فهناك قدر من التوازن المكتسب عبر التاريخ بين هذين الانتماءين بحيث يدعم كل منهما الآخر لصالح الوطن. ولكن مع منتصف السبعينات أخذ الحديث عن الأقباط مسارا أخر حيث بدأ التعامل مع الأقباط باعتبارهم «جماعة مغلقة»، وذلك على مستوى الخطاب السياسي لكل من النظام السياسي قبل ١٩٨١ وبعض أطراف الحركة السياسية.

وبدأت هذه النغمة الجديدة تتصاعد بصورة ملحوظةحيث بدأت أولا «موسمية» في أعقاب كل موجة من الأحداث التى اصطلح على تسميتها «بالاحداث الطائفية» أو تسبق كل جولة من جولات الصراع السياسي ممثلة فى انتخابات برلمانية عامة أولا. ثم أضيف اليها لاحقا الانتخابات المهنية. ثم أصبح هذا الحديث مستمرا ومكثفا على المستوى الفكرى من خلال كتابات عديدة ومتنوعة وعلى المستوى السياسي من خلال حركة العمل السياسي بكل مايعنيه ذلك من تكتيكات وتحالفات.

لقد أصبح **لهذا الحديث المغلوط عن الأقباط وكنيستهم** القدرة على إبراز أنهم مدانون في أحداث هم فيها الضحية (المجنى عليهم) كما تهاجم قيادات الكنيسة رغم مواقفها الوطنية الرائعة. والمتتبع بدقة للأحداث الطائفية في الأعوام الأخيرة يمكنه أن يلحظ كيف أنه في وسط أحداث **أبو قرقاص** تظهر كتب ملتوية القصد، وفي أحداث ديروط سمع كلاما عن **الأقباط والتطرف وتنظيماتهم الدينية** وأخيرا في حادثة المحرق نجد معلومات يجانبها الصدق.

أتصور أن الحديث عن الأقباط وكنيستهم الوطنية هو نتاج لمفاهيم خاطئة تم تداولها فى الفترة السابقة اتسمت بسمتين هما.

(أ) منهج المقابلة

وينطلق من أرضية **أنه مادام هناك إسلام سياسي فمن الضروري أن يقابله مسيحية سياسية،** ومادامت هناك تنظيمات إسلامية لابد ان تكون هناك تنظيمات مسيحية.

ولايقول لنا مروجو هذا المنهج ماهو مضمون الخطاب الفكرى للمسيحية السياسية أو يعطوننا أية تفاصيل أو معلومات عن التنظيمات المسيحية المزعومة

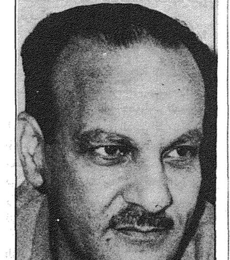
وفي غياب التأصيل التاريخي والفهم الدقيق نجد تأويلا للمقولات الدينية والروحية الثابتة منذ مئات السنين ولها مداولات محددة ومقننة، تأويلا سياسيا يتوافق مع الواقع السياسي المعاصر بشكل ملتوى القصد. وتحميل كتابات كنسية مضامين سياسية بصورة فجة ومصطنعه بل وأن الأمر اتجه أيضا إلى محاولة جر الكنيسة إلى حلبة الصراع السياسي وتحويل الشأن الكنسي الداخلي الذى تتم إدارته وفقا لقواعد وقوانين كنسية متعارف عليها منذ قرون إلى شأن سياسي وتطبيق المفاهيم والآليات السياسية عليه فمثلا: محاكمة مهرطق وخارج عن الأيمان ومشعوذ يتبنى منهجا غريبا يناقض المنهج الفكرى والروحى الشرقي للكنيسة بعد مراجعته تصير تنكيلا بمعارض يضاف إلى هذا محاولة التقليل أو الصمت من مواقف وطنية لرموز الكنيسة كان من المفروض ان تكون مقدرة من الجميع مثل الموقف من الصراع العربي الاسرائيلي.

ب) غموض الكيان القبطى

ينطلق الحديث المغلوط هنا من مقولة توحد بين الكنيسة والأقباط باعتبارها وحدة واحدة يعبر عنها بكلمة «المجتمع القبطى» وأن هذا المجتمع صار «لغزا غامضا» حيث لاتوجد أية معلومات عنه أو عن سلوك أفراده. وهكذا فجاءة يصير القبطى عضوا في مجتمع غامض لايعرف عنه شيئا كما لو كان وفد إلى مصر وليس عضوا أصيلا في الجماعة الوطنية المصرية. وكما لو كان لايعمل في الحكومة والقطاع العام والقطاع الخاص ويتاجر ويفلح الارض ويمتهن حرفة أو مهنة على أرض مصر.

لقد ساهم هذا الحديث فى اشاعة مناخ من الضيق لدى الشباب أثر سلبا ولاشك بدرجة أو أخرى.

د. طارق البشرى



وبعد: أتصور أن تكاتف الجميع لتذليل «الصعوبات الست» السابق ذكرها هو المدخل الطبيعي لمشاركة الشباب القبطى وذلك على قاعدة المواطنة والمساواة.

ولم يكن ماسبق سوى محاولة أولية للاقتراب من قضية مشاركة الشباب القبطى حاولنا من خلالها أن نعرض المحددات العامة لمشاركة الشباب السياسية في مصر والصعوبات الخاصة التى تعوق الشباب القبطي عن المشاركة والتى أتصورها عابرة وغير أصيلة وخروجا على المألوف والمعروف.

وأحسب أن كل المواطنين سوف يعملون معا لتذليلها حتى يمكن لجماعة الوطنيين أن تستكمل مسيرتها القائمة على مبدأ المساواة الكاملة والمواطنة التى تدفع الجميع للمشاركة معا فى بناء نهضة هذا الوطن. والحرص على الاستفادة من الفرصة المتاحة الآن أكثر من أى وقت مضى فى الممارسة الديمقراطية من خلال قنوات المشاركة المشروعة أو استحداث قنوات جديدة فى أطار الشرعية القائمة.

ظاهرة العسكرة.. قراءة جديدة (٦)

التبرير السوسيولوجي للميثولوجيا العسكرية

د. محمد عصفور

فى الحلقة الأولى من سلسلة دراسة (ظاهرة العسكرة.. قراءة جديدة) طرحت عدة تساؤلات كان على رأسها: هل تكون العسكرتاريا مرحلة تاريخية فى بعض النظم، أم أنها ظاهرة ملازمة حتما لأى نظام سياسى؟ ولاسيما إذا تعلق الأمر بدولة عظمى أو عظيمة تبلغ حد الامبراطورية، وتبعا لذلك لابد وأن تشمل أية دراسة جادة لهذه الظاهرة بحث الأمور الآتية:

* الدور التاريخى للعسكر فى نشأة الامبراطوريات والدول.. وكذلك انهيارها أو سقوطها.

* وهل يشغل العسكر فى الدولة القانونية أو الديمقراطية الحديثة موقعا أساسيا، وهل للعسكر دور أساسى أو ثانوى فى هذه الدولة؟

*وهل يتقلص حقيقة دور المؤسسة العسكرية فى الديمقراطيات، ويتحقق ذلك باخضاع هذه المؤسسة للسلطة المدنية؟ أم أنه صار لهذه المؤسسة دورها الجوهرى فى الداخل والحاسم فى الخارج؟ وماهى الظروف التى هيأت للمؤسسة العسكرية اختراق الدولة الدستورية ومؤسساتها؟ وكيف أمكن للشعب صاحب السيادة -اسما- أن يتقبل هيمنة أحد أجهزة السلطة التنفيذية؟ بل كيف تقبل النظام الديمقراطى الغربى إهدار أحد أصوله الأيديولوجية والدستورية وهو الفصل بين سلطة الحكم المدنية وبين جيش قومى يتم اقصاؤه تماما عن كافة الشئون الداخلية المدنية؟

ولئن كان وضع العسكر أو المؤسسة العسكرية فى الدولة الديمقراطية يفجر كثيرا من المشكلات الدستورية والقانونية.. الا أن هذه المشكلات تظل محكومة نظريا «بدستور» وبأصول قانونية وتقاليد وأعراف تاريخية.. والأمر مختلف تماما ، **فى دول العالم الثالث** التى تختلف كثيرا (سواء فى تاريخها السياسى أو نظمها القانونية، عن الديمقراطيات الغربية.. **وهذا هو السبب فى قيام الانقلابات العسكرية حيث لايواجه العسكر أية صعوبة دستورية أو مادية فى فرض سيطرتهم بالقوة على شعوب ضعيفة أو متخلفة مغلوبة على أمرها!** ومع ذلك يستعين العسكر «**بالمبررين** أو المنظرين الذين يزعمون بأن العسكر هم رسل الثورة والحركات التحريرية.

ان الفاشيات الغربية فى نزعتها العسكرية المتطرفة تبرر عدوانها على الدساتير والشرعية الدستورية الديمقراطية بفلسفة قومية متطرفة تتبنى دين القوة والاستعلاء العنصرى.. وأما النظم العسكرية الانقلابية فانها تطرح **ميثولوجية أو ايديولوجية ثورية أو تحريرية مثيرة للجدل.**

هذه هى بعض المشكلات التى تثيرها ظاهرة العسكرة، وقد لفت النظر الى أن دراسات ومؤلفات وأبحاثا كثيرة ظهرت فى الغرب تناولت بالتحليل والتعليق معظم تلك المشكلات.. وأما مكتبتنا العربية فليس فيها سوى القليل من تلك الدراسات والأبحاث وماظهر منها انصرف بصفة أساسية إلى دراسة الانقلابات العسكرية، وكانت عنايته أقل بظاهرة العسكرة ذاتها! وربما كانت الدراسة العلمية الوحيدة (وإن كانت تمهيدية) هى دراسة الصديق د. **أنور عبد الملك** فى الجزء الثانى من كتابه «**الجدلية الاجتماعية**» بعنوان (القومية والاشتراكية) وعنوان الفصل الثانى (**الجيش والأمة جوهر السلطة الاجتماعية**) (ص ٢٩-٧٠)

ظهور علم الاجتماع العسكرى

ويصعب فى مقال محدود (للغاية) أن ألخص جهداشاقا بذله د. **انور عبد الملك** فى تأكيد ظهور عامل العسكرية فى العلوم الاجتماعية. سواء فى مرحلة علم الاجتماع الكلاسيكى «حيث ساد الاتجاه المعادى للعسكرية، أو المرحلة التالية وهى مرحلة حرب ١٩٣٩-١٩٤٥ وفترة تالية حيث ظلت العلاقة بين الجيش والمجتمع بمعناها الواسع فى الظل، فى نفس الوقت الذى خرجت فيه

مفاهيم مثل الدولة فى ظل سيطرة الجيوش، والحرب الشاملة، والعمود الخاص من الغياب والظلام حتى رغم أنها لم تكن قد نجحت بعد فى النفاذ الى دائرة البحث العملى والنظرى» ص ٣٤. ويعجب د. أنور ويبدى دهشته من أنه على الرغم مما أظهرته الحرب العالمية الثانية للاهمية الحاسمة للقوة العسكرية ، فان معظم الدراسات أو كلها أبرزت الدور الحاسم للقيادة السياسية والبنية الاقتصادية.

وبينما لانكاد نجد إلانادرا عملا يهتم بدراسة ماسمى بعد ذلك «بالمركب العسكرى الصناعى» (ص ٣٣، ٣٤) الى أن حل المناخ أو الضرورة الاجتماعية الذى جعل من الممكن أخيرا الاعتراف بالدور الهام لعنصر العسكرية فى الحركة الموضوعية للمجتمعات الواقعية فى العالم الراهن. ومنذ عام ١٩٦٠ ومابعدهاأصبح علم الاجتماع العسكرى- علما مقترنا به كفرع من فروع العلم: فى الولايات المتحدة من خلال «المعهد الجامعى للتنظيم العسكرى» والذى تحول أخيرا الى «المعهد الجامعى للقوات المسلحة والمجتمع. وفى بريطانيا العظمى وفرنسا وألمانيا الغربية والدولة الاشتراكية الأوربية، او ذلك نتيجة نشر عدد متزايد من الدراسات والمشروعات الجماعية ومن خلال إنشاء لجنة بحث على مستوى عالمى تختص بموضوع «القوات المسلحة والمجتمع » تحت اشراف الرابطة السوسيولوجية الدولية (المؤتمر السوسيولوجى العالمى السادس- إيفيان ١٩٦٦) ثم بصورة اشمل نتيجة الاهتمام المتزايد من جانب علماء الاجتماع وعلماء السياسة فى القوات المسلحة فى القارات الثلاث التى هى مجال الحركة الضخمة والتجديد وموضوع الملاحظة المضطردة.

الظاهرة العسكرية وتفسيراتها المتعددة

لن نخوض فى تعقيدات وتفسيرات ماأسمى بعلم الاجتماع العسكرى، والصور المختلفة التى عرضها د. أنور عبد الملك فى دراسته- وإن كنا نرى من الضرورى أن نورد ملاحظته الهامة عن طريقة دخول عنصر العسكرية فى الوعى السوسيولوجى) فهو يقول:

«يبدو أن عنصر العسكرية قد دخل الوعى السوسيولوجى بطريقة عكسية. فبدلا من ظهوره نتيجة العمليات الواقعية فى العالم نجد أنه نشأ على أساس وعى زائف وتطور بحذر بالغ وفى الحدود العتيقة للمناخ الثقافى التقليدى. واذا كانت المعايير العادية حسبما تزعم هى بالفعل المتعلقة بالمدنية والعلمانية والانسانية . فان عنصر العسكرية يمكن اعتباره عندئذ عنصرا غير عادى أو جسما غريبا أو ايقاعا شاذا فى حركة التطور السلمية المتناغمة تجاه التقدم. »ص٣٥

«.. إن المناقشة تدور كما لو أن الدور الأساسى للجيش هو دور عسكرى ضمنى منفصل- طبقا للتحليل التصورى عن جهاز السلطة- ويتم فى اطار مركب «الدولة- الأمة- الطبقة». كذلك يبدو الأمر وكأن الجهاز العسكرى فى اغترابه عن هذه العملية الغربية للسلطة أصبح حبيس قدراته فأدار ظهره للتقاليد القديمة وألقى بنفسه فى خضم مغامرة أو على أفضل الأحوال فى عمل لم يسبق له مثيل».

«هذه هى بكل تأكيد نظرية الاستثنائية ولكن فى إطار مايوصف بالفعل بأنه «حقل» علم اجتماع الجيش»

«وفى عام ١٩٧٠ كان هذاالحقل الدراسى يعرف عاده بأنه «يشكل كافة الأوضاع والتركيبات التى يتخذ فيها عنصر العنف المنظم دورا رئيسا وشرعيا». والملاحظ أنه فى الفترة مابين ١٩٦٥ و ١٩٧٠ تطورت مفاهيم جديدة مثل «الأوضاع» والتركيبات



د. أنور عبد الملك

والشرعية» ص ٣٦... واذا اعتبرت دول **العالم الثالث (أو الأمم الجديدة) هى الميدان المفضل لدراسة علم الاجتماع العسكرى، فقد يظل هذاالعلم قائما على أساس نظرية الاستثنائية، وعندئذ يثور التساؤل عما اذا كان يمكن لنظرية الاستثنائية هذه أن تكون أساسا لوضع نظرية عامة، (ص ٣٧) ويؤكد د. أنور عبد الملك: أن العالم الثالث أو عالم القارات الثلاث هى المنطقة التابعة، وهى عالم الثورات والحركات الوطنية... وهى بذلك الميدان الذى يعد إضافة متأخرة إلى المجال السوسيولوجى الواسع. غير أن النجاح لن يتحقق الا عندما يقيم رأس جسر على الضفة الأخرى من النهر مهتدنا بعلم الاجتماع العادى كحقل أكثر ضمانا وأمنا). ومع ذلك فإنه لايجوز اطلاقا قصر عنصر العسكرة. على المجتمعات أو التكوينات القومية بوصفها الحقل المفضل لممارسات العسكريين حيث تكثر الحركات الثورية المطالبة بالاستقلال ، ذلك أن هؤلاء العسكريين ذاتهم الذين يلعبون دورا كبيرا فى اتخاذ القرار السياسى فى الولايات المتحدة (ص ٣٧) وفى معظم** الدول الأوروبية ، وينتهى د. أنور عبد الملك الى القول:

(إنه باستطاعة الدراسة السوسيولوجية لعنصر الجيش أن توفر بصوره طبيعية عناصر المقارنة الاجتماعية الكبرى طالما تحملت مسئولية التصرف على كل المجتمعات التابعة والمجتمعات المهيمنة التى تسيطر عليه» وهى أيضا الوحيدة التى باستطاعتها أن تضع أساس نظرية عامة لظاهرة الجيش فى المجتمعات القومية»

الجيش فى قلب سلطة الدولة

يبدو إن د. **انور عبد الملك** يعيد طرح الميثولوجية العسكرية فى ثوب علمى جديد أسماه **«علم الاجتماع العسكرى»** مؤكدا فى نفس الوقت أنه ليس ذات صفةاستثنائية. وإنما هو امتداد طبيعى لعلم الاجتماع حيث يتناول عنصر العسكره وهو فى نهاية الفصل الثانى من مؤلفة يقول:

«بوسع الجيش بل ينبغى عليه أن يصبح بمثابة الوسيط بين الفئات المعنية بالنظام والتقدم ، بدلا من محاصرة نفسه داخل حدود مجال النظام وحده. ومن الواضح أن التقدم التكنولوجى والعلمى قد منح هذا التصور لرسالة الجيش !! مصداقية لابأس بهافى عصر الالكترونيات والأسلحة والطاقة النووية أو عصر الامبريالية المهيمنة والثورية الوطنية والاجتماعية العظمى»

«... ومع أن المثقفين قد أحالوا الجيش الى مرتبة هامشية الا أنه يجد نفسه الآن يمر بتغييرات جذرية ورغم أنه قد تكون تاريخيا كأداة للحفاظ على استمرارية النظام ككل، إلا أنه نادرا مايجد نفسه الأن فى وضع يمكنه من المشاركة فى عملية إعادة التقييم الجذرية الجارية الآن» ص٦٠

ويؤكد د. أنور ضرورة التسليم برسالة الجيش فى ضوء ما أصاب بنية الدولة من تغيير جوهرى فهو يقول:

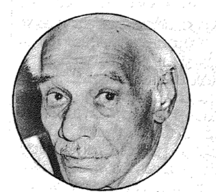
«إن الدولة المعاصرة قد أعادت صياغة نفسها بسهولة نسبية فيما يتعلق ببعديها الاقتصادى والثقافى. ولكننا لانجد هذه المتعارضات بين النظام والحركة، بين الاستمرارية الجدلية الا فى جوهر الدولة أى داخل الجيش. ومن هنا **جاء مناخ الصراع والتوتر المتزايد وانعدام الفهم والإحساس بالهامشية الذى يسيطر على الجيش وهنا أيضا نجد تفسيرا لظهور عامل العسكرية كإشكالية سوسيولوجية (إن بروز الجيش كإشكاليه سوسيولوجة بمعنى نقطة الوسط بين العلوم الاجتماعية المختلفة جاء مصاحبا للتحول المتد العميق الذى طرأ على طبيعة الدولة المعاصرة ووظيفتها بالاضافة الى وضوح وجلاء هذا التحول أمام الطبقة السياسية ومثقفيها.**

«إن هذين التحولين يمثلان نهاية الوهم الفلسفى والوظيفية الخالدة فى تلك العلوم المعنية بديناميكية المجتمعات الانسانية.. وهو اتجاه يختلف جذريا عن محاولة عزل الجيش فى مجال علمى منفصل يسمى «علم الاجتماع العسكرى» فليس هناك من يتحدث عن «علم اجتماع البوليس» أو علم أجتماع القضاة وهما جهازان أساسيان من أجهزة الدولة أن المطلوب وهو بالفعل اسم وحقل علمى محدد بوضوح وهو: «علم اجتماع السلطة أو سوسيولوجيا السلطة.. وهذا المنهج سوف يؤدى فى المرحلة الأولى الى وضع الجيش فى قلب سلطة الدولة.. وهكذا نرى أن الدراسة السوسيولوجية للجيش هى جزء متكامل من علم الاجتماع النقدى والمقارن للسلطة السياسية يحركها شأنها فى ذلك شأن علوم المجتمع ككل مفهوم الخصوصية الذى يعد هو وحده القادر على التوسط بين الجدليات الاجتماعية على امتدادها وعلى الربط بأسلوب منطقى جلى بين الخصوصى«ماهو قومى» والعمومى «ماهو شائع بين الانسانية ككل» ص٦١.

فالجيش **فى نظر د. أنور عبد الملك (هو جوهر السلطة فى كل مكان حتى لو كان ذلك بدرجات خصوصية متفاوتة من الفعالية..) والجيش هو إحدى الدعامات الأساسية لعملية الاستمرارية الاجتماعية القومية أوالعنف المنظم».ص ٦١**

وطالما اعتبر د. أنور عبد الملك أن الجيش هو جوهر السلطة فلم يكن غريبا أن ينتهى الى القول«بأنه يصبح من الطبيعى أن يجد الجيش نفسه فى قلب هذه الأزمة الصعبة حيث أنه يضطلع فى التحليل النهائى بمهمة حماية استقرار مؤسسات الدولة. القومية واستقلالية سلطة القرار لديها وعلى أنه جيش الشعب الذى يناضل من أجل تحرره وثورته . ومن هنا نجده يضطلع بالدور التقليدى للمؤسسة العسكرية فى نفس الوقت الذى يتحمل فيه وظيفته كحامل رسالة المستقبل)ص ٤٦

ولكن بعد أن إنهار الاتحاد السوفيتى كسلطة منافسة للامبريالية الغربية (أمريكية وأوروبية) ، **وانفراد أمريكا بالهيمنة العالمية ،فهل يكون الحديث عن ثورات التحرير حديثا مجديا؟ أم أن ماتقيمه الامبريالية الأمريكية من نظم حكم عسكريةسوف تكون حربا على الشعوب وليست ثورات تحريرية ويكون منطق د. أنور عبد الملك بالدفاع عن رسالة العسكر التحريرية.. مجرد الصورة السوسيولوجية «للميثولوجيا العسكرية؟.**



سيد حميدة العشرى

بطل سباق الموانع

د. رفعت السعيد

ثمة أناس تمضى بهم الحياة، وآخرون تتمثل الحياة أمامهم طريقاً مغروساً بالموانع، وتصبح الحياة ذاتها تحدياً، والاستمرار فيها - بنجاح - يمثل تعبيراً عن إرادة صارمة ، حادة ، لا تعرف التردد ، فيستحيل الانسان سيفاً، ويعتاد على أن يكون حاداً متمثلاً قول واحد من سيوف مصر الحادة والقاطعة «عبد الله النديم»:

صلينا يا هموم فقد علمنا
بأنّا الصُّلب صلباً لا يلينا
لنا جلدٌ على جلد يقينا
إذا زاد البلا زدنا يقينا

وهكذا كان تماما .. سيد حميدة العشرى:

الاسم: سيد حميدة العشرى
تاريخ الميلاد: ١٢-٥-١٩٣٠
المهنة : محام
الوالد: تاجر صغير- مزارع
الاسم الحركى: سامى
تاريخ الوفاة: ١-١-١٩٩٤

كان الأب ميسور الحال.. فدانان ونصف هما كل ما يمتلك فى زمام قرية القطورى مركز العياط ، لكنه حاول ان يصبح أكثر قدرة على مصارعة الحياة فافتتح محلا لتجارة الاقمشة ومكنه ذلك من ان يصبح ميسوراً ، لكنه فرض عليه أن يتعامل مع الحياة بجدية صارمة تستهلك كل الوقت، وكل الحياة فيما بين الدكان والزراعة، وهكذا أراد أن يكون ابنه سيد.

كان الولد سيد يوشك أن يتعلم النطق، فأصر الأب ان ينطقه بالقرآن، وهو طفل صغير لم يزل .. أصر الأب أن يحرمه كل إمكانيات المرح الطفولي.. وان يفرض عليه حياة جادة حادة يلتزم فيا الفتى طوال يومه وليله بحفظ القرآن. فى الصباح.. الكتاب وسيدنا، وبعد الظهر على باب الدكان يحفظ ويحفظ، ويعيد... حتى ختم القرآن وهو لم يزل فى الخامسة والنصف من عمره ، فى هذا السن المبكر يجتاز «الولد»سيد مرحلة حفظ القرآن بأكمله، ولكن هذه الساعات والليالى والأيام التى قضاها فى حفظ دائب لا ينقطع تحت وطأة عصا «سيدنا » ، وإلحاح الأب... نزعت منه إمكانية مجاراة أطفال القرية، لم يلعب فى الجرن ، بل وحتى لم يعرف فنون اللعب، وعندما ختم القرآن تباهى به الأب على الجميع فعلمه أن القسوة على النفس تكفل بل وتفرض للانسان احترام الآخرين..

ويزهو«الولد» بحفظ القرآن مبكراً، ثم يكفل له الأب ما يزهو به أكثر، فقد التحق بالمدرسة الاولية ، والمشوار طويل الى المدرسة ، فأعاره الأب حماره، يركبه ويجرى خلفه أحد الشغالين ليعود بالحمار بعد أن يوصل «سيد» إلى المدرسة.

الغريب ان هذا التميز أدهشه بأكثر مما اعجبه ، وظل يتساءل لماذا هو يركب الحمار بينما الأولاد الآخرون يقطعون هذا المشوار الطويل سيرا على الاقدام، وجاءت الاجابة على دهشته آيات القرآن «يعز من يشاء» ، لكن السؤال الحميم ظل يؤرقه ويلازمه طوال حياته.

والأب يطمح ان يتعلم سيد فيأخذه من المدرسةالاولية الى القاهرة، ستون كيلو متراً هى المسافة، لكن الفارق هنا فقد تميزه فلا حمار ولا شغال يجرى خلفه ، بل هو أمام أقرانه مجرد«ولد فلاح».

لكن الأمور لم تسرسيرها الطبيعى ، فالأب يعانى من كساد التجارة ومن صعوبة الحياة ، وفى جلسة هادئة وقلقة أمام دكانه حسم أمره. فقد حسب السنوات الباقية لسيد فى سلم التعليم الابتدائى والثانوى والجامعى.. ياه كل هذه السنوات وحسبها الأب بطريقته ، ، فهو لن يستطيع احتمال كل هذه السنوات، وكعادته اتخذ هو القرار، سافر الى القاهرة أخذ الولد من «بنباقادن» الابتدائية ، الي مدرسة المعلمين الأولية فى إمبابة فمن هذه المدرسة سيتخرج سريعا ليعين مدرسا الزاميا ، ولم يكن الفتى راضياً ، لكن أحداً لم يسأله رأيه.

لكن الفتى استخدم ضد تصلب الأب، ذات الارادة التى غرسها الأب فى صدره ، كان يحلم بدراسة جامعية، وثقافة ، ومعرفة منفتحة، وليس مجرد عدة سنوات في مدرسة المعلمين ليتخرج مدرساً إلزاميا.

وأمضى سنوات الدراسة الخمس على مضض، ولم يتبق سوى أشهر كى يتخرج ، لكنه صمم على المعاندة هو يريد لنفسه طريقا آخر، أكثر صعوبة ربما ، ولكن أكثر إنفتاحا، عناده القديم والاصيل عاوده، تغيب عن المدرسة متعمدا، وقضى الاشهر الاخيرة من العام الاخير في البيت .. يقرأ روايات وكتبا ومقالات بعيدة تماما عن كتب الدراسة الجافة والتى تؤهله لمستقبل بلا مستقبل، فجع الأب بخطاب من المدرسة يبلغه بحرمان ابنه من الامتحان بسبب الغياب، وأسرع ليجد الابن وقد امتشق حسام التحدى والاصرار، علمه الاب كيف يكون الاصرار، فاستخدم الاصرار ضد ارادة الأب سيفان حادان يتصادمان، وخيَّره الأب بين أمرين مدرس إلزامى ، أوأن يعود للقرية فلاحاً ورفض الفتى الأمرين .. وبدأ سباق الموانع المرير ،والجميل فى آن واحد.

سنوات خمس ضاعت من حياته ، تناساها وحصل على الابتدائية (منازل) عام ١٩٤٩ وأتى الى القرية حاملا معه بداية انتصاره ، لان الأب ورضخ لإرادة الفتى، ويعوض الفتى ما فات كله فى قفزة واحدة ، فيحصل على شهادة الثقافة(منازل) فى عام واحد ، أربع سنوات دراسية قفزها فى عام واحد.

ويستمر سباق الموانع، يحصل على الثانوية العامة فى العام التالى.

وتبقى آخر مراحل السباق ... الجامعة

الأب أنهكته الأيام والكساد ولم يعد قادرا ، والفتى مصمم على اقتحام الموانع.

أكتفى بالانتساب لكلية الحقوق، وعمل سكرتيراً في مدرسة السعيدية القريبة من الجامعة ، وذاكر بحماس منحه تفوقاً كفل له تعليما مجانيا.. واستمر في الدراسة يتفوق ليحصل على المجانية حتى تخرج عام ١٩٥٦ بتقرير يكفيه للتعيين في النيابة.

كان الفتى قد تزوج وهو في سنة ثانية حقوق، وأصبح مسئولا عن«صفية» زوجته وسامي ابنه الأول وفي الجامعة .. وعلى سلم كلية حقوق القاهرة الشهير شاهد نقاشات حادة ، وصراعات عنيفة بين طلاب من مختلف الاتجاهات .. شيوعيون، وفديون، هيئة تحرير، وشاهد تقلب الامور، ومعارك عنيفة يحاول فيها الاخوان فرض سطوتهم بالقوة ، وشارك في الحوار ، أسعفته ذاكرته الحافظة للقرآن الكريم جادلهم باللتى هى أحسن فردوا عليه بالعداء.. رويداً رويداً وجدمن استطاع ان يستجيب إلى مناقشاته الصارمة، الراغبتفي طريق محدد ، مستقيم ، حاد ، صارم لا يعرف الالتواء ، واصبح شيوعياً

.. ومضى سيدسنوات الجامعة في كدح منهك يقفز في الصباح مسرعا الى المدرسة السعيدية ومن هناك يقفز مسرعاً إلى الجامعة ، ثم يقفز الى اجتماعات الرفاق ، ثم يقفز الى البيت ليذاكر .. كي يتفوق كي يحصل على المجانية في العام الذى يليه ، انه مارثوان مضن لا يتقنه إلا فتى حفظ القرآن وختمه في الخامسة من عمره، وقفز أربع سنوات في سلم الدراسة في عام واحد.

ويتخرج سيد.. ويرشح وكيلا للنيابة

لكن العدوان الثلاثى يهدد مصر وينسى سيد كل شئ ، ينسى صفية وسامي وأحلامه بأن يصبح قاضيا ، ينسى ذلك كله ويتذكر مصر.. يرتدى الكاكى ، يتطوع في الحرس الوطني، يحمل الكلاشنكوف على كتفه ليواجه العدوان، لكن «صفية» لا تتركه وحده فتتطوع هى أيضا في الهلال الأحمر .. ويتحول البيت إلى معسكر.

ينتهى العدوان ، وتبدأ تصفية الحسابات، لم ينس له النظام انه شيوعى ، ولعل إسراعه بالتطوع حسب ضده وليس له.

تقدم للسلك القضائى لكن تقارير الأمن سبقته، فحرموه حقه ، ثم تقدم لامتحان الملحقين بالسلك الدبلوماسي، ونجح بتفوق .. لكن تقارير الأمن تلاحقه.

هنا لا يصلح سباق الموانع العادى ، فالأمر ليس مقتصرا على الاصرار والاجتهاد والتفوق ، بل المطلوب هو الانحناء، والتخلي عن المبدأ، ان تنحني كي تسبق، ورفض هذا الانحناءالمهين.

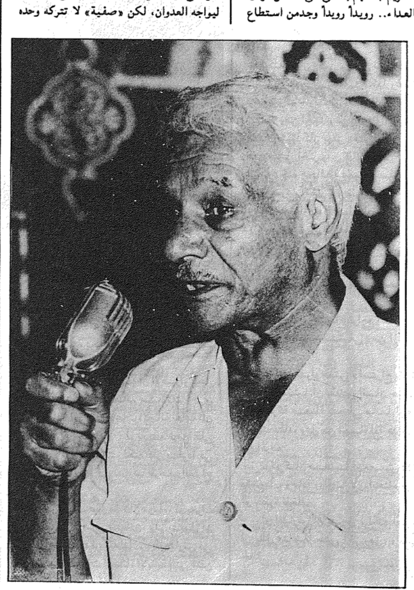
ويرفض سيد. يتجسد الاصرار موقفا ، ويركل كل ما زين له .. السلك القضائى والسلك الدبلوماسي، وإفتتح مكتباً للمحاماة في العياط، عمل محامياً بعض الوقت، وعمل شيوعياً كل الوقت، بذات المثابرة التى حفظ بها القرآن.

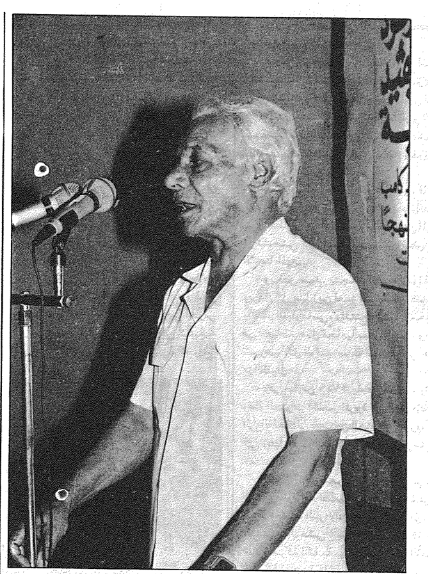
وفى مارس ١٩٥٩ يقبض عليه ، وتبدأ رحلة السنوات الخمس المريرة من سجن مصر ، الى القلعة الى معتقل العزب بالفيوم، الى ابى زعبل حيث التعذيب الوحشى المتوحش ثم معتقل المحاريق بالواحات.

لكن الاكثر صعوبة في ذلك كله لم يكن السجن ، وفراقه لصفية وسامى ، ولاشتياقه لابنه احمد الذى ولد وهو فى السجن، ولا التعذيب الوحشى غير الإنسانى ، وانما كان تلك المعركة الخفية بينه وبين زبانية الأمن ، عرفوا ان السيف الحاد لايهدأ الا اذا كسر ، فقرروا كسره ، من نقطة ضعفه «صفية» واتصلوا بصهره ، وكان لدى صهره والد صفية نقطة ضعفه هو الآخر فابنه ضابط بالجيش، هددوه إما ان يتراجع «سيد» عن المبدأ ، واما ان يطلق صفية، واما ان يطرد ابنه من الجيش (استشهد الابن فيما بعد باليمن).

واستدعى سيد الي غرفة المأمور ليقابله واحد من زبانية الأمن عارضا عليه الافراج الفورى مقابل ان يكتب سطراً واحداً يستنكر فيه الشيوعية، والا فالطلاق لصفية ، لا .. هذا ولا ذاك هكذا صمم سيد، وكان رده بأن إنهال على حضرة الضابط ضربا وضع فيه كل ما احتمل من عذابات وتعذيب .. ونال جزاء تلك جزاء صارما احتمله راضيا.

وفى الخارج كانت صفية مثله تماما تتمسك بزوجها ، وتتمسك بحقه في التمسك بمبدئه، وغضب الأب وضغط عليها بسلاح المال، رافضا الانفاق عليها ، فتعمل خياطة





لتأكل هي وابنها وتتوالى رسائل سيد لصفية لكن الأب يحتجزها ليواصل ضغطه عليها..

ويصمد الاثنان فى مواجهة الصعاب حتى تنتهى المحنة ويفرج عن سيد بعد خمس سنوات فى مارس ١٩٦٤.. خرج ولكن ليس كما كان: أسنانه تكسر أغلبها من الضرب الوحشى، شعره يمتلئ بالشيب سامى لم يعرف أباه، واحمد الذى لم يره ابداً خاف منه.. لكن صفية كانت فى انتظاره، لتبدأ معه رحلة حياة جديدة.

لكن الحياة لم تزل تخبىء له العديد.

حل الحزب ، صدمه صدمة عنيفة أفقدته هناءه ، وصمم على تحديه، وتحداه ، ورفض قرار الحل، وكان من الاوائل الذين صمموا على التواصل، ويعتقل فى يناير ١٩٧٧ لخمسة أشهر .. لكنه يواصل.

ثم كان انهيار الانظمة الاشتراكية ... واكتسى وجهه العابس بحزن لا ينتهي، قلبه الذي امتلأ حبا للاشتراكية لم يحتمل فكانت أول ازمة قلبية في ديسمبر ١٩٩١.

... ومنذ الأيام الاولى للتجمع أتى «سيد» صارماً كعادته ، وشارك في كل شئ حاداً كعادته وكأنه يتخيل ان حلولا لمشاكل البشرية يمكن تحقيقها عبر التصميم والاصرار الفردى.

تجاربه القديمة علمته ان الاصرار يحل مشكلاته ، لكن فى العالم مشكلات أخرى أكثر تعقيدا وفى اجتماعات الامانةالعامةكان «سيد» يقف خطيباً ، لم نعتد نحن على الخطابة فى الاجتماعات، لكنه كان متفرداً فى موقفه، ومتفرداً فى أسلوب طرحه والدفاع عنه.

صلباً، حاداً، صارما كان دوماً ، لم يعرف فى حياته أى لون من التهادن، ولم يتخيل أن الثورى الحق يمكنه ان يفعلها.. وظل يمارس فى حزب التجمع.. ذات المعاناة الأبدية التى أتقن فنونها..

«سباق الموانع »لم يقبل ابدا بالسهل، ولا بالحل الوسط ، حتى ولو كان وحده، وحتى لو استمر وحده... والقلب الممتلئ حزنا على ما جرى للتجربة الاشتراكية ترهقه كثرة العمل وكثرة الانفعال، وكثرة الصدام، ترهقه أيضا مخاوف مستجدة على الوطن وعلى مستقبله، فالمتأسلمون يظللون المناخ المصرى بغيوم كابيةاللون، ويفرضون إرهابهم الفكرى والعملى، وهو يصمم علي المواجهة الحاسمة والصارمة والقاطعة وتسعفه أكثر من غيره حافظته المحتوية على آيات القرآن الكريم، والمستريحة الي فهم مستنير لها.

ويغضبه الى حد الانفعال المرهق ان البعض في التجمع لا يري حجم الخطر المتأسلم كما يراه هو..

وكم جلس اليّ يشكو أوهام البعض وأخطاء البعض ، وكم حاولت ان اخفف من وقع هذا عليه .. وكم حاولت ان استند اليه وان اسانده فى موقفنا المشترك من جماعات التأسلم.

لكنه كان يمضى وكأن ناراً تشتعل بداخله، وتأبى أن تنطفئ هكذا رغم القلب المريض، وكم حاولت أن أطلب اليه التقليل من الانفعال ومن الجهد ومن الارهاق.. لكن رأسه المشتعل شيباً كان يهتز «عمر الشقى بقى».

وحتى آخر رمق ظل يناضل ، حضر اجتماع لجنة محافظة الجيزة ، ساقه الحديث الى موضوعه الأثير .. ضرورة تعبئة كل قوى الوطن ضد تيارات التأسلم السياسى.. انفعل لأن البعض لم يدرك بعد حجم الخطر، واصل انفعاله شارحاً وجهة نظره .. ضاق القلب المريض بهذا الرجل الثائر دوما الصارم دوماً ، الحاد دوماً، ورفض أن يواصل معركة الحياة معه.

فى ذات الاجتماع تراجع القلب، وتخلى عنه، نقلوه الى المستشفى ومن المستشفى غاب عنا.

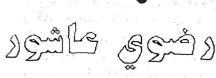
أو كما تقول جدتى «إستراح» فكم كان صعبا ومضنيا أن يقضى إنسان حياته كلها فى معركة متصلة يتخطى مانعا ليجد آخر كى يتخطاه، ويمل من الحياة اذا هدأت وخلت من الموانع.

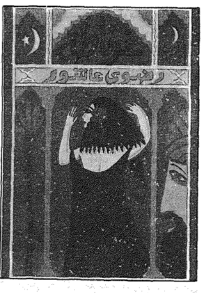
،وكم كان صعباً ان يعيش الانسان مشدوداً ، وحاداً ورافضا لأى انحناء أو هدوء، أو خطوة للخلف.

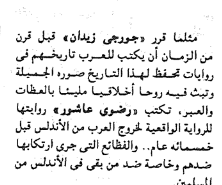
آن للفارس ان يترجل ، لكنه أبى وصمم ان يظل مناضلا حتى آخر رمق، وحتى آخر لحظة.



غرناطة







فريدة النقاش

مثلما قرر «جورجى زيدان» قبل قرن من الزمان أن يكتب للعرب تاريخهم فى روايات تحفظ لهذا التاريخ صوره الجميلة وتبث فيه روحا أخلاقيا مليئا بالعظات والعبر، تكتب «رضوى عاشور» روايتها للرواية الواقعية لخروج العرب من الأندلس قبل خمسمائه عام.. والفظائع التى جرى ارتكابها ضدهم وخاصة ضد من بقى فى الأندلس من المسلمين.

وحين ينتهى المرء من قراءة «غرناطة» لابد أن تعتريه «قشعريرة فى الروح» كتلك التى أحدثها الصرير العالى للمزاليج الكبيرة على أبواب القصر الذى فتحوه ليعيش فيه أحد الأساقفة الكاثوليك فى البيازين بين المسلمين إعلانا لحسن النيه. ذلك الذى تبين فيما بعد أنه خدعه راح ضحيتها خيرة الشباب العرب.. **«لكن «قشعريرة الروح» تنحدر إلينا من الانحياز التاريخى الى الزمن المضارع، الزمن الواقعى الذى نعيشه لأن «غرناطة» هى وليدته قبل أن تكون وليدة الخروج العربى الذى وقع فى الماضى التام...**

فمع نمو الوعى المأساوى بالحاضر يزداد الوعى بالتاريخ ، ويستدعى الضمير الجمعى للأمة وقائعه خاصة اذا بدا الحاضر الأليم كأنه أبدي. وكأن تكرار الهزيمة فيه هو شئ بلانهاية. والزمان التاريخى والحاضر هما زمانا انهيار ، فماذا يفعل البسطاء- لا القادة التاريخيون أو الملوك- فى مثل هذا الزمان، ونخص هنا النساء، اللاتى يفتتحن الرواية ويختتمنها شهيدات، حيث كانت «مريمة» تغالب زمانها فتبدو الأيام على مافيها من منغصات محتملة وأحيانا مبهجة...» أما «سليمة القارئة الطبيبة ففى يدها الشفاء وفى علاجها مايطيب البدن والروح «التى تلقى حتفها فى المحرقة بعد اتهامها بممارسة السحر. **إنهم الناس العاديون، ملح الارض ووقود المعارك، صناع الحياة وورثة الثقافة القادرون على مواجهة ظلم الزمان والحكام... ولكن إلى متى؟**

وبقدر ماينسحب السؤال على التاريخ الذى وقع فى الماضى التام، وعلى الحاضر الذى نعيشه، فسوف يكون بوسعنا دائما أن نجد إجابات كثيرة خاصة أن النص مفتوح مشرع الأبواب نحو المستقبل، على الأقل فيما يخص الحاضر الذى يستدعيه القص بقوة غلابة حتى لتكاد وقائعه تتشابه فى بعض تفصيلاتها وصورها مع وقائع وصور يتضمنها النص المتخيل عن سقوط الأندلس، وتوزع القوى الطبقية والاجتماعية.. وتشكل الملامح النفسية والسمات الشخصية.. عن دور الثقافة كأداة مقاومة أو قمع.. ودور أثرياء العرب «فى بالنسبة الذين قرروا منذ البداية أن يتعايشوا مع الحكام الجدد، متغاضين عن عمليات الارهاب والتنكيل باخوانهم فى المدن الأخرى التى أخذت محاكم التفتيش تلاحق أبناءها وتفتش فى ضمائرهم بعد أن أجبرتهم على التنصير وتغيير أسمائهم العربية ، وأغلقت حماماتهم وحولت الجوامع إلى كنائس ، وعذبت قادة المجاهدين منهم وأجبرتهم على إعلان التوبة والخروج من دينهم وقبول الأسماء الجديدة..

إنها بتحديد هذا الانقسام الذى بدا واضحا فى النصف الأخير من الرواية تتجاوز الشروط للفترة التاريخية وللعصر الذى تقع فيه الأحداث ، **وتمنح مشروعية للقراءة المعاصرة وللإسقاط السياسى القوى، ولرؤية المضارع فى الماضى، وإعادة النظر فى وقائع الماضى بأدوات الحاضر ، وتجعل فهمنا للتاريخ أكثر عمقا باعتباره الشرط المسبق الملموس للحاضر.. كما يقول** لوكاش

بداية لم يكن من السهل أن تكتب «رضوى عاشور» روايتها هذه أو أن يكتب **«أمين معلوف«وفتحى الابيارى»** رواياتهما التاريخية حيث تنتقل الرواية التاريخية العربية من حالة التسجيل الوقائعى كما كانت عند **«جورجى زيدان»** الى أن تصبح **سيطرة فنية على التاريخ قائمة على الصدق الفنى والرؤية الموضوعية**... لم يكن ذلك سهلا إلا بعد أن حرثت المدرسة التاريخية الجديدة الأرض وعرف الوطن العربى سيلا من الكتابات التى تعيد صياغة التاريخ فى ضوء التفسير الجدلى التاريخى الماركسى ، وظهور الرواية الواقعية والشعر الجديد والمنظور الجديد للثقافة ككل، وقد أصبح التاريخ «تجربة جماهيرية» **تأسست قواعد منهجه العلمى على هذا النحو، ليكون البشر العاديون هم أبطال الروايات كما هم صناع التاريخ الفعلى لا الأباطرة أو الملوك**، وان كان هؤلاء يصوغون القرار ويضعونه موضع التنفيذ، بعد أن تكون فعالية البشر العاديين وتضحياتهم قد أنضجت شروطه، وبعد أن كان هؤلاء البشر قد ساهموا بشكل فعال- كجماهير- لامجرد أفراد معزولين فى الثورات التى شهدتها المنطقة فى نهاية القرن الماضى وطيلة هذا القرن وأصبحت تجاربها حية ومتداولة بين الناس باعتبارها من إبداع الجماعة يؤثر تأثيرا مباشرا فى حياة كل فرد على حده، لتصبح الوشائج بين الفرد والجماعة أكثر وضوحا وعمقا وبالتالى أكثر قابلية لاعادة التركيب والتصوير عن طريق الفن. وهو مايجعلنا نضع هذه الروايات التى انطلقت من وقائع التاريخ بعد تجارب «زيدان» الرائدة فى مكانة متقدمة من تطور الرواية العربية لأن منظورها جميعا حتى الآن يختلف اختلافا جذريا عن منظور الرواية التاريخية

القديمة، بصرف النظر عن التفاوت في مستويات الأداء الفني لكل كاتب على حده، أو طريقة استيعابه للحاضر كتاريخ وذلك حتى يضئ تاريخ الماضي باعتباره الأب الشرعي للحاضر الذي يمكن رؤيته حينئذ بصورة عقلانية «بعيدة عن التشوه والتشويش الذي ينهض غالبا على فكرة السلم بين الطبقات لاصراعها وهو الصراع الذي ينتج عنه الدينامية المحركة له، ومن ثم الطابع الدرامي لحركته الداخلية. والخلفيات الملحمية الشاسعة لعلاقاتها وشخوصها ووقائعها دون أن يجرى تفسير ذلك العصر التراجيدي من وجهة نظر الحكام أو الابطال المعروفين اذ أن بطل الملحمة هو الحياة ذاتها... وسوف يتبين لنا عندما ندرس اعمال **فتحي الامبابي** دراسة شاملة كيف برز هذان العنصران بقوة في بنية عالمه أي الدرامية والملحمية.

***

الحكاية الإطارية **«لغرناطة»** هي وقائع السقوط المتدرج للمدينة العربية في أيدي **«القشتاليين»** وتوقيع اتفاقيات التسليم، وانعكاس ذلك على المواطنين العرب المسلمين العادين في **البيازين** ..وهولاء القادمين من **مالقة** التي سقطت من قبل ومن «بالنسية» التي سقطت من بعد ونحن نشهد الانحدار الطبقي التدريجي للأسر الميسورة والمستورة وفي الرواية عدة روايات أخرى بتعدد ضمائر السرد ويلعب فيها الحوار دورا مركزيا يكشف العنصر الدرامي الأصيل فيها.

ومفتتح الرواية هو ذهول إمرأة تمشي في الطرقات عارية وتستدعي على التوصورة **«أوفيليا» شكسبير** حين تلقى مصيرها غرقا في النهر، وخاتمة الرواية هي استشهاد امرأة ملأت حيوتها ورجاحة عقلها وقدراتها كطبيبة أرجاء الرواية ونفثت فيها من روحها، أنها **«سليمة»** حفيدة أبي جعفر الوراق الذي كان قد اختص في الكتب وتجليدها وتزيينها بماء الذهب.

وتستكمل سليمة مسلسل الاستشهاد.. اذ أن اختفاء **«موسى بن أبي الغسان»** الذي عارض معاهدة تسليم المدينة ودعا لإسقاطها كان فاتحة مسلسل الاستشهاد..

«وترددت الشائعات عن غرق موسى بن أبي الغسان في نهر شنيل، فهل تكون الصبية العارية إشارة صادقة كالرؤى والنبوءات..»

وأخذ القشتاليون» نساء وأطفالا ورجالا أيضا من قرى مجاورة وباعوهم فأصبحوا عبيدا. وكان هناك عبيد من العالم الجديد الذي فتحة **«كولومبس»** وتسميه الكاتبة باسمه الأسباني **«كريستوبال كولون»** حيث أتى المهاجرون للعالم الجديد بالهنود الحمر لتتلاقى وقائع عملية تجرى على صعيد العالم عشية انهيار الامبراطورية العربية في أسبانيا بعد انهيار طرق التجارة القديمة واكتشاف العالم الجديد..

«كانوا يمشون بخطى وئيدة وأيديهم مقيدة خلف ظهورهم يحيط بهم الحراس من الجانبين. كانت لهم ملامح دقيقة وأجساد نحيلة لاتخلو من هشاشة،والرجال كالنساء تسدل شعورهم سوداء ملساء طويلة تغطى أكتافهم».

كانت دورة عبودية جديدة تبدأ في التاريخ العالمي مع بدء خروج أوروبا من العصور الوسطى.

ويسأل **سعد القادم** من مالقة بعد أن ماتت أخته وسبيت أمه على أيدى **القشتاليين**

«ترى هل حاصروهم من البر والبحر كما حاصروا مالقة؟ هل جوعوهم حتى أكل من جزؤ منهم لحم حصانه؟»

وكان **حامد الثغرى** قائد الثوار في مالقة قد تعرض للتعذيب واقتاده جلادوه أمام مواطنيه ليعلن عن تنصره ، ويجرى تعميده في جامع تحول إلى كنيسه بعد أن أخذوا يداهمون المساجد والمدارس ويجمعون مافيها من كتب ويأخذونها إلى مكان غير معلوم ليحرقوها وقد أخذ العرب يتفننون في الدفاع. عن ثقافتهم ودينهم سرا.. فهناك الجدات والأمهات اللاتي يحفظن التراث ويورثنه للأبناء والأحفاد خاصة بعد أن منعوا العرب من ارتداء لباسهم المميز أو تختين الذكور بل تعميدهم في الكنائس وكما يقول **أبو الحسن بن محمد الوزان** بطل رواية «أمين معلوف» **ليون الأفريقي** عن الفترة ذاتها «ختنت بيد مزين ، وعمدت بيد أحد البابوات...»، واغلقوا حمام أبي منصور، وأغلقوا كل حمامات **البيازين** وتعود الرواية للوراء قليلا لتحكي قصة بناء هذا الحمام وطريقة بنائه ليصبح تحفه «عربية- إسلامية» في العمارة ويتوارثه الإبن عن أبيه ويورثه لابنه.

وتتوالى الفظائع في العالم الجديد الذي وصل اليه نعيم مع مخدومه القس ميجيل.. **«في ذلك اليوم كانا قد شاهدا أجساد عشر من نساء البلاد تتأرجح في حبال مشنقة ثبتت في هيكل خشبي مستطيل . هيكل عال ترك بين أقدام النساء والأرض من تحتها مسافة تكفي لتعليق صغارهن..»**

وكأنما تستكمل أوروبا الاستعمارية خطتها للسيطرة على العالم عن طريق الهمجية غير المسبوقة، وتكتمل دائرة هيمنتها بعد سقوط الأندلس **وتخلى آل عثمان وحكام مصر والمغرب عن نجده أشقائهم في مركز الأحداث «بغرناطة»** وتغلق الحكاية الأولى أبوابها باحراق **«سليمة»** لتنفتح على مالانهاية له من الحكايات الأخرى.

«ورغم أن مريمه كانت مثقلة القلب ومضطربة لتأخير سعد وحسن إلا أنها لم تملك أن ترفض طلب عائشة بأن تقص عليها حكاية لهدأت تحكي..

«في السماء ياعائشة شجرة كبيرة..

وكانت الطفلة التي ولدت في غياب أبيها حين التحق بالمجاهدين من الجبل قد حملت اسم أمه التي استعبدها القشتاليون وتكون آخر كلمات الرواية الأولى «وواصلت الحكاية..»

هذه الخلفية الملحمية تنبثق الحكايات الأخرى من الحكاية الأولى وتصب فيها..

هناك حكاية **سعد القادم من مالقة** التي أنقطعت سبل الاتصال بها.

«أن تهيم على وجهك نهارا وتستقبل المساء جالسا في زاوية المسجد تؤلمك قرحة الجوع ولاينقذك منهاسوى النوم متدثرا بملفك الخشن.. ماالجديد في ذلك؟..

ولكن **«سعد»** مثله مثل **«نعيم»** الذي وجده **أبو جعفر الوراق** هائما على وجهه بلا أمل أو مأوى أصبح جزءا من الأسرة الكبيرة.

وسوف نلاحظ في هذا السياق أن الكاتبة... كعادتها في رواياتها السابقة تولى لهذا العمر- أي المراهقة- اهتماما كبيرا وتتابع التشكل النفسي» والنضج البدني لأبطالها باحاطة عميقة، تغوص في أسئلتهم عن الوجود والعدم عن الله في هذا الكون خاصة وقد أحاطت به المأساة من كل جانب وخرجت مئات الأسئلة دون اجابات شافيه فتلجأ الكاتبة لاستحضار العالم عن طريق الكبار»يقول الكبار. وصلوا وأقاموا معسكرهم خارج أسوار المدينة، وحفروا الخنادق وأنشاؤا أبراجا وجسورا خشبية. ونصبوا المدافع اللومباردية. وصل الملك **فرديناند...** وصلت الملكة من

قرطبة . يقول أبوه أن حامدا الثغرى الذى قاد دفاعا مستميتا عن رونده قد طلب منه بعد سقوطها أن يقود الحامية الموجودة فى قلعة جبل الفارو المشرفة على مالقه... ثم «يقول أبوه: نزل الثغرى من القلعة مع قواته ونحى حاكم مالقه الذى كان يريد تسليمها ونظم الدفاع عن المدينة..»

هكذا تتشكل صورة الأب والبطل القومى فرسانا فى خيال المراهقين الذين يلعبون لعبة الحرب والذين يصبحون بعد ذلك شهودا على أبى حامد وقد حوله التعذيب الى حطام بشر.

وهناك حكاية «حسن وسليمة» ولدا «الغالى الذى اختطفه الموت قبل الأوان»، وأخذ الجد **أبو جعفر الوراق يعدهما** إعدادا روحيا للأيام القادمة «وعندما أتم حسن السابعة من عمره اصطحبه لفقيه ذى مكانه ليلحقه بحلقة درسه ، وكان يقول لحسن.

«سقطت غرناطة يا حسن ولكن من يدري قد تعود على يديك بسيفك أو قد تكتب حكايتها وتسجل أعلامها..

وهى أيضا حكاية المقاومة بالوعى.. كان بعض معارف أبى جعفر وأصدقائه ينبهونه الى أن ما يتكلفه من نفقات تعليم حفيديه تبديد لاطائل من ورائه.

«لم يعد هذا زمان العلماء والفقهاء يا أبا جعفر ولاحتى زمان النساخين، اللغة القشتالية قادمة لا محالة والعربية لم تعد بضاعة رابحة ». كان **أبو جعفر** يسمع مايقولونه ولايعلق ولكنه لم يفكر ولا للحظة واحدة فى التخلى عن تعليم الصغيرين ليس فقط لأنه كان عنيدا فى تحقيق رغباته ولكن أيضا لقناعته بأن التراجع عن تعليم حفيديه تسليم بهزيمة قد يقدر الله الا تقع فى نهاية المطاف. لم تكن أحلامه قد تخلت عنه فكيف يتخلى هو عنها؟»

وحين يرى **أبو جعفر** مشهد حرق الكتب فى واحدة من أقوى الحكايات وأكثرها مأساوية.. لأنها حكاية علاقته بالرحمن الذى أيقن من هذه اللحظة أنه أوصد دونه بابه

«فى تلك الليلة، قال لزوجته» سأموت عاريا ووحيدا لأن الله ليس له وجود» ومات. وتتساءل سليمة.. «هل كان هذا أجله حقا أم أن حرق الكتب هو الذى قتله».

وهناك حكاية الملك المهلهل بن الفياض مع خالد بن الوليد التى يحكيها أبو ابراهيم المنشد العربى الممنوع من الغناء بلغته.. ولكنه يغنى فى فرح إبنته **«مريمة» «وحسن»** «يستحضر للجمع نصرا مبينا فى الخيال يبقى حيا فى ذاكرة المهزومين فى الواقع.

إنها أيضا رواية للحنين.

ورواية للترويض والاخضاع كنغمة تحتية هادئة إذ يحارب **حسن** طيلة الوقت ليبعد عن أسرته الأخطار فى مواجهة **سعد** زوج **سليمة** الذى أخذ يستقبل الثوار سرا فى البيت أو أشقاء «مريمة» الذين قضوا مدة العقوبة وخرجوا..

ورواية أغنياء بالنسبة من العرب الذين رأوا أنه من صالح الدولة مراعاة العرب والابقاء عليهم.

سأل حسن وقد بدا له الأمر أقرب الى التمنى

- وهل هذا ممكن؟

- ممكن جدا والمشكلة الوحيدة فى أولئك الذين يسمون أنفسهم بالمجاهدين..»

كذلك هى رواية لتشكل **«مريمة»** كقائدة لأهلها تجعل الفخر بولادة البنت بعد ذلك مشروعا.. وإن كان هذا كله لايسحب من المطبخ بالنسبة لعالم المرأة مكانته كموقع للسلطة والتسلط.

ولكن زمن الاحتلال هو زمن الاحتلال.. بهذه الجملة المفتاح يقفز المتلقى من الماضى الى المضارع من **غرناطة»** الى فلسطين التى تقع مأساتها فى زمن الكتابة والتى عرفت بدروها «الهجرة الجماعية للأشراف وعليه القوم والأغنياء.. **فلسطين التى لابد أن أبناء الانتفاضة فيها هم الذين شكلوا الخلفية فى وعى الكاتبة لصياغة هذا المشهد..**

«ساعتها تعالت صيحات الأولاد الذين اعتلوا الأسوار والابراج يعلمون الناس بأن حملة من الفرسان القشتاليين تقترب من الأبواب . ساد التوتر وانهمك كل فيما يراه ضروريا من عمل ، البعض يقوى المتاريس والبعض يعد سلاحه ، والبعض كنعيم يصعد الأسوار محملا بالحجارة والشتائم لكى يلقيها جميعا على رءوس أولاد الحرام الذين يريدون اقتحام الحى..»

ثم **«أنهمرت عليهم الحجارة من أعلى الجبل.. سيل من الأحجار على رءوسهم..»**

ومما يؤكد مشروعية القراءة فى الزمن المضارع هذا التعارض الحاد بين الأفكار الجديدة خاصة عن المرأة وفى أوساط النساء ، والعلاقات الجديدة التى ينسجها بعض رجال الدين الكاثوليك وبين واقع غرناطة التى تسقط بعد إنهيار ملوك الطوائف وتحلل دولهم.

بين اللغة السياقية للحكى واللغة الشعرية روابط عميقة تنسجها نزعة أنثوية لتمهد العالم لولادة لغة أشد تكثيفا حين يتعلق الأمر بالقضايا الكونية حيث نجد نوعا من الانتشاء الذى يولده الايمان بقضيه عظيمة وتكريس المرء نفسه لها.. هو نفسه تكريس الأم نفسها لوليدها.. **«كأنما تجمعت الحياة بتلالها وأنهارها وسمائها وشمس النهار ونجوم الليل والبدر فى العالى، تجمعت وتركزت هنا فى إلتصاق الصم الصغير بحلمة الثدى الذى يضم ويحنو ويطعم مليا..»**

وقالت مريمة:« لانرحل . الله أعلم بما فى القلوب. والقلب لايسكن الا جسده .أعرف نفس مريمة وهذه إبنتى رقية فهل يغير من الأمر كثيرا أن يحملنى حكام البلد ورقة تشهد أن إسمى ماريا وأن أسمها أنا لن أرحل لأن اللسان لاينكر لغته ولا الوجه ملامحه»..

وعن الحب « يجمع البدن والروح فيه يحتشدفاذاما لاح شاطئ الوصول انطلقت نوارس البحر تطرز الفضا بأبيضها تهلل...»

ثمة موضوعان فرعيان أحدهما موضوع الغابة والآخر المتاهة ولكل منهما تقنيته ولغته وكثافته الداخلية التى تحتاج لدرس مستقل للمفردات الجمالية.

بقيت عدة ملاحظات: الأولى حول الواقع التاريخى لهذه الفترة والذى شهد عمليات اضطهاد واسعة لليهود واخراجهم من أسبانيا دون أى إشارة فى الرواية لذلك، ولعل مأزق الكاتبة هنا يعود لانطلاقها المبدئى من فكرة تقول إن أسبانيا هى فردوس العرب أو أرضهم المفقودة وهو ماينفى.. حقيقة الاحتلال العربى لأسبانيا.

كذلك فان غياب أى حكى عن الشروط المسبقة لولادة العالم الجديد واكتشاف أمريكا عبر خرائط الرحالة العرب والتى تمثلت فى أنهيار طرق التجارة القديمة وتدمير الأساس الاقتصادى للوجود العربى فى أسبانيا - مثل هذا الغياب جعل الانهيار العربى يحلق فى السديم ويتسم بروح قدرية غير مفهومة

كذلك استخدمت الكاتبة بعض مفردات البلاغة القديمة: التى أكل عليها الزمن وشرب كما يقولون ودون أن تكون جزءا من سياق ساخر من قبيل **«السن الضحوك» والقد المياد** أو«وراح **يركض منفلتا كأنما «قدمن لهب..»** وهى **جميعا ملاحظات لاتقلل من أهمية الرواية وجمالها وتماسكها.**

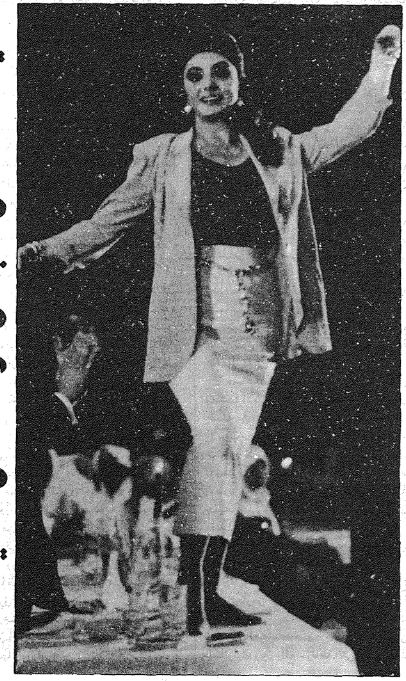


فيلم كشف المستور لعاطف الطيب

سينما افتعال الجنس واستغلال السياسة!

احمد يوسف

سينما افتعال الجنس، واستغلال السياسة!



من الصعب عليك أن تتخيل، ولو بقدر قليل من اليقين، ماكان يدور فى خلد صناع فيلم «كشف المستور» عندما كان مجرد فكرة جنينية بسيطة، لكن من الأصعب أن تعرف كيف أصبح هذا الجنين وليدا خرج فى النهاية الى النور، ليصرخ معلنا عن **«كشف المستور»**.

أحياناقد تكون البداية الأولى عند صناع السينما هى مثل ذلك العنوان المثير للفيلم، الذى يكاد أن يقفز قفزا إلى وجدان المتفرج وعقله، فيثير خياله ويأخذه فى جرأة إلى أرض لم يجسر أحد على ارتيادها من قبل، لكن الجرأة تكون فى بعض الأحيان أقرب إلى شجاعة الإقدام والاقتحام، أو تتحول فى أحيان أخرى إلى الادعاء الزائف بالمواجهة، وبين هذين النوعين من **«الجرأة»** تسير على وتر مشدود سلسلة طويلة من الأفلام المصرية المعاصرة، التى تمزج كل موضوعاتها بالسياسة فى **«كوكتيل»** فريد، وتبرع مثل لاعبى السيرك المحترفين فى إثارة الإعجاب على مهارة التوازن، وإن كان الأمر كله لايعدو قليلا من الجسارة، وكثيرا من الشطارة.

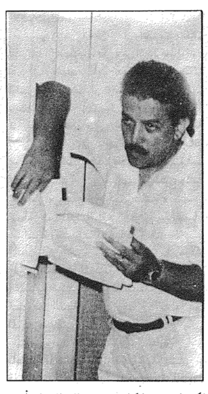
تأمل بعض أفلام المخرج عاطف الطيب الأخيرة تجدها فى الأغلب تدور فى تلك الحلبة، وهو الذى انطلق فى بداياته الأولى يبحث عن الخيوط الميلودرامية فى نسيج الواقع، بحثا بدا للوهلة الأولى وكأنه محاولة فنية من نوع خاص لإلقاء الضوء المبهر على تناقضات الحياة الصارخة فى سياق سياسى واجتماعى مضطرب، لكن بحثه اليوم ينتهى الى نسيج من الميلودراما الدموية الصارخة، بدءا من عناوين الأفلام مثل **«هتك عرض»** و**«إنذار بالطاعة»** و**«ليلة حمراء»** و**«كشف المستور»**، ومرورا بالأسلوب الذى يتعمد فى تناوله التستر وراء الجرأة على اقتحام المناطق المحظورة من حياتنا، وانتهاء بالمضمون الذى يسفر عن استغلال هذه الموضوعات لصنع أفلام تجارية تكاد تتخم وجدان المشاهد بكمية هائلة من التوابل السينمائية اللاذعة.

هاهى السياسة- إذن- قد أصبحت بعضا من بضاعة السينما التجارية، ولا تتعجب كثيرا أن تحتشد حتى أفلام المقاولات الرديئة الرخيصة بهذه البضاعة، بل لعلك أصبحت تدرك جيدا لعبة «الكاباريهات» السياسية من النوع الردئ التى تنصبها اليوم أكثر المسرحيات ابتذالا، فقد أدرك صناع هذه وتلك أن «الوجع» أصبح أكثر مما يحتمله بشر، وأن حتى أكثر الناس لامبالاة بالوطن، والذين قد يذهبون للمسرح أو السينما من أجل الترفيه الخالص، قد ناءت أرواحهم بأثقال هموم التناقضات العبثية التى تعج بها الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فأصبحت «الافيهات» السياسية المغرقة فى سخريتها ومرارتها هى الوسيلة، لكن ماأخطرها أيضا عندما تتحول إلى غاية!

وذلك هو السؤال الذى يجب أن نطرحه منذ البداية أمام صناع تلك السينما، الذين يزعمون لأنفسهم أنهم يصنعون لنا أفلاما سياسية جادة، إذا ماكانت السياسة عندهم وسيلة أم غاية، أو بالأحرى إذا ماكان العمل الفنى يجعلنا أقرب إلى فهم الواقع أم أن السياسة تحولت الى موضوع يستغلونه لصنع فيلم تجارى، أو إن شئت الدقة حول فيلم «كشف المستور» إذا ماكان الفيلم قد نجح حقا فى «كشف المستور»؟

بين الحقيقة والخيال المريض

لعل من الأفضل أن نسأل أولا ماهو ذلك «المستور» الذى كشف عنه الفيلم، من خلال «قصة وسيناريو وحوار» وحيد حامد صاحب الرصيد الاعلامى الضخم فى هذا المجال من الأعمال الفنية «السياسية»، ولن تضيع وقتا طويلا حتى يكشف لك الفيلم مع مشاهده الأولى أن «المستور» هو أن جهازا سياسيا مصريا يستخدم العاهرات لمهمات سرية خاصة، وبذكائه المعهود يطلق وحيدحامد اسم «الشركة» على هذا الجهاز، (ولتصرف النظر عما يوحى لك به ذلك من التشابه بين الاسم الحركى للجهاز المصرى مع اسم «الموساد» أو «المؤسسة»، وإن كان السياق كله يدفعك دفعا الى أن تعرف ماهى تلك الشركة، لكنه يستدعى إلى الذهن أيضا العديد من الكتب الرخيصة التى تناولت ذلك الجانب المثير من العمل السرى، ودار أغلبها حول نسج الحكايات التى تختلط فيها الحقيقة التاريخية بشطحات الخيال المريض،



لكنها جميعا كانت تهدف إلى إلصاق أبشع التهم وأكثرها تلويثا للنظام الذى يتبنى مثل هذه الأجهزة السرية.

ماهو الجديد إذن فى فيلم «كشف المستور»، وقد قامت تلك الكتب الرخيصة بدورها، حتى أنها تعمدت أن تحتشد بالحروف الأولى للعديد من الاسماء، فلم تعد أسماء أصحابها أمام القارئ سترا مستوراسواء بالحقيقة أو الضلال؟ الجديد هو أن الفيلم من بطولة النجمة نبيلة عبيد، التى أصبحت عبر ثلاثة عقود تجد نفسها دائما فى تجسيد تلك الصورة السينمائية المصرية لرابعة العدوية، وبعيدا عن التحقيق التاريخى حول صدق معلومات السينما المصرية عن «شهيدة العشق الإلهى» ، إلا انها أضحت هى النموذج المثالى لصنع فيلم مصرى تجارى يقترب من المعادلة التى وضعها «سيسيل دى ميل» للفيلم الهوليودى الناجح، الذى يتألف من تسع «بكرات» من الجنس والاغراء، و«بكرة» من الكتاب المقدس! وهكذا تبلورت صورة النجمة نبيلة عبيد، لافرق بين أن تنتمى البطلة فى أفلامها الى قاع المجتمع أو صفوته، أو أن تعمل خادمة أو تحترف الصحافة، لكنها دائما تجمع بين الأنوثة الطاغية التى يشتهيها الآخرون فى شبق مجنون، والترفع المصطنع الذى لايخلو من رغبة فى إذكاء غرائز العشاق- والجمهور أيضا بالطبع- فيحارون فى تفسير صدها الممزوج بالدلال، لكنها فى النهاية لابد أن تبدى التمنع المتعالى بعد «توبتها» حتى لوسارت من أجل ذلك فى طريق الشوك والآلام.

طبع ذلك القناع من النجومية أداء نبيلة عبيد بنوع واحد من الآداء الذى حقق لها الجماهيرية، فأسبغت على نفسها لقب «نجمة مصر الأولى» ، وإن تراجعت عن هذا اللقب فى الآونة الأخيرة بعد تراجع جماهيريتها فى أفلام كررت فيها نفسها حتى أصابت الجمهور بالكثير من الفتور، ومن الغريب أنها فى «كشف المستور» لم تضف جديدا على الاطلاق فى أدائها التمثيلى يجعلها تستحق مايسمى بجائزة لجنة التحكيم الخاصة، فى المهرجان الذى يقيمه موظفو وزارة الثقافة الكبار لأنفسهم، كنوع من احياء الذكرى السنويه للسينما المصرية، لكن لجنة التحكيم «الخاصة جدا» رأت فى دور نبيلة عبيد علامة لاتنمحى من تاريخ التمثيل فى مصر، لتجسيدها تلك الشخصية المقهورة «سياسيا»، وعندما صعدت النجمة على خشبة المسرح، انهمرت الدموع من عينيها مدرارا، فبدت وكأنها الرد المصرى على تهدج صوت سبيلبيرج وهويستلم «أوسكاراته» عن فيلمه الصهيونى «قائمة شندلر»، مذكرا إيانا بالدرس التاريخى المقرر فى كل المناهج الصهيونية، عن اسطورة «الهولوكوست» الزائفة والتعذيب الجماعى لليهود على أيدى النازيين!

الجنس، والمزيد من الجنس!

صنع سبيلبيرج فيلما صهيونيا يدافع عن اليهود بكل مايملك من أسانيد التاريخ وضلال التحريف المتعمد وحرفية السينما «الهوليوودية، بينما اهتم «كشف المستور» بالدفاع عن بطلته وحدها، التى تنال الكثير من التعذيب على أيدى الجلادين القائمين على أمور «الشركة»، فهم لايتركونها تعيش حياتها مع زوجها الطبيب الشهير ماهر عبد الله (حسن كامى) ، الذى هجر زوجته وأبناءه من أجلها، لكنها كانت تخفى عنه قصة عملها فى الماضى مع ذلك الجهاز السرى، عاهرة محترفة تجتذب الضحايا الى الفخ المنصوب فى غرف النوم المغلقة، حيث تستطيع أن تصل الى أسرارهم ، ويتم تصويرهم فى أفلام يمكن أبتزازهم بها ، كما يمكن تقديمها للمشاهدين أيضا لتحقيق المزيد من «الفرجة»!

لكنها هى ذاتها تصبح ضحية للابتزاز

بعد «تويتها» ، وهاهي سلوى شاهين (ولتلاحظ أن معظم الاسماء في الفيلم تأتي في صيغة ثنائية، ربما امعانا في اقناعك بأنها حقيقة تاريخية لاشك فيها) تقف في وجه رئيس الجهاز الجديد **محسن بك (فاروق الفيشاوي)** لترفض الاستسلام رفضا قاطعا، ولأنها تريد المواجهة بلا حدود تقرر أن تنفصل عن زوجها الطيب، بعد أن تعترف له بالحقيقة، حتى لايلوثه ماقد يتناثر من أوحال خلال معركتها، لكنها في ليلة طلاقها لاتنسى- على طريقة «زوربا»(!) أن تعيش الحياة حتى الثمالة، فتمنح نفسها، وللمتفرجين، رقصة من النشوة الخالصة، ومشهداساخنا من مشاهد الفراش، بعد أن تخلع ملابسها قطعة وراء قطعة!

لايجد فيلمنا «السياسي» إذن مايكشف عنه من سلبيات في واقعنا المتردي المتداعي الا تلك الضحية البريئة التي يريدون لها أن تعود للدعارة، لكنه لايفوت الفرصة أبدا لكي يعرض لنا الجوانب السرية من حياتها الجنسية قبل «تويتها» وبعدها(!)، كما لايجد وسيلة لكي يبحث عنها أفراد الشركة في بداية الفيلم الا وهي تجلس نصف عارية أمام حمام السباحة لكي تتلصص الكاميرا لتمسح كل بوصة من جسدها، كما أنه لايمل من تكرار «إفيه» مبتذل واحد يدور حول اضفاء صفات الوظيفة على المهمات الداعرة التي تقوم بها العاهرات. تلك هي «الرؤية السياسية» النقدية الزائفة التي يتمسح بها «كشف المستور»،لكي يقدم للمتفرج وجبه ملتهبة من التوابل السينمائية الرخيصة، بالصوت والصورة!

وحتى لايتصور البعض- وعلى رأسهم صناع الفيلم- أن موقفنا من الفيلم يقف على أرض أيديولوجية **(وإن لم تكن تلك تهمة بأية حال!)**، مما يجعلنا نرفض مسبقا أن توصم مرحلة بعينها بالسلبية، فإننا نؤكد على أننا نفهم أن الفيلم قد طال بادانته الماضي والحاضر معا، مما يجعله يوحي للوهلة الأولى بالجرأة، لكننا من جانب آخر نرى أن اختيار هذا النوع من الإدانة ليس الا استغلالا تجاريا خالصا لموضوع «شبه سياسي» يصلح أن تكون بطلته **«النجمة» نبيلة عبيد**، فالواقع يفيض بسلبيات سياسية أكثر عمقا وفداحة، لكنها لاتصلح بالطبع لكي تصبح موضوعا لفيلم مثير، على طريقة السينما المصرية التجارية، بل إن هذا القصور الخطير في الرؤية السياسية المزعومة قد وضع الفيلم كله في مأزق لانه بدا على المستوى الفني وتلك هي الصدمة الحقيقية لجمهور وحيد حامد و**عاطف الطيب**- أشبه بأعمال المبتدئين والهواة، فالفيلم ينتهي مع ذلك المشهد الأول الذي تقف فيه البطلة لبرهة قصيرة حائرة أمام طلب رئيس «الشركة» عودتها لنشاطها «الوطني»، لكنها تطلب مهلة بضعة أيام لكي تتخذ القرار، وهي المهلة التي تستغرق الزمن الأكبر من الفيلم، لا يشغل سلوى شاهين فيها الا أن تبحث عن طلعت الحلواني، رئيس الشركة القديم الذي وعدها بالتخلص من الافلام والوثائق التي تسجل تورطها المشين معهم، فإذا بها وجها لوجه أمام الماضي يطاردها بلاهوادة.

تنويعات من الابتذال

إن كان صناع فيلم **«كشف المستور»** يملكون حقا رؤية سياسية ناضجة ، لأصبحت رحلة البحث عن ذلك الرجل الغامض هي الطريق لكي يشعر المتفرج أن أزمة البطلة هي أزمة مجتمع بأسره،لكنها كلما مضت في رحلتها بدا أن الدراما تزداد ضيقا وضحالةوضعفا. فذلك البناء الدرامي الذي يقوم على اكتشاف أجزاء الصورة واحدا بعد الآخر حتى تكتمل في النهاية، بدا في **«كشف المستور»** أقرب الى أسلوب «النمر» المتتابعة دون أن يقود أحدها للآخر طبقا لضرورة درامية ، حتى أنه يمكنك أن تحذف منها أو تعيد ترتيب ماشئت، لكن الأهم هو أن «الواقع» كما يراه صناع الفيلم يتجسد في شخصيات النساء زميلات الماضي، اللاتي تبحث عندهن البطلة عن مكان **طلعت الحلواني**، وانت لاترى فيهن أبدا أية أثار لمأساة يريد الفيلم أن يجعلها موضوع نقده السياسي، بل على العكس تصبحن مادة جديدة لجرعة أخرى من التوابل السينمائية، التي تبالغ في السوقية أو الافتعال.

تسعى البطلة للقاء نجوى شفيق **(شويكار)** ، فاذا بها عاهرة كهلة رخيصة تعيش على ذكرى أيام الماضي «الجميل» ، ترتاد النوادي الراقية لكي تدخل في «وصلة ردح» مع أعضائها البارزين، لأنهم يدركون في قرارة أنفسهم أنهم مثلهايمارسون دعارة من نوع آخر. وهكذا تكسب المرأة معاركها وتصل الى أغراضها بما تملك من موهبة هائلة على الابتذال، والتلفظ بالتلميحات الجنسية البذيئة. لكنهالاتملك للبطلة إلا أن تنصحها باللجوء الى زميلة قديمة أخرى، هي ناهد عصفور **(نجوى فؤاد)** ، التي تمتلك مطعما كان في الماضي مكانا للتنصت على نشاط وأفكار صفوة المجتمع ومثقفية، فإذا بها امرأة شاذة (!) تطارح البطلة الغرام، وتصارحها بأنها كانت تعشقها في صمت، وتدعوها لتعويض الماضي الذي أضاعته - من أجل العمل الوطني(!)-في أحضان الرجال!! في النهاية تمضي البطلة الى وفاء المغربي **(عايدة عبد العزيز)** التي تدير شبكة للدعوة الى



الحجاب والأخذ بمظاهر التدين، بينما هي في حقيقة الأمر تعمل مع المتطرفين في الخفاء لإقامة مايسميه الفيلم **«الدولة الجديدة»**، لكنها تحت ضغط وتهديد البطلة تعطيها عنوان **طلعت الحلواني (يوسف شعبان)**، الذي يصوره الفيلم زير نساء عربيدا، لم يمنعه اعتزال الحياة وفقدان النفوذ من أن يعيش حياة ماجنة مليئة بالمتع والملذات ،لكنه ينصح البطلةأن تهرب من المواجهة، لأن الجميع يقفون ضدها، أو بالآحرى لأنها تقف ضد الجميع.

لكن النصيحة تأتي بعد فوات الأوان ، فعندما تكون سلوى شاهين قد قررت الهرب، تجد نفسها محاصرة من كل جانب بهؤلاء الذين رفضت الانصياع لهم، أولئك الذين كشفت بعض أسرارهم، لتصبح في النهاية شهيدة بطلقات الرصاص، ليؤكد لك الفيلم أن حياتها المأساوية ضاعت هباء منثورا، وهو الضياع الذي عبر عنه طلعت الحلواني لها في كلمات تقريرية جوفاء يريد بها الفيلم أن يلخص أفكار السياسية: **«أنا أتفشيت زيك بالضبط... سيطرت علينا أفكار غلط.. كنت مؤمن إن كل حاجة بنعملها في سبيل الوطن. لا أنا كنت قواد رخيص ولا انتو كنتوا بنات ليل.. حتى اللي عذبوا الناس في السجون كانوا فاكرين إنهم بيخدموا الوطن».**

دراما عارية من الواقع!

أي قهر هذا الذي تعانيه كل شخصيات الفيلم- فيما عدا البطلة النجمة- من السلبيات السياسية التي زعم الفيلم أنه يكشف عنها ؟ (إنه نفس الخطأ الذي وقع فيه وحيد حامد في **«الارهاب والكباب»** و**«المنسي»** حين بدا القهر عند **«أغلب»** الشخصيات زائفا مصطنعا لايمكنك أن تقتنع بالتوحد معه). بل إن هذه الشخصيات المسطحة ذاتها، بتلك السمات المبتذلة أو المريضة التي طبعها بها الفيلم، تصبح ملائمة تماما لأسلوب «الشركة» في التعامل مع الناس وتوظيفهم لأغراضها، وهم الذين يتوقون- كما يصر الفيلم دائما أن يضع على لسانهم- لهذا النوع من «العمل الوطني»! كما أن ماضي وحاضر هذه الشخصيات، بكل تلك الدعارة النفسية والجسدية التي يمارسونها في حياتهم اليومية، تصبح مبررا لأن تقف وفاء



المغربي إلى جانب **«الدولة الجديدة المزعومة»**!!

هل أراد الفيلم إذن أن يدافع عن الوطن وابنائه،أم أنه- جريا وراء التوابل السينمائية- وقع في وهم صنع فيلم سياسي بينما افتقد الرؤية السياسية الصحيحة فلم يجد في هذا الوطن ماينبغي أن يدافع عنه؟! إنك لاتجد ولو ظلا باهتا للناس العاديين الذين نعيش بينهم ويشكلون الكيان الحقيقي للوطن، لذلك فقد ضاعت- كالعادة- كل الشخصيات- الثانوية التي قد تنجح في أن تصنع الخلفية الواقعية لفيلم سياسي ناضج، بل إن من الغريب أن يتم **«استغلال»** هذه الشخصيات للمزيد من التوابل السينمائية، فيحشر لك الفيلم الممثل الكوميدي علاء ولي الدين في دور عامل الفندق، الذي لايتوقف عن **«البحلقة»** في هوس كاريكاتوري في أجساد النساء، نصف العاريات، لكن البطلة- نصف العارية- تطمئنه بأن حالته سوف تهدأ وتستقر بعد أيام عندما تتعود عيناه على مرآهن!

تلك هي الدراما العارية عن أي انتماء حقيقي للواقع أو السياسة، دارت في فلك البطلة التقليدية عند نبيلة عبيد، لكنها تتمسح بالنقد السياسي في تلك **«القافية اللفظية»** - على طريقة **«الراقصة والسياسي»** الذي يبدو وكأنه كان تمرينا لوحيد حامد ليكتب فيما بعد **«كشف المستور»** لنفس البطلة- وهي القافية التي تجسد مناظرة مبتذلة بين السياسة والدعارة، الوظيفة والعهر.

لاتبحث إذن في مثل هذا البناء الدرامي الهش عن تجسيد سينمائي ناضج، فكل مايملك عاطف الطيب مخرجا أن يقوم على تنفيذ المشاهد بشكل مدرسي ، دون أن يكون لكل مشهد علاقة تنبئ عن ادراك وحدة الاسلوب بين المشاهد المتتابعة، لذلك تلاحقت على الشاشة مشاهد متكررة للمطاردة بالسيارات، ومشاهد الفراش، ومشاهد الحوار المكرر، ومع كل مشهد تسمع الموسيقى النمطية المصاحبة، وأحيانا أغنيات تأتي من بين ضجيج الشارع، الذي دارت مشاهد عديدة في انحائه ، لكنه كان غائبا تماما عن الأحداث، في فيلم يزعم أنه يحاول **«كشف المستور»**، وأن كان المستور الذي لابد أن ينكشف حقا هو حال السينما المصرية التي يبدو أنه لم يعد يكفيها مايلقيه عليها نظام «نجوم التمثيل» ،فأضافت «نجوما» جددا في السيناريو والإخراج، باتوا يمارسون نجوميتهم في كل لحظة، يتحدثون عن كل شئ فيتصورون- أو يصورون- أنهم يملكون الحقيقة، ويصنعون أفلاما تجارية فلا نملك أ ن ننقدهم، لأنهم- ككل النجوم - أصبحوا فوق النقد، أو لأنهم يتوهمون أنهم يلقموننا حجرا إذ يزعمون أنهم يصنعون أفلاما سياسية، ويؤكدون لك أنهم لايقدمونها إلا من أجل **«خدمة الوطن»**!

العيد للإعلاميين وكذلك المدينة؟

ماجدة موريس

فى مناسبة عيد الاعلاميين العاشر.. أفتتح الرئيس مبارك **«مدينة الانتاج الاعلامى» الجديدة** التى خطط لها وزير الاعلام **صفوت الشريف** كما خطط أيضا للعيد. وهى مدينة عملاقة مقامة على مساحة مليونى متر مربع ، وتضم ١٤ استديو موزعة بين مناطق تعبر عن البيئات الاكثر استخداما فى التصوير التليفزيونى، فهناك منطقة للحياة الريفية، ، والتاريخية، والبدوية، والمعاصرة، وغيرها.. بالاضافة طبعا لكل مستلزمات جيش العاملين الذى من المفترض أن ينهض بالعمل فى المدينة.

وعلى غرار الافتتاحات السينمائية المهرجانية، فقد شاهد رئيس الجمهورية أفتتاحا يضم مشاهد حية من بعض الاعمال التليفزيونية التى بدأ العمل بها فى المدينة، ولأول مرة نرى نحن المشاهدين القاعدين فى البيوت التليفزيون يتحول الى مسرح فى خلاء المدينة الفسيح، وحيث أدى **«سيد زيان»** مشهدا لمسلسل يقوم فيه بدور العمدة، فجاء راكبا حماره ورافعا الشمسية ووراءه جيش الفلاحين اياه وبينهم فلاحة شابة مليحة نالت نظرة جانبية خاصة منه. وفى مشهد آخر رأى الرئيس، ورأينا معه فى البيوت، فرسان مسلسل تاريخى يحضرون بخيولهم ، ويلقى كل واحد منهم «مكلمة» صغيرة أمام الرئيس باعتباره السلطان **(قطز)** أو **(بيبرس)** أو **«هولاكو»** المرعب.

لكن أغرب ماحدث فى هذا المشهد هو الدور الذى قام به مخرج المسلسل الذى عز عليه على مايبدو أن يتوارى خلف ابطاله وهو المخرج السينمائى المخضرم، فكان أن انطلق بلاهوادة أو رحمة أمام الرئيس، وبمساعدة ميكرفون أستعد به، للحديث عن حلمه القديم الذى تحقق بعد ٧٠ عاما كاملة بأنشاء هذه المدينة للسينما! ومن الطريف أن صاحبنا وهو يغالط الاعلاميين ووزيرهم- عينى عينك- ويسمى مدينة الانتاج «مدينة السينما» لم يرتبك لحظة واحدة وهو يخرج من امنيته السينمائية الغالية ليدخل فى مسلسله التليفزيونى فيقدم ابطاله واحدا واحدا وكأنه فى معلب كرة ، فهذا «فلان» الذى يلعب دور «قطز» الذى فعل كذا و كذا، وهذا علان وكأنه رئيس فريق للسيرك وليس مخرجا له تاريخ فى السينما أو كان. غير أن مخرجا أقل منه خضرمة، وأن كان تليفزيونيا عريقا، وازن الامور وقرر أن يستقبل الرئيس فى موقع تصوير فيلم **(ناصر ٥٦)** الذى يخرجه بدون تقديم **«عينة درامية**، وأنما قدم له فريق العمل ببساطة، ولم يغضب أحد منه، وأظن أن الرئيس قد أسعده هذا فقد كان تجاوبه اكثر مع هذا الاستقبال الطبيعى غير الفولكلورى.

أما نحن ، حضرات المشاهدين ، فقد ادركنا أن **أحمد عبد العزيز وأحمد ماهر** يعرفون ركوب الخيل جيدا ، وكذلك يجيد **سيد زيان** ركوب الحمار ولكننا لم ندرك كثيرا أهمية «مدينة الانتاج الاعلامى» هذه التى وصفوها فى التليفزيون بأنها **«هوليود الشرق»** ، إذ أنه من المعروف أن مصر نفسها هى الموصوفة بهذا منذ زمن باعتبارها موطن صناعة السينما الاكثر عراقة فى المنطقة وربما فى الشرق الاوسط وليس الشرق كله بالطبع. ولكن لا أحد أهتم بتفسير هذا أو تفسير أهمية هذا البرنامج الطويل الذى رأينا فيه الوزير يعرف الرئيس على مسالك ودروب المدينة الجديدة ويريه هذه الاحتفالات.

ومن الغريب أن يفلح التليفزيون أو على الاصح، تفلح وزارة الاعلام فى بناء مدينة ضخمة للانتاج الاعلامى، وأن تفشل فى الوقت نفسه فى «الاعلام» عن مشروعها. فوزارة الاعلام لاتعرف جيدا كيف يكون الاعلام عن مدينة الانتاج المخصص للاعلام، ولا تدرك كيف تقدم مشروعها هذا الذى تكلف عشرات الملايين الى الجمهور المستهدف من أنشائه، والى الجمهور المتوقع وإلى الرأى العام المصرى والعربى والعالمى. وزارة الاعلام التى تنتج عن طريق أجهزتها عشرات الافلام القصيرة والمسلسلات والافلام الطويلة لاتستطيع أن تقدم فيلما جيدا يصور مدينتها وكل خطوات العمل فيها ساعة بساعة، ومرحلة بعد أخرى والامكانيات الهائلة التى تعجز الكلمات المكتوبة فى الصحف عن التعبير عنها لأن اللغة المرئية أو قع الآن. وهذا ليس كلاما نظريا ففى عصر الدش تصبح كل الافكار موجودة ومطروحة، بالمجان.

ولن نتحدث عن مشروع الاعلام عن ذكرى مرور ٥٠ عاما على معركة نورماندى التى اكتسحت قنوات العالم فى أول مايو الماضى، ولكن عن مشروع أقل نجح الاعلام فى تقديمة فى شهر أبريل ، حيث أفتتح نفق المانش الجديد بين فرنسا وبريطانيا، ورأينا

صفوت الشريف — اسامة أنور عكاشة — احمد زكى





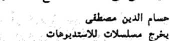
لقطة من الفيلم التاريخى «جمال عبد الناصر»، تصور فى الاستديوهات الجديدة

مظاهر الافتتاح الجميلة المبهرة الدقيقة من القمة حيث لقاء الملكة اليزابيث وميتران الى القاع حيث لقاء العمال والمهندسين من الجانبين واحتفالهم معا بأنجازهم الكبير وسط حفاوة شعبية واعلامية، ثم عرضوا الفيلم الذى سجل خطوات العمل لحظة بلحظة، ومرحلة بمرحلة من كل جانب حتى لحظة لقاء الفريقين وكل هذا والارقام تنهال علينا ، والمعلومات تعطى بدقة لنا، والمسئولين فى كل مكان بالمشروع يتحدثون عن اختصاصهم، حتى أحببنا ونحن فى اماكننا البعيدة أن نسافر خصيصا من أجل رؤية هذا المكان وذلك الحدث.

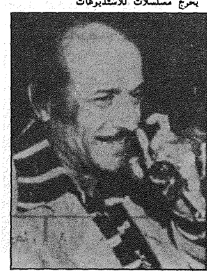
فهل شعر المشاهد المصرى يوما بهذا فى اطار عملية تعريفه بأى مشروع فى بلادنا مهما كانت أهميته؟.

وهل حدث هذا من خلال ماقدموا عن مدينة الانتاج الاعلامى التى تعد بالفعل أول واكبر مدينة للانتاج الفنى المتكامل تقام فى العالم العربى وليس فى مصر وحدها منذ عرف هذا العالم السينما والتليفزيون ، وحيث لم يسبقها إلا ستديو مصر ومنشآته عام ١٩٣٤.

أن أحدا من اصحاب المساحات الواسعة على الهواء لم يسع لتقديم تحقيق واحد موثق ومدعم بكل المعلومات حول هذا الحدث، كما أن احدا لم يحاول أن يناقش وضع السينما المصرية والشروط الموضوعة للتصوير السينمائى فى مدينة الانتاج التليفزيونى



حسام الدين مصطفى
يخرج مسلسلات للاستديوهات



الجديدة، وخاصة بعد أن صرح وزير الاعلام بأن المدينة ستفتح للسينما المصرية أبوابها.

لقد نجح «الاعلام» بكل جدارة، فى التعتيم على هذا المشروع فبدا اقل من حجمه كثيرا، بل انه بدا وكأنه فقرة من فقرات الاحتفال بعيد الاعلاميين العاشر وليس حدثا فريدا فى حد ذاته له أثار بعيدة المدى، وكأن مدينة الانتاج الاعلامى هذا لاتخص احدا غير التليفزيون ، وليس الاعلاميين كلهم، فهم الذين يتصدرون مقدمة الصورة فى احتفالات العيد، وفى لقاء الرئيس، تاركين خلفية الصورة للاذاعيين، وبعض الفتافيت لأهل الصحافة «المكرمون» على حد تعبير أحدهم فى جريدة أخبار اليوم.. وربما لهذا السبب جاء الاحتفال بافتتاح مدينة الانتاج الاعلامى قاصرا على التليفزيون وحبايبهم، ولم ينسوا دعوة الفنانين من أهل السينما من باب التيه والتنزيه.. فإذا قبل هؤلاء العمل فى مسلسلات التليفزيون فى جو المدينة الجديدة المنعش كان بها.. وإذا رفضوا.. فليجلسوا بجانب ستديوهات السينما المغلقة.. باكين على الأطلال..

مداخلات

استقلال اريتريا حق.. وتفكك أثيوبيا من طبائع الاستبداد

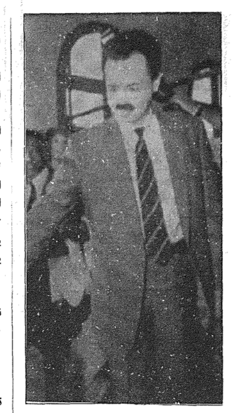
حلمي شعراوي

أدهشني أن ينشر الدكتور **سمير أمين** مقاله (عدد اليسار- يونيو ١٩٩٤) ليطرح تفسيرا جديدا لمعنى» استقلال اريتريا، وتساؤله عن المصلحة» من وراء ذلك ولا أخفى أنه أدهشني أيضا أن تنشر مجلة اليسار مقال **سمير أمين** دون تعليق!

أما عن تساؤلات **سمير أمين** فقد أثرت عليه في صياغتها تحليقاته النظرية حول **«العولمة»** والتى أرى أنها تذهب به أحيانا بعيدا عن خصوصيات المجتمعات وحركتها الذاتية، كما أثر عليه أحيانا أخرى نقص المعلومات التاريخية الضرورية . وتعتبر حالة اريتريا في معالجة سمير أمين مثالا لذلك.

أولا: -فأريتريا ليست مجرد «إثنية» أى عرقية طورت نخبتها «خطابا انفصاليا» بعد فشل مشروع النخبة فى الإطار الاثيوبى الاستقلالى، كما أنها ليست حدثا قريبا من أحداث التدخل الامبريالى فى اتجاه تفتيت الوحدات الكبيرة حتى بين «حلفاء الامبريالية المحترمين. وقد تعلمنا أن الكولونيالية كانت وراء توحيد تكوينات متعددة الاثنية (نيجريا مثلا) من أجل المواد الخام.. السوق الخ وفتتت وحدات قومية (العرب مثلا..) لنفس السبب. وهذه القوى الكولونيالية ثم الامبريالية هى التى ساندت اثيوبيا فى ضم الأراضى الصومالية ضمن مجموعة اعراق متنافرة لضرب «وحدة قومية» فى الصومال رغم كل الاعتبار الثقافى والسياسى للوحدة الصومالية... **ورغم أننا لانستطيع الزعم بأنه تتوفر لاريتريا وحدة اثنية أو قومية كاملة إلا أننا نعرف أنها تتكون من أكثر من عشر مجموعات بشرية ضمتها «عملية سياسية» واحدة لأكثر من قرن من الزمان احتكت خلاله باكثر من نمط سياسي، وتفاعل على أرضها أكثر من نمط تنموى فأدى الى تبلور مطلب موحد لهذه الجماعة البشرية باسم حق تقرير المصير «للشعب الاريترى»** ومثلما اسقطت الشعوب العربية حق الهيمنة للخليفة العثمانى لتبرز «وحدة القومية العربية» على مدى السنين خلال هذا القرن رغم ماصحب هذا الاسقاط من مناورات استعمارية ، فقد برزت على الصعيد الاريترى وحدة وعى سياسى ناضج أنجز نماذج الاحزاب السياسية الحديثة منذ مطلع الأربعينيات وراح يصيغ قضية حق تقرير المصير بكافة أشكال العمل السياسى الحديث وطنيا وإقليميا ودوليا ، فى الوقت الذى أدت سيادة نمط الانتاج الاقطاعي الذى حافظت عليه الأمبريالية لأسباب أقليمية الى حرمان الشعب الأثيوبى فى ظل استبداد أمراء **«التيجرى» ثم «الأمهر» ثم «التيجرى»** من أية عملية سياسية تقليدية أو حديثة حتى هذه اللحظة.

وقد تحالف هذا الاستبداد التاريخى مع كل أشكال الكولونيانيه الرومانية والبريطانية ثم الامبريالية الامريكية ثم المعسكر الاشتراكى ليحجز حق الحياة المحترمة عن شعوب اثيوبيا. فكان أن خرج **الشعب الاريترى عن هذا الإطار لظروف خاصة فى حركة التطورات العالمية فشق طريق البرلمانية، ثم التنظيم السياسى، ثم الكفاح المسلح.** لم تحكمه خلال ذلك عوامل الاثنية المعوقه رغم طبيعة تكوينه الاثنى، ولاشوفينية قومية ضيقة مثل غيره وإنما تطلع مبكرا لثورات **مصر والجزائر والصين وكوريا،** وأن اتهم فى تنظيمه «الجبهوى الوطنى» بالعروبية وفى تنظيمه «الجبهوى الشعبى» بالماويه فقد حماه ذلك فى النهاية وعلى مدى ثلاثين عاما على الأقل من أى استسلام أمام عنف الامبراطور والقاعدة الامريكية ، وعنف **منجستو** وترسانته السوفيتية، وطوال ذلك لم يتعرض للتفتيت الاثنى، ولم يرفع شعارا إثنيا، ولم يسد شعار العروبية أو الاسلامية إلا فى



افورقي

الشعب الاريترى ، وقد نفذ من حسن حظه الى البحر والعالم أن يستفيد من بعض الظواهر العالمية، سواء ارهاصات التحرر الوطنى من حوله أو تظاهرات «الاستقلال السياسى» على المستوى الامبريالى الدولى. ومثل هذه الخطوات التى قطعها الشعب الاريترى هى التى ساعدته فى صياغة ثقافية جديدة لهويته، تدفعه الآن لإدراك صحيح لطبيعة ظروفه ووضعه وسط شعوب القرن الإفريقى، ولو توفر له استثمار حقيقى للروح الديمقراطية التى قامت على أساسها معظم تنظيماته السياسية والثورية من قبل ولم يحاصر نفسه باعادة إنتاج الاستبداد ، فإنه قد يدفع اثيوبيا والصومال الى تقدم أكثر أصالة إقليميا وقاريا وهذا هو المكسب الحقيقى.

ثانيا:- بقيت بعض ملاحظات سريعة فى باب المعلومات التى تعامل معها د. **سمير أمين**، وهى قابلة لنقاش موسع يفيد فى الاستنتاج الصحيح:

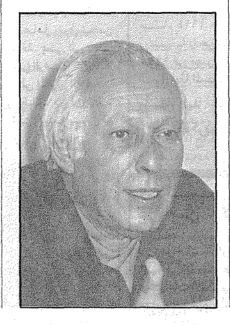
١- لم يؤيد الاتحاد السوفيتى الاريتريين فى أى وقت تقريبا سواء فترة الامبراطور والنفوذ الامريكى اتساقا مع موقف مصر المتحفظ أو فترة **منجستو** وطبيعتها الانتهازية. واتهام السوفيت للثوريين الاريتريين بالماوية! وحين حاول فرض تفاوضهم مع منجستو فى المانيا الشرقية وموسكو سرعان ماانحاز للعسكرية الاثيوبية المستبدة رغم تحفظ كوبا.

٢-لم تنفذ اسرائيل إلى الثورة الاريترية فى أية لحظة قبل الفترة الانتقالية للأستقلال الكامل مؤخرا وذلك لتجذر وطنى أصيل فى جبهة التحرير وميراثها بالطبع فى الجبهة الشعبية. كما مضت قيادة أسياسى الى أوربا وأمريكا وهى فى أصعب الظروف فى الثمانينات دون أية رغبة أكيدة عند الأمريكان خاصة فترة الريجانية للتحول عن كسب أديس أبابا الموحدة أو اسقاطها لكن الجدير بنا هنا أن نحلل دور مايسمى بالمنظمات غير الحكومية فى الأدوار الخفية!

يبقى اتفاقى مع **سمير أمين** فى أن النزوع الاستبدادى للدولة الامبراطورية «هيلاسلاسى» أو العسكرية (منجستو)- بل وحتى الحكم السائد الآن والاجنحة المستبدة التى تقف من خلف هذه النظم رغم وجود طرح مستنير ومتقدم طول الوقت فى اديس أبابا - هوالذى يقضى على الامبراطورية وليست فقط بسبب المؤامرة الامبريالية!



منجستو



سمير أمين

بعض اجنحة الثورة الهزيلة أو فى الاعلام الغربى نفسه ضد الحركة فترة أو لجذبها نحو الغرب فترة أخرى. فاذا كانت كل هذه الاعتبارات لاتبنى تسليما بحق تقرير المصير للشعب الاريترى تمسكا بوحدة نظام استبدادى متخلف، تابع طوال الوقت للغرب أو الشرق، فإنه لايسعنى الا أن أطلب من **سمير أمين** مراجعة معاييره هو، وليس التحفظ على نمط استقلال أريتريا ونتائجه.

والحديث يطول عن طبيعة النخب التى سادت أثيوبيا من مملكة **أكسيوم** الى مملكة **الشوا أو الامهرا** وقهرهما مؤكد **للأورومو والهرريين والصوماليين والعفر،** ذلك القهر الذى دفع بهذه الممالك كما أشرت لانماط من التبعية للهيمنة العالمية متعددة الوجوه بينما قطع بينهم وبين أى تحالفات حقيقية على المستوى الافريقى أو العربى .. ومن ثم لم تتحقق لهم استقلالية النبلاء ولاتحررية الفقراء.. فكان من حق



يمين × شمال

بناء الروح والعقل

اعتادت وسائل الاعلام أن تطالعنا بآخر ما أفسدته يد التخريب والأرهاب.

والبعض يقول أن أزمة الاسكان والمناطق العشوائية تفرخ الارهاب. والبعض يقول أن البطالة هى التى أفرزت هذه الفئة الضالة. والبعض الآخر يقول أن الصعيد هو الذى يصدر الإرهاب لما يعانيه من تخلف وفقر وقلة المرافق والخدمات وامتدت أصابع الاتهام الى بعض الدول وبعض الأشخاص. ربما كان كل هذا صحيحا.. لكن العبء الأكبر يقع على عاتق **وزارة التربية والتعليم** تلك الوزارة التى تقوم على بناء روح وعقل الانسان المصرى.

حتى الآن لم تنجح الوزارة فى وضع أسس علمية لذلك البناء وآلياته. وكادرها التعليمى الذى يقوم بهذه المهمة الشاقة. ضعيف. خاو مصاب جسديا ونفسيا . يجب ترتيب المناهج التعليمية عن دراسة موضوعية وعلمية وأن ينتشل المدرس من غياهب الفقر والتخلف ونضعه على رأس قائمة الحلول للوضع الراهن لأنه هو الذى سيبنى الانسان والمصرى. ذلك الانسان الذى نطالبه بأن يحلق بركب التقدم والرفاهية.

وهنا يحضرنى حوار دار بين الأديب الروسى **أنطون تشيخوف** وصديقة **مكسيم جوركى** عام ١٩١٤ «لو كان لدى نقود كثيرة لأقمت هنا مصحا للمدرسين ولكنت شيدت مبنى مضيئا جدا بنوافذ كثيرة وأسقف عالية. ولكنت زودته بمكتبة رائعة. وبمختلف الآلات الموسيقية. وبمنحل ومزرعة خضروات وبستان فواكة .

فالمدرس ياعزيزى بحاجة الى كل شئ. آه لو تعلم مدى حاجتنا إلى المدرس الجيد الذكى المثقف علينا أن نحيطه بظروف خاصة يجب أن نفعل ذلك بأسرع مايمكن وإذا كنا ندرك أنه بدون شعب مثقف ثقافة واسعة ستنهار الدولة كالبيت المشيد من طوب لم يحرق جيدا. فالمدرس ينبغى أن يكون فنانا ومصورا. متيما بعملة أما عندنا فهو عامل يدوى شخص قليل الثقافة. يمضى الى تعليم الأولاد بنفس الرغبة التى قد يمضى بها الى المنفى. أنه جائع. مقهور. خائف من أن يفقد كسرة الخبز. بينما ينبغى أن يكون بوسعه الاجابة على كل الأسئلة ينبغى أن يرى فية الناس قوة جديره بالأهتمام والاحترام. حتى لايجرؤ أحد على الصياح فيه وعلى إذلال كرامته. كما يفعل الجميع لدينا. إن من الحماقة أن تدفع ملاليم لرجل مدعو لتربية الشعب.. أتفهم؟ تربية الشعب. لايجوز أن نسمح بأن يسير هذا الشخص فى الأسمال ويرتعش من البرد فى المدارس المتهدمة وفى الثلاثين من عمره يكون قد أصيب بإلتهاب الزور والروماتيزم والسل. عار علينا هذا.. كل هذا كريه إنه امتهان لإنسان يؤدى عملا فى غاية الأهمية. أتدرى عندما أرى المدرس أشعر بالحرج منه بسبب وجله، وبسبب ملابسه الرثة ويخيل إلى أننى أيضا مذنب بصورة ما فى بؤس المدرس».

هذا قاله أنطون تشيخوف عام ١٩١٤ عن المدرس فى روسيا ونحن الآن فى عام ١٩٩٤ فى مصر والمدرس عندنا لم يرق لهذا المستوى.

د. حسين كامل بهاء الدين



عبد المريد عبد الكريم العبادى
قنا

أصل الارهاب

هل حقا الحكومة صادقة النية فى القضاء على الارهاب والجماعات الاسلامية؟ أنه سؤال بديهى لابد أن يمر بأذهاننا.

أليست حكومة التبعية والتخلف هى التى استوعبت الهاربين من **النظام الناصرى** فى السبعينيات ونصبتهم فى مراكز حساسة فى المؤسسة الدينية أو فى الدعاية الدينية ونتج عن ذلك اغتيال **السادات** على أيدى فصائل من هذه الجماعات. ولم تع الحكومة الدرس بل استمرت فى سياستها مع هذه الجماعات فتبنت سياسة دعائية مع الامبريالية والأنظمة الرجعية؟ بل وأيضاشاركت فى السماح بسفر بعض من هذه الجماعات للسعودية ثم الى باكستان للوصول لأفغانستان للوقوف مع المرتزقة الذين اصطلح على تسميتهم **بالمجاهدين الأفغان«الأمريكان»** أثناء التدخل الروسى لمساندة النظام ضد هذه الجماعات المرتزقة؟

أليست الحكومة وأجهزتها هى التى اكتشفت **علاقة السعودية بالارهاب فى مصر عن طريق الشركات الاستثمارية والمستثمرين** مثل «بن لادن» ، ومع كل هذه المعلومات الأكيدة لم تتخذ الحكومة موقف رد الفعل تجاه المصدر الحقيقى للأرهاب **«الأنظمة الرجعية لادول**

الملك فهد



أخرى كما تطالعنا الصحف الحكومية».
ولاموقف محدد تجاه المؤسسات التابعة للسعودية بشكل مباشر وغير مباشر مثل، أنصار السنة الدعوة السلفية وجمعيات تنمية المجتمع الاسلامية» فهل تخاف الحكومة من النظام السعودى أم أنه مازالت تعتقد بإمكانية خروجها من أزماتها أعتمادا على الرأسمال الخليجى المرتبط بالغرب عن طريق ارتباطه بشركات غربية متعددة الجنسية؟

إن الأنظمة الرجعية ضد خروج أى دولة من أزماتها بالذات الدول التى تمتاز بموارد بشرية مثل مصر لخطورة ذلك على أستقرار نظامها، ونسأل ماذا فعل الاستثمار الخليجى فى مصر على الوجه الخاص لاشئ ولذلك لايوجد مبرر يدفع الحكومة لعدم الرد على تصدير التخلف عن طريق الجماعات السلفية الوهابية أو عن طريق المسابقات الثقافية التى تقيمها السعودية والكويت فى مصر ذات الجوائز المشبوهة

عبد الرؤوف أحمد بطيخ
السناهرة- كفر الدوار

هوامش على دفتر الردة

فى سرية تامة تدرس حكومة «عاطف باشا صدقى» مشروعا تقدمت به الهيئة العامة للمضارين من ثورة ٢٣ يوليو تضمنت ورقة عمل المشروع الآتى:

* أن يقدم ثوار يوليو الى محاكمة عسكرية وكل من ساعدهم بتهمة العيب فى الذات الملكية.
* إلغاء مجانية التعليم وأن يكون قاصرا على أولاد باشوات العهد القديم ومن انتهج نهجهم وتتسع خطاهم فى العهود الانفتاحية التهليبية.
* أن تعيد الاذاعة الأغانى التى كانت تقدمها فى حفلاتها الخارجية والخاصة بجلالة الملك وخاصة التى قدمت فى أعياد ميلاد جلالته وأبيه الملك.
* يجب ازالة كل مايمنع أو يكون عائقا فى عودة الملك الابن مولانا أحمد باشا فؤاد الثانى والست فضيلته.

وكما جاء على لسان المتحدث الرسمى بأن الورقة تحمل مطالب وأهداف عدة منها: تأكيد حق الاقطاع فى السيطرة، وتذليل كل الصعوبات التى تعوق بعثات الصندوق والبنك الدوليين.

ولسنا فى حاجة الى التذكير والتأكيد على علاقتنا الحميمة مع الاصدقاء فى واشنطن وتل أبيب!

سيد عبد الراضى عبد الرحيم
قنا

مطلوب حوار علنى

أى حوار هذا الذى تدعى اليه الحكومة بعيدا عن الجماهير.. نطالب بأن يكون الحوار مذاعا فى الاذاعة والتليفزيون ومنشورا فى الصحف، وأن تفتح الأحزاب، وفى مقدمتها حزب التجمع مقراتها لإدارة الحوار مع الجمهور وعلى مرأى ومسمع منه وبمشاركته.

حسين حسن محمد
امبابة- مدينة العمال

جلّ من لايسهو

جاء فى «اسلام لاكهانة» للأستاذ خليل عبد الكريم بالعدد (٥١) من «اليسار» أن مصر المديونة تخرج من ماليتها عشرة مليارات من الجنيهات سنويا، على أساس أنه فى كل عام يخرج للحج والعمرة ٢٠٠ ألف، وأن متوسط تكاليف رحلة الواحد منهم ٥ آلاف جنيه- وكان يجب على هيئة التحرير مراجعة الحساب، فالمبلغ المنصرف بناء على هذه الأرقام يكون مليار جنية فقط وليس عشرة مليارات.

محمد على أبو الوفا

المحرر:
بداية نعتذر عن هذا الخطأ، ونعد بألايتكرر.. ولكنك ياعزيزى وقعت فى نفس الخطأ، فالأستاذ خليل ذكر أن عدد المسافرين للحج والعمرة سنويا ١٠٠ ألف حاج فقط، وجل من لايسهو!

عجايب ٢٠٠٠

١- مدرسة لكل أمى!

د. مصطفى كمال حلمى نقيب المعلمين ورئيس مجلس الشورى أعلن أن الدولة تبنى ١٥٠٠ مدرسة كل عام. أى خمس مدارس يوميا تقريبا! وطلب بأن يكون للقطاع الخاص دور فى بناء المدارس الى جانب الدولة، وأن يأخذ مسئوليته فى بناء الجامعات والمعاهد الى جانب التعليم الرسمى. نشرت ذلك صحف الحكومة صباح ٣٠ مايو ١٩٩٤.
والدوام لله!!

٢-صباح الخير يا «كايرو»

معلومة خطيرة بثتها إحدى مذيعات البرنامج العام صباح ٢٦ مايو الماضى. المعلومة تقول إن جميع رؤساء أمريكا ولدوا فى بيوتهم باستثناء جيمى كارتر الذى ولد فى المستشفى.
بهذه المعلومة نكون قد بدأنا الانتقال ثقافيا إلى العالمية كما انتقلنا الى العالمية فى الكورة فى عهد الكابتن الجوهرى!!

٣- بيئة سلطنه عمان

منهج الأنشطة للصف الثالث الابتدائى يتضمن تدريس الملابس التى يرتديها السكان فى بيئات مختلفة. مثل الاسيكمو، والبدو، والبيئة الأفريقية، واليابان، وسلطنة عمان بالاضافة الى الملابس فى ريف ومدن مصر وللحق كانت البيئة السلطانية العمانية اكتشافا جديدا يضاف الى بيئات العالم!!

المحرر

عفوا.. وننتظر رسائلك

** عم شبيلوف.. وصلتنا تهنئتك الرقيقة بعيد الأضحى المبارك. نشكرك ونتمنى لك طول العمر وكل عام وأنت والعائلة بخير..

أغاني.. ومش عاجباني

وهكذا حدث ماكان متوقعا.. وأفشل الحزب الحاكم- مع سبق الاصرار والترصد- الحوار الوطنى، قبل أن يبدأ، باصراره على أن تكون له الأغلبية فى عضوية لجنة الاعداد للحوار، وأن تكون له رئاستها، وحين احتجت الاحزاب الاخرى، فانسحب «حزب الوفد»، وجمد الحزب الناصرى عضويته، وهددت الاحزاب الثلاثة الرئيسية الأخرى بالانسحاب، لم يتراجع عن موقفه، ولم يقم باعادة تشكيل اللجنة تشكيلا متوازنا، بل حولها من «لجنة إعداد للحوار الوطنى» الى «لجنة استماع لمؤتمر الاستماع الوطنى» وقصر مهمتها على تدوين آراء اعضائها، وبعد أربعة اجتماعات فقط، انهت اللجنة اعمالها، بتقرير استماع رفعته الى الرئيس الذى حالت مشاغله دون استماعه الى البث التجريبى لـ «محطة إذاعة الاعداد للحوار الوطنى»!

وطبقا لما ورد فى «تقرير الاستماع»- المذكور أعلاه- وتصريحات المسئولين فى الحزب الوطنى، فإن الرئيس سوف يختار مايعجبه من الاراء التى جاءت فى التقرير، وقديختار آراء أخرى تعجبه لم ترد فيه، ثم يمزج بين هذا وذاك بعملية «مونتاج»، تسفر عن قرار جمهورى بتشكيل «مؤتمر الحوار الوطنى» وتحديد جدول أعماله ونظام عمله، ثم ينعقد المؤتمر فيدلى كل عضو فيه بدلوه فى موضوعات (الحوار) دون أن يسفر ذلك عن قرارات أو توصيات أو اتفاق وطنى عام، بل عن «تقرير استماع» أخر، يرفع- هو الآخر- للرئيس، ليختار منه مايعجبه، وقد يختار آراء أخرى تعجبه، ثم يمزج بين هذا وذاك فى عملية مونتاج تسفر هذه المره عن حلقه من برنامج «أغانى وعاجبانى» يقدمها الرئيس بنفسه قائلا «هنا شقلبان: محطة إذاعة حوارات زمان»!

وفى كل بلاد الدنيا الديمقراطية فإن تنظيم حوار وطنى ليس له الا معنى واحد، هو أن تسعى الأطراف المشاركة فى هذا الحوار- عن طريق المناقشة العقلية- الى الاتفاق على «حد أدنى مشترك» بين آرائها السياسيه، تعتبره اساسا (لاصلاح أحوال البلاد والعباد،) أو خطوة لامفر منها فى طريق مواجهة مايتعرض له الوطن من تحديات، إنطلاقا من إدراكها بأن كل منها لاتستطيع وحدها أن تواجه هذه التحديات وأنها فى حاجة الى التعاون مع الآخرين، فإذا مااتفقت على هذا «الحد الادنى «التزمت جميعا بالعمل على تنفيذه، دون أن يصادر ذلك على حق كل منها فى أن تعبر عن آرائها الاخرى التى لايشملها هذا الحد الأدنى ،أو التى تتجاوزه من حيث الدرجة!

لكن الحزب الوطنى دخل الحوار بمنطق أنه ليس فى حاجة الى أحد، وأنه قادر وحده على مواجهة كل مشاكل الوطن، وأن الحلول التى يقدمها لتلك المشاكل هى الحلول الصحيحة الوحيدة، لذلك أصر على أن يوسع من دائرة المشاركين فى الحوار لتشمل الى جانب الاحزاب السياسية، ممثلين للنقابات والهيئات والمجالس الحكومية، ليتيح له ذلك حشد أغلبيته فى لجنة الاعداد للحوار، ثم فى المؤتمر، بالطريقة نفسها التى يحشد بها انفار المبايعه ويصطنع بها الأغلبية فى مجلس الشعب، لكى يفرض على احزاب المعارضة تأييد سياساته، فلما احتجت ضرب كرسيا فى كلوب مؤتمر الحوار، وحوله الى مؤتمر للاستماع الوطنى، مع أن هذا الاستماع ليس فى حاجة الى مؤتمر، اذ تستطيع أية جهة حكومية ممن يدخل فى اختصاصها إعداد تقارير عن اتجاهات الرأى العام، أن تقوم به، بمجرد قراءة صحف احزاب المعارضة!

و الواضح حتى الآن،أن الحوار لن يسفر الا عما تفضل الحزب الوطنى وتنازل وأعلن مشكورا استعداده للقبول به، وهو ادخال تعديلات طفيفة على قانونى مباشرة الحقوق السياسية والمدعى الاشتراكى، وهى أمور يستطيع أن ينفذها من طرف واحد، دون ضرورة لمشاركة احزاب المعارضة فى حوار معه، إذ هى فى حاجة الى حوار مع بعضها البعض، لتصل الى حد أدنى فى الاتفاق، تصوغه فى برنامج اذاعى، تقدمه من اذاعة حوارات زمان» بعنوان «أغانى ومش عجبانى»!

صلاح عيسى

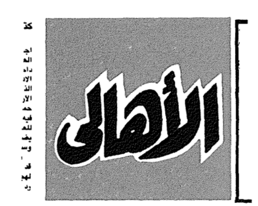
مع الباعة وفى المكتبات

كتاب وثائقى جرئ يكشف

حقائق الصراع السياسى
والحزبى فى عهدى
مبارك والسادات..

وموقف الدولة
البوليسية من الصحافة.. والحياة الداخلية
لأحزاب المعارضة.

حسين عبد الرازق



صحيفة تحت الحصار



دار العالم الثالث

الأهالى.. صحيفة تحت الحصار

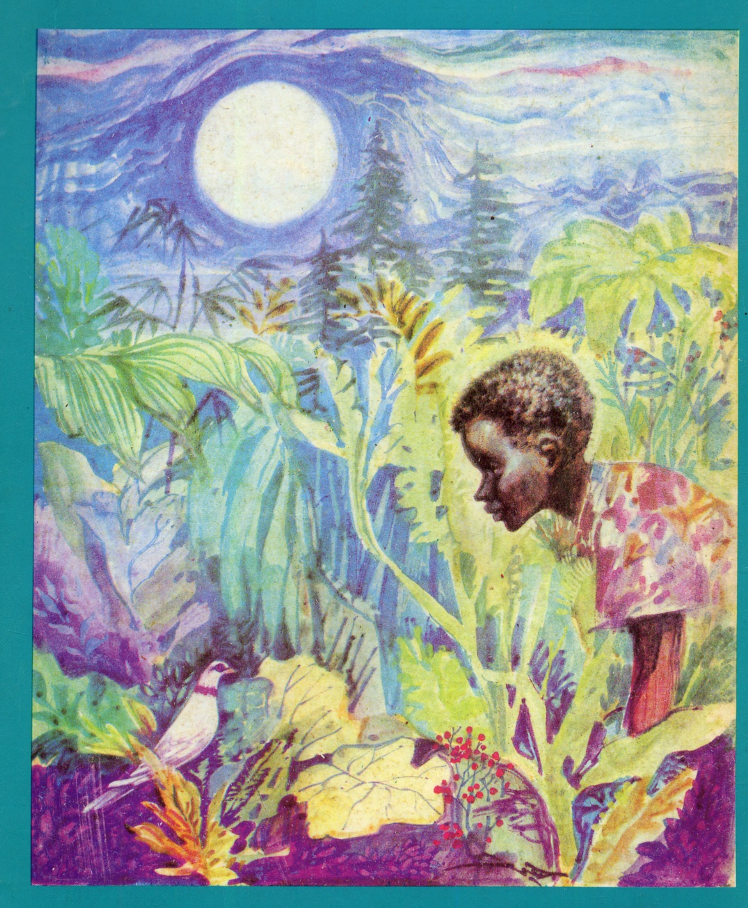
حسين عبد الرازق

* رئيس الجمهورية يضرب وزير الاعلام بنائب الرئيس.
* السادات يتهم الاهالى بتعبئة الجيش ضد الحكم ويأمر بدفن النفايات الذرية فى مصر.
* حديث مع القذافى يفجر أزمة فى الحزب.. ويكشف تواطؤ الحكومة مع أمريكا ضد ليبيا.
* أبن الرئيس متهم بالغش.. ومظاهرة دفاع فى مجلس الشعب.
* أمريكا تكشف أسرار الأسرة المالكة السعودية ورئاسة الجمهورية تطلب التحقيق مع رئيس التحرير.
* خلاف فى الحزب حول «عصابة الأربعة».
* مصطفى خليل يتهم اليسار بتكوين ميليشيات عسكرية.
* هيكل يهدد الأهالى بالمصادرة.. مرتين.
* الداخلية تمنع نشر تصريحات المشير أبو غزالة.
* خالد محيى الدين يدعو للثورة.

دار العالم الثالث

٧٦٨ صفحة

١٥ جنيها



لوحه للفنانه/ هبه عنايت